مجلة
الدراسات
الإستراتيجية والعسكرية
Strategic and military studies
International scientific periodical journal
JSMS
مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
المركز الديمقراطي العربي

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

مجلة دورية دولية محكمة.

تصدر عن" المركز الديمقراطي العربي "ألمانيا – برلين

تعنى المجلة في مجال الدراسات والبحوث والأوراق البحثية في مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية الوطنية، الإقليمية والدولية.

المجلد الثاني- العدد الثامن- سبتمبر 2020م

Nationales ISSN-Zentrumfür Deutschland

ISSN 2626-093X

Journal of Strategic and Military Studies

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049- (Code Germany)

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

Mobiltelefon : 00491742783717

رئيس المركز:
أ-عمار شرعان.
رئيس هيئة التحرير :

د- لبيد عماد،جامعة سطيف2،الجزائر.
نائب رئيس التحرير
أ. يوسف بوغرارة، جامعة وهران 2، الجزائر
مدير التحرير:
أ عيدون الحامدي، جامعة سطيف2
مدير التحرير المساعد:
أ/ شعيب قماز ،جامعة سطيف 2
أمانة التحرير:
د/ محمد محمد عبد ربه المغير ،فلسطين
أعضاء هيئة التحرير:

أ- مجدوب فايزة	أ- بن رقرق سعيدة
زرداني أمينة	

رئيس اللجنة العلمية:
د/ حداد محي الدين ،جامعة سطيف 2.الجزائر.
اعضاء اللجنة العلمية:

د.. بن عائشة محمد الأمين ، باحث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3	د- أمال بن صويلح،جامعة قالمة ،الجزائر.
د- أحمد المرابطي،المغرب.	د- أماني البرت ،جامعة بني سويف ،مصر.
د. أحمد مسعود سيد علي، أستاذ التاريخ – جامعة بوضياف المسيلة / الجزائر	د. بن حداد هشام ، علوم سياسية و علاقات دولية / جامعة وهران 2 –الجزائر
د قميد بوتخيل ،جامعة المسيلة ، الجزائر.	د- امام بن عمار،جامعة جيجل ،الجزائر.
د- نسرين فالح حسن مندور العرباوي،العراق	د-عبد الرحمان محمد الحديدي،جامعة القاهرة،مصر.
د- بلال موزاي ،جامعة سطيف 02.	د- رضا الفلاح،جامعة أغادير، المغرب .
.كرار عباس متعب فرج المسعودي -العراق -جامعة كربلاء -كلية الاداره والاقتصاد	د. محمد بركة أستاذ محاضر أ تخصص قانون دولي وعلاقات دولية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس .الجزائر

د- مشاور صايفي،جامعة أدرار ،الجزائر.	د- رفيق كشوط،جامعة جيجل،الجزائر.
.طيبي محمد بلهاشمي الأمين .استاذ القانون الدولي العام. جامعة وهران2	د- صالحي نصيرة جامعة خنشلة –الجزائر
دصلاح سمير البنداري،جامعة بور سعيد ،مصر	مسيح الدين تاسعديت،م ع ع س/الجزائر
د- بن الشيخ حكيم،جامعة المدية .الجزائر.	د –شوادرةرضا ،جامعة سطيف2 – الجزائر
د- عادل بن عمر ،جامعة سطيف2، الجزائر.	د-نزار عبد الله عثمان،جامعة القضارف،السودان
حموم فريدة ،جامعة جيجل / الجزائر	د.سميرة سلام، قانون دولي لحقوق الانسان/جامعة خنشلة، الجزائر.
د.وافي حاجة، باحثة في القانون الدولي والعلاقات السياسية الدولية، جامعة مستغانم، الجزائر	د.وحيد انعام غلام الكاكاني، أستاذ الجغرافيا السياسية/العراق
د.قادة جليد، أستاذ الفلسفة، جامعة وهران، الجزائر	د.مصعب حبيب مرحوم الهاشمي، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، الخرطوم، السودان.

قواعـــد النشـــر:

- أن يكون البحث أصيلا معد خصيصا للمجلة، وأن لا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- أن لا يكون البحث قد نشر جزئي ـا أو كليا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد،

إلى البريدالالكتروني:strategy@democraticac.de

- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سري من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاثالمرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يبلّغ الباحث باستلام البحث و يحول بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.

- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلمللباحثين قرار المحكم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدةتحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم ، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: (ISSN 2626-093X).

- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة ، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول ا لنشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلقبالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة ـ العلمية فسيحمل الباحث تبعات وإجراءات كماهو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاثالمنشورة.
- تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.

كيفية اعداد البحث للنشر:

- يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

عنوان جهة الباحث:

-الملخص التنفيدي باللغة العربية الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص- بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، أهداف الد ا رسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الد ا رسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.
- كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم الم ا رجع التي استند إليها الباحث، إضافة- إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية(الأجنبية)في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده "المركز الديموقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.
- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمراجع .

- ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيبها هجائيا في القائمة حسب
- اسم المؤلف وفقا للاتي:
- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية:إسم الباحث(الباحثين)عنوان البحث و اسم الدورية، رقم المجلد، رقم- العدد،أرقام الصفحات، سنة النشر.
- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف(المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر. -
- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتو ا ره :يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة-
- ماجستير أو أطروحة دكتو ا ره بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.
- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية :يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام- الصفحات، سنة النشر.
- يتراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و 7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقدي ا رتها، وبصورة استثنائية،
- بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.
- يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:
- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSimplified Arabic
- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و 14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- –حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 9 عادي بالنسبة للملخص والهوامش.
- –نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس.

فهـــرس المحتويـــات :

	الباحث (ين)	عنوان الدراسة	الصفحة
01	الدكتورة: كركوري مباركة حنان Dr: Karkouri Mebarka Hanane	خصوصية ارتكاب الجريمة السيبرانية في النظام المعلوماتي (دراسة تحليلية على ضوء القانون الجزائري) Privacy of commit cyber crime in the informational system (An analytical study in light of the Algerian law)	09
02	أ.د. غادة محمد عامر	تطور الصراع الدولي وفق التقدم التكنولوجي وظهور الحروب اللامتماثلة (الحروب الغير نمطية) The Development of International Conflict According to Technological Progress and the Emergence of Asymmetric Warfare (Atypical Warfare)	23
03	شبين عدنان	خوصصة القوة العسكرية كمقاربة لإدارة النزاعات المسلحة شركة فاغنر الروسية في ليبيا نموذجا. Privatization of military force as an approach to managing the armed conflict Russian Wagner company in Libya as a model.	45
04	كرار فرحان هاني الطائي	أثر "الأنترنت العميق" في أمن الدول The impact of "deep internet" on state security	64
05	د.عبد الكريم هشام	الأزمة الليبية والمسارات الجديدة للإستراتيجية الأمنية والدبلوماسية الجزائرية The Libyan Crisis And The New Directions Of The Algerian Security And Diplomatic Strategy	80
06	أ.م.د. وسام هادي عكار	حملة كوهيما- إمفال وأثرها على الجيش الياباني (آذار – حزيران 1944)	92

	The Kohima -Imphal Campaign and its Impact on the Japanese Army (March - June 1944)		
07	العلاقات الروسية الأمريكية: التحالف المحتمل ورهان مستقبل العالم في ظل جائحة كورونا 2020-2000 Russian-American Relations: Potential Alliance and Bet on the Future of the World during the Corona Pandemic 2000-2020	أ. ربا عبادة مسودة أ. هالة محمود دودين	113
08	The Chinese and United States Interests in Taiwan المصالح الصينية والأمريكية في تايوان	Dana Nabil Khalil Abu-Haltam	139
09	Les écoles de la géopolitique : Du Friedrich Ratzel à Yves Lacoste	Nouriddin El Idrissi	154

خصوصية ارتكاب الجريمة السيبرانية في النظام المعلوماتي
(دراسة تحليلية على ضوء القانون الجزائري)

Privacy of commit cyber crime in the informational system
(An analytical study in light of the Algerian law)

الدكتورة: كركوري مباركة حنان
Dr: Karkouri Mebarka Hanane
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

ملخص:

موضوع هذه الدراسة هو خصوصية ارتكاب الجريمة السيبرانية في النظام المعلوماتي، فلابد من البحث في ماهية هذه الجرائم ومدى فعالية القوانين الوطنية في مكافحتها؛ ويتجلى ذلك من خلال اعتماد دراسة تحليلية على ضوء النصوص التشريعية الواردة في القانون الجزائري، عن طريق البحث في الإطار المفاهيمي المنظم لأحكام الجريمة السيبرانية، ثم تحديد مختلف التهديدات القانونية المميزة لقيامها في الفضاء الافتراضي باعتبارها من الجرائم الناعمة التي تقوم بواسطة استخدام برامج معلوماتية في أجهزة الحاسب الآلي يترتب عنها إلحاق أضرار بالأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، مما فرض على المشرع حتمية التدخل بنصوص تشريعية مستحدثة لمكافحتها وتوقيع العقوبات على مرتكبي الجرائم السيبرانية.

الكلمات المفتاحية: الجريمة السيبرانية؛ النظام المعلوماتي؛ الأمن السيبراني؛ النصوص التشريعية؛ القانون الجزائري.

Summary:

The subject of this study is the peculiarity of committing a cyber crime in the information system. It is imperative to research what these crimes are and the effectiveness of national laws in combating them. This is evidenced by the adoption of an analytical study in light of the legislative texts contained in the Algerian law, by researching the conceptual framework governing the provisions of cybercrime, and then identifying the various legal threats that are characteristic of their existence in the virtual space as they are soft crimes that are carried out by using computer programs in computers. The mechanism has resulted in damages to individuals and public and private institutions, which imposed on the legislator the inevitability of interfering with new legislative texts to combat it and impose penalties on the perpetrators of cyber crimes.

Key words: Cyber crime; Informational system; Cyber security; Legislative texts; Algerian law.

مقدمة:

إن استخدام أجهزة الحاسب الآلي ووسائل الاتصال الالكترونية المتمثلة في شبكة الانترنت العنكبوتية من قبل الأفراد والشركات أو المؤسسات في كافة المجالات العامة والخاصة أصبح ضرورة حتمية لا غنى عنها في وقتنا الحالي، نظرا لما تحقّقه هذه الوسائل من يُسر وسرعة في أداء وإدارة الأعمال بالتّعامل بواسطة نظام المعلومات الذي يساهم في ربح الوقت والجهد، وعليه كان لزاما على المشرع الجزائري أن يسنّ قوانين خاصة ويضع القواعد الملائمة لتسيير الأنشطة والمهام بطريقة منظمة تساهم في الاستفادة من هذا المستحدث العلمي في الفضاء الافتراضي.

وتتجلى أهمية تكريس قوانين تحدد قواعد استخدام النظام المعلوماتي وتجريم الأفعال التي من شأنها إحداث ضرر بالمصلحة العامة أو الخاصة في تحقيق وتكريس مبدأ الأمن السيبراني وحماية الحقوق المالية والشّخصية والفكرية للأفراد من أيّ هجوم سيبراني محتمل، حيث يعتبر الهجوم على النظام المعلوماتي بمثابة تهديد قانوني محقق ونوع جديد من الجرائم المستحدثة في القرن العشرين وقد أطلق عليها تسمية "الجرائم السيبرانية"، ذلك أن مرتكبي هذا النوع من الجرائم يستخدمون تقنيات وطرق الاتصال

الحديثة بطريقة غير مشروعة كوسيلة لتسهيل عملياتهم التي قد تنتقل من البعد الوطني لتتخذ بُعداً عالمياً في ارتكابها، حيث تتسم هذه الجريمة الناعمة بالدقة في التخطيط والتنظيم والسرعة وصعوبة وجود أدلة لإثباتها.

وتجدر الإشارة إلى أن النصوص التشريعية التقليدية الواردة في للأحكام القانون الجزائري أصبحت قاصرة نوعا ما في التصدي لهذا النوع من الجرائم السيبرانية على المستويين الوطني والدولي؛ ونظرا لقصور الإجراءات العقابية التقليدية في مواجهة هذه الجرائم المتميزة بالتطور التكنولوجي وحرصا من المشرع في التصدي لظاهرة لجريمة الالكترونية أو السيبرانية على وجه التحديد وما يصاحبها من أضرار وتهديدات قانونية.

ومنه حاول المشرع الجزائري تدارك الفراغ التشريعي الموجود في مجال حماية النظم المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفرض العقوبات الجزائية على مرتكبي هذه الجرائم، فقد عمد منذ الألفية الثانية على تعديل العديد من القوانين الوطنية من ضمنها النصوص التشريعية الواردة في قانون العقوبات، حيث قام باستحداث آليات إجرائية تجرم كل فعل يمسّ بالنظام المعلوماتي يتناسب وطبيعة الجريمة السيبرانية، وعليه فإن الإشكالية المطروحة في الدراسة هي: فيما تتمثل الجريمة السيبرانية والى أي مدى يمكن اعتبار النصوص التشريعية كافية لمكافحة هذا النوع من الجرائم المرتكبة في النظام المعلوماتي؟

تهدف هذه الدراسة إلى البحث والتركيز على الإطار المفاهيمي المنظم لأحكام الجريمة السيبرانية ومدى اعتبارها تهديد قانوني يمس بمبدأ استقرار الأمن السيبراني، فضلا عن تحديد إستراتيجية المشرع الجزائري في التصدي لظاهرة الجريمة المعلوماتية في النصوص التشريعية ذات الطابع العقابي والتي حددها بصفة خاصة في أحكام القانون رقم 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها هذا من جهة.

ومن جهة تضمنت الأحكام الواردة في قانون العقوبات المعدل والمتمم رقم 15/04 في القسم السابع من الفصل الثالث المعنون بقواعد "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات"، كل الأفعال الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات وما يقابلها من عقوبات مقررة على مرتكبيها، حيث تأخذ هذه الأفعال إما وصف الاعتداء على نظام المعالجة الآلية أو وصف الاعتداء على معطيات نظام المعالجة الآلية للمعطيات، كما يمكن لها أن تأخذ أيضا وصف الاعتداء على سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات.

وفيما يلي بيانه سوف نعمد في هذه الدراسة التحليلية إلى البحث في موضوع خصوصية ارتكاب الجريمة السيبرانية في النظام المعلوماتي على ضوء القانون الجزائري في المحاور الآتية:

1. الإطار المفاهيمي المنظم لأحكام الجريمة السيبرانية.
2. التهديدات القانونية المميزة لقيام الجريمة السيبرانية في الفضاء الافتراضي.
3. حتمية التدخل بنصوص تشريعية مستحدثة لمكافحة الجرائم السيبرانية في الجزائر.

1. الإطار المفاهيمي المنظم لأحكام الجريمة السيبرانية:

تُعرف الجريمة في اللغة بأنها الأصل الواحد الذي ترجع إليه الفروع؛ فالْجِرْمُ القطعُ، وجَرَمَ كس والجريمةُ هي الذنبُ[1]، وتعرف الجريمة في الاصطلاح الفقهي بأنها المحظورات الشرعية التي زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير، في حين تم تعريفها في الاصطلاح القانوني بأنها الفعل أو الترك الذي نصَّ القانون على عقوبة مقدرة له[2]، أما السيبرانية فهي كلمة إنجليزية مشتقة من كلمة "Cyber" وتعني الارتباط بالحاسوب أو شبكات الحاسوب، وتعني أيضا فضاء الانترنت، أما معناها في اللغة اليونانية فهي كلمة مشتقة من "kybernetes" وتعني الشخص الذي يدير دفة السفينة مجازاً للمتحكم[3].

ومن خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي للجريمة والسيبرانية، نتوصل إلى أنها عبارة عن أحد أهم النتائج السلبية التي خلفها التطور التكنولوجي المتسارع في القرن العشرين، وقد اختلف الفقهاء في تحديد تسمية محددة لهذه الجريمة منذ نشأتها نظراً لارتباطها الوثيق بتقنية المعلومات، فقد اصطلح على تسميتها في بادئ الأمر "بجريمة إساءة استخدام الكمبيوتر"، ثم أطلق عليها "جريمة احتيال الكمبيوتر"، لتتطور تسميتها بعد ذلك إلى "الجريمة المعلوماتية أو جرائم الكمبيوتر"، ثم "جرائم التقنية العالية وجرائم الهاكرز" ليستقر الفقه بعد ذلك على تسميتها "بالجريمة السيبرانية "Cyber Crime"[4].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الأمر بل امتد إلى عدم وجود إطار مفاهيمي موحد يحدد مفهوم هذه الجريمة المرتكبة عبر الشبكة العنكبوتية الانترنت، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى حداثة المعالم المحددة لخصوصية هذه الجريمة فضلا عن اختلاف النصوص التشريعية المنظمة لها والتي تختلف من دولة لأخرى.

حيث نجد فقهاء القانون الجنائي قد انقسموا إلى أربعة اتجاهات في تحديدهم لمفهوم هذه الجريمة فهناك من عرفها بالاستناد على محل الجريمة –الاتجاه الأول– والمتمثلة في مكونات الحاسوب غير المادية كالبرامج والبيانات والمعطيات المخزنة في ذاكرته لأنها عبارة عن جرائم تلعب فيها البيانات الكمبيوترية والبرامج المعلوماتية دورا رئيسياً في قيام مجل الجريمة[5]، وهناك جانب آخر من الفقه –الاتجاه الثاني– استند على المعيار الشخصي في تحديد مفهوم الجريمة السيبرانية والمتمثل في المعرفة والتحكم

---

[1]– ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب (ط. صادر)، المجلد الثاني، دار صادر، بيروت– لبنان، ص 90.

[2]– الإمام محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي –العقوبة–، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2008، ص 22.

[3]– بن مرزوق عنترة وحرشاوي محي الدين، الأمن السيبراني كبعدٍ جديد في السياسة الدفاعية الجزائرية، ورقة علمية مقدمة في فعاليات المؤتمر الدولي المعنون ب: "***استراتيجيات الدفاع الوطني***"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2017، ص 66.

[4]– ذياب موسى البداينة، الجرائم الإلكترونية –المفهوم والأسباب–، ورقة علمية مقدمة في فعاليات الملتقى العلمي المعنون ب: "***الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية***"، كلية العلوم الإستراتيجية، من 02 إلى 04 سبتمبر 2014، الأردن 2014، ص 05.

[5]– عبد العال الديربي ومحمد صادق إسماعيل الجريمة الإلكترونية، ط 01، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ص 42.

في الوسائل التكنولوجية لذلك لابد أن يتوافر لدى مرتب الفعل المجرم المعرفة والإلمام الكافي بتقنية استخدام أجهزة ومعلومات الحاسب الآلي[6].

في حين أن هناك اتجاه آخر –الاتجاه الثالث– استند في تحديده لمفهوم الجريمة السيبرانية على موضوع الفعل المجرم، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجريمة السيبرانية ليست التي يكون الحاسب أداة إرتكابها، بل هي التي تقع عليه أو في مضمون نظامه، ومن بين الفقهاء المؤيدين لهذا الاتجاه نجد الفقيه "Rosenblatt" الذي يعتبر أن الجريمة السيبرانية عبارة عن نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب أو التي تحوّل عن طريقه[7].

فمن خلال استقراء هذا الاتجاه المذكور أعلاه يمكننا اعتبار أن هذه الجريمة السيبرانية ما هي إلا تصرف غير مشروع يتمثل في فعل الغش المعلوماتي الذي تنصرف آثاره إلى إحداث ضرر بالنظام المعلوماتي، وذلك عن طريق نقل معلوماته أو تغيير مضمونها أو حذفها بصفة كلية أو جزئية.

أما الاتجاه الرابع والأخير فنجد أنه لم يحدد موقف خاص كغيره من الاتجاهات السالفة الذكر، بل قام على أساس الجمع والمزج بين عدة معايير وذلك عن طريق دمج أكثر من تعريف؛ حيث اعتبروا أن الجريمة السيبرانية المرتكبة عبر الانترنت هي عبارة عن الجريمة التي يستخدم فيها الحاسب الآلي كوسيلة أو أداة لارتكابها، أو الجريمة التي يكون الحاسب الآلي نفسه ضحيتها[8].

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا أن نعرف الجريمة السيبرانية بأنها كل فعل أو امتناع يقوم به الشخص بصفة عمدية يتمثل في فعل الاستخدام غير المشروع لتقنية المعلومات بحيث يهدف من خلاله إلى تحقيق مصالح شخصية تتمثل في الاعتداء على الأموال المادّية أو المعنوية، كما قد ينصب موضوعها أيضا في الاعتداء على خصوصية الأفراد والمؤسسات، فهي كل عمل أو امتناع يأتيه الشخص قصد الإضرار بمكوّنات الحاسب وشبكات الاتّصال الخاصّة به هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الجريمة هي التي يكون النّظام المعلوماتي فيها وسيلة أساسية لارتكاب جريمة تقليدية، إمّا ضدّ الأموال كالتّحويل الإلكتروني غير المشروع للأموال أو ضدّ الأشخاص كجريمة السّب أو القذف عبر شبكة الإنترنت.

وبالرجوع إلى القانون الجزائري، فإننا نجد أن المشرع الجزائري قد عالج مسألة تحديد الإطار المفاهيمي للجريمة السيبرانية وأطلق عليها مصطلح الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال في النصوص التشريعية العقابية، ففي سنة 2004 أصدر القانون رقم 15/04 المتضمن قانون العقوبات

---

[6]– لمزيد من التفصيل ينظر: هشام محمد فريد رستم، الجرائم المعلوماتية –أصول التحقيق الجنائي الفني واقتراح إنشاء آلية حربية موحدة للتدريب التخصصي–، ورقة علمية –منشورة– مقدمة في فعاليات المؤتمر المعنون ب: ***"القانون والكمبيوتر والإنترنت"***، ط 03، المجلد الثاني، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات المتحدة، الإمارات 2004، ص 407.

[7]– هشام فريد رستم، المرجع السابق، ص 407.

[8]– ابتسام حمديني، أسلوب التحقيق في الجرائم الإلكترونية كآلية لمكافحتها، ورقة علمية مقدمة في فعاليات الملتقى الدولي المعنون ب: ***"الإجرام السيبراني – المفاهيم والتحديات–"***، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة برج بوعريريج، يومي 11 و12 أفريل 2017، الجزائر 2017، ص 05.

الجزائري المعدل والمتمّم وأدرج فيه قسماً مخصصاً للفصل في أحكام الجرائم المتعلقة بمساس أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات[9].

كما نجد أيضاً المادة 02/أ من القانون رقم 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها عرفت الجرائم السيبرانية بأنها "جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية"[10].

ومما سبق ذكره نلاحظ أن الإطار المفاهيمي الذي حدده المشرع الجزائري للجريمة السيبرانية قد اعتمد بالدرجة الأولى على الجمع بين معايير عديدة في تعريفه لهذه الجريمة الخاصة، ففي البداية اعتمد على معيار الوسيلة المتعمدة في الجريمة والتي تتمثل في نظام الاتصالات الإلكتروني، ثم اعتمد على المعيار القائم على أساس الموضوع والمتمثل في المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، يليها بعد ذلك معيار القانون الواجب التطبيق أو ما يطلق عليه بالركن الشرعي في الجريمة.

وقد تم النص على الأحكام المنظمة للركن الشرعي للجريمة في النصوص التشريعية الواردة في قانون العقوبات في القسم المتعلق "بالمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات"، وفيما يتعلق بالمعيار الأخير في تحديد نطاق الجريمة الإلكترونية، فقد أقر المشرع الجزائري بأن الجريمة السيبرانية –الإلكترونية –ترتكب في نظام معلوماتي أو يسهل إرتكابها عليه، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوسع دائرة التجريم على الأفعال المجرمة والمكونة لقيام الجريمة السيبرانية في مضمون الأحكام العقابية المنصوص عليها في نصوص التشريع الجزائري.

2. التهديدات القانونية المميزة لقيام الجريمة السيبرانية في الفضاء الافتراضي:

تتميز الجريمة السيبرانية بعدة خصائص تميزها عن الجرائم التقليدية، وهو الأمر الذي يجعل منها تمثل تهديدا قانونيا وحقيقيا في هذا الفضاء الافتراضي والسبب في ذلك يعود إلى عدم استيعاب النصوص التشريعية التقليدية الواردة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية لهذه الجريمة التي تتطور بوتيرة متسارعة في البيئة الافتراضية فكان لابد من توسيع دائرة تكييفها القانوني وتطبيقها على الفعل المجرم الذي يعتبر سلوك متمثل في الإجرام السيبراني.

ومن بين الخصائص المميزة لهذه الجريمة هو أنها تعتبر من بين أهم الجرائم الناعمة التي تقوم في بيئة افتراضية وليست واقعية، وأنها جريمة عالمية ذات بعد دولي وعابرة للحدود، فضلا عن صعوبة الإثبات والوصول إلى دليل مادي ملموس يدل على قيام الجريمة السيبرانية.

---

[9]– انظر القسم السابع مكرر يتضمن 08 مواد ويتعلق ب "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات" من القانون رقم 15/04 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمّم للأمر رقم 156/66، الجريدة الرسمية عدد 71، المؤرخة في 10 نوفمبر 2004.

[10]– المادة 02/أ من القانون رقم 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية عدد 47، المؤرخة في 05 أوت 2009.

من بين أهم مميزات الجريمة السيبرانية أنها تتسم بحدوثها في البيئة الافتراضية لأنها تعد من الجرائم الناعمة، وذلك بسب خفتها لأن الجاني مرتكب هذه الجريمة يتمتع بقدرات فنية تمكنه من تنفيذ جريمته بدقة دون إحداث أي فوضى ذات طابع مادي، وتجد هذه الجريمة أساسها القانوني في أحكام قانون العقوبات في القسم السابع من الفصل الثالث الخاص المتعلق بجرائم الجنايات والجنح ضد الأموال والمعنون بالمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات والمنصوص عليها في المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 07[11].

حيث يتضمن هذا القسم على وجه الخصوص جرائم الولوج إلى المعطيات المعالجة آليا عن طريق الغش والتزوير وكذا جريمة الحذف والتغيير والتخريب في هذه المعطيات، والجرائم الالكترونية بواسطة النظام المعلوماتي وأهمها استعمال أو إفشاء أو نشر معلومات منصوص عليها في قانون العقوبات وكذا البحث أو التجميع في معطيات مخزنة في نظام معلوماتي كجرائم التحويل الالكتروني والسطو والنصب والاحتيال والسلب وغيرها، والجرائم المتعلقة بأمن الدولة ومؤسساتها كجرائم التجسس والإرهاب، والجرائم الالكترونية للشخص المعنوي.

كما تتميز الجريمة السيبرانية أيضا بأنها جريمة دولية ذات بعد عالمي؛ حيث يعد البعد الدولي في الجريمة السيبرانية من أهم التحديات التي تواجه الجزائر في سبيل تحقيقها للأمن السيبراني الذي لا يخضع لإجراءات الحراسة الجمركية للحدود فهي حراسة تقليدية، فبعد ظهور شبكة الانترنت العالمية لم تعد هناك حدود مرئية أو حتى ملموسة تمنع تبادل المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية العابرة للحدود.

والسبب الرئيسي في ذلك هو قدرة أجهزة الحواسيب في المساعدة على انتقال والمعلومات بين الأفراد في مختلف أنحاء العالم، وهو الأمر الذي ساعد بشكل كبير في انتشار إرتكاب الجرائم السيبرانية عبر شبكات الانترنت العابرة لحدود الزمان والمكان سواءً في الجزائر أو في العديد من الدول المختلفة عبر العالم، وتجدر الإشارة إلى أن الفعل المجرّم لا يتحقق إلا بواسطة استخدام أنظمة تقنية حديثة[12].

وقد لا يقتصر الضرر المترتب عن الجريمة على المجني عليه وحده، وإنما قد يتعداه إلى متضررين آخرين في عدة دول، وهو الملاحظ من خلال جرائم نشر المواد ذات الخطر الديني والأخلاقي والأمني والسياسي والتربوي والثقافي والإقتصادي[13]، والمقصود بذلك أن الجريمة السيبرانية كما هو معلوم ذات طابع دولي عابر للحدود لذلك فإن المجرم السيبراني قد ينتج عن قيامه بهذه الجريمة تضرر شخص واحد أو العديد من الأشخاص، أو مؤسسة واحدة أو العديد من المؤسسات وسواء كانوا داخل حدود دولة

---

[11]– لمزيد من التفصيل ينظر في: الأحكام الواردة في قانون العقوبات وتحديدا في القسم السابع من الفصل الثالث المعنون ب: "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات".

[12]– عباس أبو شامة عبد المحمود، عولمة الجريمة الإقتصادية، ط 01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 52.

[13]– عبد المومن بن صغير، الطبيعة الخاصة للجريمة المرتكبة عبر الانترنت في التشريع الجزائري والتشريع المقارن، ورقة علمية مقدمة في فعاليات الملتقى الوطني المعنون ب: *"الجريمة المعلوماتية بين الوقاية والمكافحة"*، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 16 و17 نوفمبر 2015، الجزائر 2015، ص 09.

واحدة كالجزائر، أو أن الضرر قد يتعدى أثره إلى العديد من الدول بحيث يربطهم قاسم مشترك واحد يهدف المجرم من خلاله إلى الإضرار بمصالحهم الشخصية أو تحقيقاً لمنافعه الخاصة.

ونظرا لوقوع الجريمة السيبرانية ذات البعد العالمي في بيئة افتراضية لا تعرف قيود الزمان والمكان جعلها تكتسب طبيعة خاصة تتميز بالتغيير والديناميكية، وهو الأمر الذي يصعب على رجال الشرطة القضائية والمحققين وحتى القضاة أثناء تأدية مهامهم إضفاء الوصف أو التكييف القانوني المناسب الذي ينطبق على الوقائع المتعلقة بارتكاب هذه الجريمة في الفضاء الافتراضي[14].

وتجدر الإشارة إلى أن الجريمة السيبرانية قد ترتكب بواسطة أشخاص يقيمون خارج حدود الدولة – الجزائر– فيثور التساؤل في هذه الحالة حول الإختصاص القضائي لهذا النوع من الجرائم المستحدثة وعلاوة على ذلك فان إمتداد أنشطة الملاحقة والتحري والضبط وإجراءات التفتيش التي تتم خارج الحدود تحتاج إلى تعاون دولي شامل وقائم على اتفاقيات ومعاهدات دولية مبرمة بين الدول الأعضاء التي تهدف إلى مكافحة هذه الجرائم وتحقيق الأمن السيبراني مع الأخذ بعين الاعتبار احترام السيادة الوطنية للدول المعنية بإبرام هذه المعاهدات والمقصود بذلك هو عدم تعارض أحكام هذه الاتفاقيات مع مضمون نصوصها الوطنية في التشريعات العقابية التي تعاقب على ارتكاب الجرائم السيبرانية أو المشاركة في ارتكابها ضد الأفراد والمؤسسات الخاصة وضد أمن الدولة ودفاعها ومؤسساتها العامة.

أما الخاصية الأخيرة التي تتميز بها الجريمة السيبرانية عن غيرها من الجرائم التقليدية كالسرقة أو الاختلاس أو التخريب، هو صعوبة إثبات هذه الجريمة في البيئة الافتراضية؛ حيث يعد إثبات السلوك غير المشروع الذي يهدف إلى المساس بالأمن السيبراني من أهم التحديات وذلك بفعل طبيعة الجاني والمجني عليه وكذلك وسيلة تنفيذ الجريمة السيبرانية التي تتم في بيئة معلوماتية، فالمجرم في غالب الحالات محترف وذكي لا يترك آثاراً لاقتراف الجرم والمجني عليه في غالب الحالات مؤسسات عامة أو خاصة تفضل الإحجام عن الإبلاغ حفاظا على سمعتها وثقة عملائها ومركزهم الاجتماعي فضلا عن إمكانية تدمير الدليل في مدة زمنية قياسية[15].

حيث أن السبب الرئيسي الكامن في صعوبة إثبات الجريمة السيبرانية يتمثل في أن البيانات الموجود عبر شبكة الانترنت تكون على هيئة نبضات إلكترونية غير مرئية ورموز مخزنة في وسائط تخزين ممغنطة بلغة الصفر والواحد، ولا يتم قراءة مضمونها إلا بواسطة جهاز الحاسب الآلي، مما يصعب عملية فهم وقراءة الدليل إن كان موجوداً، خاصة وأن الجاني مرتكب الجريمة السيبرانية باعتباره ذكيا يسعى دائما إلى تدمير الدليل المتمثل في ملفات الوثائق الالكترونية المحفوظة في جهاز الحاسب الآلي فضلا عن حذف المعلومات والبيانات المخزنة فيه وعدم ترك أي أثر لجريمته.

---

[14]– عبد المومن بن صغير، المرجع نفسه، ص 11.

[15]– رحيمة نمديلي، خصوصية الجريمة الالكترونية في القانون الجزائري والقانون المقارن، ورقة علمية مقدمة في فعاليا المؤتمر الدولي الرابع عشر المعنون ب: *"الجرائم الالكترونية"*، مركز جيل البحث العلمي –مؤسسة علمية خاصة ومستقلة (الجزائر)–، يومي 24 و25 مارس 2017، لبنان 2017، ص 102.

إذ إنه من السهل مسح الدليل من الكمبيوتر في زمن قياسي باستخدام البرامج المخصصة لذلك، حيث تتم بمجرد لمسة خاطفة على لوحة المفاتيح، على اعتبار أن الجريمة السيبرانية تتم بأوامر وتعليمات تصدر إلى الجهاز[16]، لأن الجريمة المرتكبة عبر شبكة الانترنت تتم خارج إطار الواقع المادي الملموس، مما يجعل الأمور تزداد تعقيدا في الكشف عن ملابسات الجريمة السيبرانية لدى سلطات الأمن وأجهزة التحقيق[17]، لأنها جريمة تعتمد على نسبة ذكاء عالية في ارتكابها وهو الأمر الذي يصعب على سلطات الأمن والتحقيق ورجال الضبطية القضائية التقليدية التعامل مع هذا النوع من الجرائم المستحدثة ذلك أن الوصول لحقيقة وهوية مرتكبيها يستوجب خبرة فنية عالية المستوى في المجال استخدام برامج الحاسب الآلي.

ومن بين صعوبات الوصول إلى الدليل في الجرائم السيبرانية المرتكبة أيضا، هو قيام كبرى المواقع العالمية بإحاطة البيانات المخزنة على صفحاتها بسياج من الحماية أو يسمى بجدار الحماية الناري، لمنع التسلل والوصول غير المشروع إليها لتدميرها أو تبديلها أو الإطلاع عليها ونسخها[18].

3. حتمية التدخل بنصوص تشريعية مستحدثة لمكافحة الجرائم السيبرانية في الجزائر:

إن التطور المتسارع لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات أدى إلى حصول نوع من الفراغ التشريعي المنظم للجرائم السيرانية التي تتميز بنوع من الحداثة في الفضاء الافتراضي، بحيث لا يمكن إخضاعها بأي حال من الأحوال إلى القواعد التقليدية الواردة في النصوص التشريعية العقابية، وهو الأمر الذي يستتبع معه ضرورة سن تشريعات جديدة تطبق على هذا النوع من الجرائم.

حيث أن هناك عدة أنماط تشريعية يلجأ إليها المشرع الجزائري لصياغة نصوص الحماية الجزائية لنظم المعلومات، مع إمكانية الجمع بينها إما بإتباع أسلوب الإضافة –عن طريق تعديل النصوص التشريعية بما يتلاءم وطبيعة الجريمة السيبرانية– أو الاعتماد على أسلوب وضع النصوص الجديدة أو وضع نص رئيسي ينطبق على الأوجه المختلفة للجريمة السيبرانية، أو استخدام أسلوب الجمع بين الأنماط السابقة الذكر[19]، وبناء على ذلك استحدثت الجزائر على غرار العديد من الدول آليات قانونية تتمثل في استحداث نصوص تشريعية بصفة حتمية حيث تهدف إلى تحقيق الأمن السيبراني ومكافحة الأنماط المختلفة للجريمة السيبرانية في الفضاء الافتراضي.

حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسير على نهج مكافحة الجريمة السيبرانية وقمعها، وذلك من خلال اعتماد أسلوب خاص لمكافحة الجرائم السيبرانية، وقد خصصت لها قسم خاص في أحكام

---

[16]– موسى مسعود أرحومة، الإشكاليات الإجرائية التي تثيرها الجريمة المعلوماتية عبر الوطنية، ورقة علمية مقدمة في فعاليات المؤتمر المغاربي في طبعته الأولى المعنون ب: *"المعلوماتية والقانون"*، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، يومي 28 و29 أكتوبر 2010، المغرب 2010، ص 03.

[17]– يوسف صغير، الجريمة المرتكبة عبر الانترنت، *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري –تيزي وزو (الجزائر)، السنة الجامعية 2012، ص 45.

[18]– انظر: عبد المومن بن صغير، المرجع السابق، ص 11.

[19]– نجاة عباوة، الإشكالات لقانونية في تجريم الاعتداء على أنظمة المعلومات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017، ص 281.

قانون العقوبات رقم 14/05 المعدل والمتمم الذي يحتوي على عدة مواد مخصصة تجرم سلوك الاعتداء على الأنظمة المعلوماتية.

ففي البداية نصت المادة 394 مكرر المنصوص عليها في هذا القسم على معاقبة كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة المعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك، أما المادة 394 مكرر 01 من نفس القانون فقد نصت على توقيع العقاب على كل شخص أدخل بطريق الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية للمعطيات أو أزال أو عدل بطريق الغش المعطيات التي يتضمنها النظام[20].

كما نصت المادة 394 مكرر 02 أيضا على معاقبة كل من يقوم عن طريق العمد والغش بتصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول، فضلا عن حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان، المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم[21].

أما نص المادة 394 مكرر 03 فقد نصت أحكامها على مضاعفة العقوبات المنصوص عليها في هذا القسم إذا كانت الجريمة الالكترونية أو السيبرانية تستهدف الدفاع الوطني أو الهيئات أو المؤسسات الخاضعة للقانون العام وذلك دون الإخلال بتطبيق عقوبات أشد إن اقتضى الأمر ذلك[22].

في حين أن المادة 394 مكرر 04 أقرت بصفة صريحة على تشديد المشرع الجزائري على معاقبة كل شخص معنوي يقوم بارتكاب هذه الجرائم –السيبرانية– وذلك بغرامة تعادل خمس –05– مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي، كما جاء في نص المادة 394 مكرر 05 من القانون السالف الذكر على معاقبة كل من شارك في مجموعة أو قام بالاتفاق مع الجاني بغرض الإعداد للجريمة وكان الإعداد أو التحضير مجسدا بفعل أو عدة أفعال مادية وذلك بمعاقبته بنفس العقوبة المقررة للمجرم الأصلي[23].

كما أقرت المادة 394 مكرر 06 على أنه مع الاحتفاظ بحق الغير حسن النية، بحكم مصادرة الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة مع إغلاق المواقع التي تكون محلا لجريمة من الجرائم المعاقب عليها علاوة على إغلاق المحل أو مكان الاستغلال إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكها، وأخيراً أقرت المادة 394 مكرر 07 على معاقبة فعل الشروع في ارتكاب الجنح المنصوص عليها بالعقوبات المقررة للجنحة[24].

---

[20]– انظر: المادتين 394 مكرر و394 مكرر 01 من قانون العقوبات.

[21]– انظر: المادة 394 مكرر 02 من قانون العقوبات.

[22]– انظر: المادة 394 مكرر 03 من قانون العقوبات.

[23]– انظر: المادتين 394 مكرر 04 و394 مكرر 05 من قانون العقوبات.

[24]– انظر: المادتين 394 مكرر 06 و394 مكرر 07 من قانون العقوبات.

كما تم إصدار قانون آخر يهدف إلى مكافحة الجرائم السيبرانية والالكترونية التي تقع على الأنظمة المعلوماتية في البيئة الافتراضية وبالتحديد في يوم 05 أوت من سنة 2009 تم إصدار القانون رقم 09/04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها[25] والذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى الوقاية من الجرائم المعلوماتية والسيبرانية التي تقع في الفضاء الافتراضي، حيث تضمن الفصل الخامس من هذا القانون إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته.

وقد أوضحت المادة 14 من هذا القانون على القيام بالتنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم السيبرانية المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، فضلا عن مساعدة الجهات القضائية المختصة ومصالح الشرطة القضائية في التحريات التي تجريها بشأن الجرائم ذات الصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال بما في ذلك تجميع المعلومات وانجاز الخبرات القضائية، وأخيرا تبادل المعلومات مع نظيراتها في الخارج قصد جمع كل المعطيات المفيدة في التعرف على مرتكبي هذه الجرائم وتحديد مكان تواجدهم بدقة[26].

وبناء على ما سبق ذكره نتوصل إلى أن استحداث المشرع الجزائري للنصوص التشريعية لمكافحة الجرائم السيبرانية ساهم بشكل فعال في الحد النسبي من انتشار الجرائم السيبرانية بصفة خاصة والمعلوماتية بصفة عامة، مما جعل منها بمثابة نصوص ردعية لمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم فضلا عن الحد من انتشارها نوعا ما بسبب العقوبات المشددة على مرتكبي هذا النوع من الجرائم سواء كانوا فاعلين أصليين أم شركاء في ارتكاب الجريمة وسواء تم ارتكابها داخل حدود الدولة أو خارجها ففي كل الحالات يتم معاقبته على ارتكاب الفعل المجرّم المتمثل في ارتكاب الجريمة السيبرانية.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يظهر لنا جليا بأن خصوصية ارتكاب الجريمة السيبرانية في النظام المعلوماتي تتوقف على تحديد الإطار المفاهيمي المنظم لأحكامها ومعايير قيامها ومدى اعتبارها كتهديد قانوني يمس بمبدأ استقرار الأمن السيبراني، وهو الأمر الذي استدعى المشرع الجزائري للتصدي لظاهرة الجريمة السيبرانية مكافحتها وذلك بالنص عليها واقرارها في النصوص التشريعية الخاصة ذات الطابع العقابي، والواردة على وجه الخصوص في أحكام القانون رقم 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، وفي قانون العقوبات المعدل والمتمم رقم 15/04، وقد توصلنا بهذا الخصوص إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

[25]– القانون المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.

[26]– انظر: المادة 14 من القانون المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.

1. من خلال تحديد الإطار المفاهيمي للجريمة السيبرانية؛ نخلص إلى القول بأنها نوع من الجرائم المستحدثة التي ظهرت في بوادر القرن العشرين لأن وجودها يرتبط أساسا بوجود نظام معلوماتي، وتُرتكب هذه الجريمة من طرف مجرم متميّز يملك دراية كافية بطريقة عمل وتسيير النّظام المعلوماتي واستغلاله في القيام بأعمال غير مشروعة، إما لدوافع شخصية يكون الغرض منها غالبا الحصول على معلومات لتحقيق مكاسب مادّية، أو تغيير وتعديل برامج النظام المعلوماتي أو حذفها لإحداث أضرار للأفراد أو المؤسسات الخاصة، أو المؤسسات العامة المتمثلة في مؤسسات الدفاع الوطني للدولة الجزائرية.
2. تتجلى معالم التهديدات القانونية المميزة لقيام الجريمة السيبرانية في الفضاء الافتراضي؛ من خلال إبراز العلاقة التي تربط المنظومة القانونية بالنّظم المعلوماتية، حيث ظهرت الضوابط القانونية التي تعمل على الحد من قيام هذه الجريمة الناعمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمتميزة بصعوبة إثباتها في النظام المعلوماتي، فضلا على عدم القدرة على حصرها ضمن حدود معينة فهي جريمة عابرة للحدود، خاصّة بعد أن أصبح استخدام الوسائل المعلوماتية ضرورة لا غنى عنها لدى الأفراد والشركات والمؤسسات ومختلف أجهزة الدّولة سواء في الجزائر أو في كافة أنحاء العالم.
3. نظرا لخصوصية الجريمة السيبرانية، وسّع المشرّع الجزائري من مجال الجرائم الماسّة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، بإدراجها في القسم السابع من الفصل الثالث من قانون العقوبات والمعنون بقواعد "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات"، حيث حدد كل الأفعال الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات وما يقابلها من عقوبات مقررة على مرتكبيها، وتأخذ هذه الأفعال إما وصف الاعتداء على نظام المعالجة الآلية أو وصف الاعتداء على معطيات نظام المعالجة الآلية للمعطيات، كما يمكن لها أن تأخذ أيضا وصف الاعتداء على سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات، ومكافحتها بتوقيع أشد العقوبات على مرتكبيها وشركائهم إن وجدوا.
4. تكمن أهمية توقيع الجزاءات على مرتكبي الجرائم السيبرانية في وجود مبادئ تحكم القانون الجنائي منها مبدأ إقليمية القانون الجنائي، عينيّته وشخصيّته وعالميّته، فهذه النصوص التشريعية من شأنها أن تواكب التحديات الناتجة عن التطور الهائل للتكنولوجيات الحديثة في مجال النظم المعلوماتية وجعلها أكثر تجاوبا مع الطبيعة الخاصة للجريمة السيبرانية المرتكبة في النظام المعلوماتي وهذا التنوع التشريعي الوارد في أحكام قانون العقوبات في المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 07 من شأنه أن يساهم بشكل فعال على الأقل في الوقت الراهن في الحدّ من تفاقم ظاهرة الجرائم الالكترونية أو السيبرانية في الدولة الجزائرية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا لموضوع خصوصية ارتكاب الجريمة السيبرانية في النظام المعلوماتي (دراسة تحليلية على ضوء القانون الجزائري)، نعترف حقيقةً بالجهود الجبارة التي يبذلها المشرع الجزائري في سبيل مكافحته للجرائم السيبرانية المرتكبة في النظام المعلوماتي، إلا أنها غير كافية لبلوغ الهدف الذي يتطلع إليه، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى الطبيعة الخاصة لهذه الجريمة باعتبار أنها تتطور تماشيا مع التطور الهائل الذي يشهده نظام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في وقتنا الحاضر أو حتى المستقبلي.

حيث نرى أنه من المفيد تقديم مقترح يتمثل في استحداث مشروع قانون خاص أو منظومة قانونية خاصة تعنى بدراسة مفاهيم الجرائم السيبرانية ونطاق تطبيقها وجميع السبل الواردة لمكافحتها، وتعديل هذه المنظومة بصفة دورية من طرف لجان تتضمن رجال قانون وهيئات متخصصة في البرمجة والنظم المعلوماتية لتقيم هذه اللجنة ماهية ومدى فعالية العقوبات المقررة على الجرائم المرتكبة في برامج النظام المعلوماتي، خاصة في ظل التطورات السريعة والمستمرة التي تعرفها ظاهرة الجريمة السيبرانية المرتكبة في النظام المعلوماتي هذا من جهة.

ومن جهة أخرى الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجريمة السيبرانية باعتبارها جريمة وطنية لكنها تمتد لتأخذ طابع العالمية فتصبح جريمة عابرة للحدود، لذلك لابد من التفكير في التوجه إلى التعاون التشريعي والقضائي لتحقيق مبدأ الأمن السيبراني مع الدول العربية، وحتى الأجنبية في مكافحة الجرائم الالكترونية والسيبرانية بناء على اتفاقيات ومعاهدات مشتركة مع الحفاظ على مبدأ السيادة الوطنية،وذلك بالاستعانة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال مكافحة هذه الجرائم عن طريق البحث والتحري وجمع الأدلة للكشف عن مرتكبي الجرائم المتصلة بتكنولوجية الإعلام والاتصال واتخاذ مختلف التدابير الاحترازية لمكافحتها في إطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبدأ المعاملة بالمثل.

قائمة المراجع:

1. ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب (ط. صادر)، المجلد الثاني، دار صادر، بيروت– لبنان.
2. ابتسام حمديني، أسلوب التحقيق في الجرائم الإلكترونية كآلية لمكافحتها، ورقة علمية مقدمة في فعاليات الملتقى الدولي المعنون ب: *"الإجرام السيبراني –المفاهيم والتحديات–"*، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة برج بوعريريج، يومي 11 و12 أفريل 2017، الجزائر 2017.
3. الأحكام الواردة في قانون العقوبات وتحديدا في القسم السابع من الفصل الثالث المعنون ب: "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات".
4. الإمام محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي –العقوبة–، دون طبعة، دار الفكر

العربي، الإسكندرية، 2008.

5. بن مرزوق عنترة وحرشاوي محي الدين، الأمن السيبراني كبعدٍ جديد في السياسة الدفاعية الجزائرية، ورقة علمية مقدمة في فعاليات المؤتمر الدولي المعنون ب: *"استراتيجيات الدفاع الوطني"*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2017.
6. ذياب موسى البداينة، الجرائم الإلكترونية –المفهوم والأسباب–، ورقة علمية مقدمة في فعاليات الملتقى العلمي المعنون ب: *"الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية"*، كلية العلوم الإستراتيجية، من 02 إلى 04 سبتمبر 2014، الأردن 2014.
7. رحيمة نمديلي، خصوصية الجريمة الالكترونية في القانون الجزائري والقانون المقارن، ورقة علمية مقدمة في فعاليا المؤتمر الدولي الرابع عشر المعنون ب: *"الجرائم الالكترونية"*، مركز جيل البحث العلمي –مؤسسة علمية خاصة ومستقلة (الجزائر)–، يومي 24 و25 مارس 2017، لبنان 2017.
8. عباس أبو شامة عبد المحمود، عولمة الجريمة الإقتصادية، ط 01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
9. عبد العال الديربي ومحمد صادق إسماعيل الجريمة الإلكترونية، ط 01، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012.
10. عبد المومن بن صغير، الطبيعة الخاصة للجريمة المرتكبة عبر الانترنت في التشريع الجزائري والتشريع المقارن، ورقة علمية مقدمة في فعاليات الملتقى الوطني المعنون ب: *"الجريمة المعلوماتية بين الوقاية والمكافحة"*، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 16 و17 نوفمبر 2015، الجزائر 2015.
11. القانون رقم 15/04 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمّم للأمر رقم 156/66، الجريدة الرسمية عدد 71، المؤرخة في 10 نوفمبر 2004.
12. القانون رقم 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية عدد 47، المؤرخة في 05 أوت 2009.
13. موسى مسعود أرحومة، الإشكاليات الإجرائية التي تثيرها الجريمة المعلوماتية عبر الوطنية، ورقة علمية مقدمة في فعاليات المؤتمر المغاربي في طبعته الأولى المعنون ب: *"المعلوماتية والقانون"*، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، يومي 28 و29 أكتوبر 2010، المغرب 2010.
14. نجاة عباوة، الإشكالات لقانونية في تجريم الاعتداء على أنظمة المعلومات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017.

15. هشام محمد فريد رستم، الجرائم المعلوماتية –أصول التحقيق الجنائي الفني واقتراح إنشاء آلية حربية موحدة للتدريب التخصصي–، ورقة علمية –منشورة– مقدمة في فعاليات المؤتمر المعنون ب: *"القانون والكمبيوتر والإنترنت"*، ط 03، المجلد الثاني، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات المتحدة، الإمارات 2004.

16. يوسف صغير، الجريمة المرتكبة عبر الانترنت، مذكرة *مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري –تيزي وزو (الجزائر)، السنة الجامعية 2012.

تطور الصراع الدولي وفق التقدم التكنولوجي وظهور الحروب اللامتماثلة (الحروب الغير نمطية)

The Development of International Conflict According to Technological Progress and the Emergence of Asymmetric Warfare (Atypical Warfare)

أ.د. غادة محمد عامر

وكيل كلية الهندسة للدراسات العليا والبحوث – جامعة بنها

زميل كلية الدفاع الوطني – أكاديمية ناصر العسكرية العليا

ملخص:

تعددت أسباب الحروب منذ قدم التاريخ،وقد اخترع لها الإنسان ما يناسبها من أسلحةٍ فتاكةٍ بخصمه وقرنها بأساليب وتكتيكاتٍ قتاليةٍ متعددةٍ ومتغيرةٍ، تطورت بتطور حضارة البشرية، بدايةً من العصور الجليدية والطباشيرية والحجرية، وانتهاء بالعصر الحديث، ولم يعدم الإنسان الوسائل والأدوات والأساليب سواءً لقهر أعدائه أو للدفاع عن نفسه ومصالحه.تطورت أجيال الحروب بما تحتويه من مجالاتٍ وقدراتٍ وأسلحةٍ ومعداتٍ وتكتيكاتٍ، فتعاظمت مع هذا التطور خسائره بنفس قدر تعاظم مكاسبه، فوجد العديد من المشكلات التي واجهها بعد انتهاء حربه وقهر أعدائه. فبرغم كونه قد خرج منتصراً انتصاراحربيا وقد هزم أعدائه واستولى على خيراتهم، إلا أنّه اكتشف بعد إعادة حساباته بعد انتهاء القتال، أنه قد مُني بخسائر اقتصادية وبشريةٍ فادحةٍ، وقد نتجت عن حربه –رغم كونه منتصراً– مشاكل متعددةٍ ومتنوعةٍ، اجتماعية ونفسية وفكرية وبيئية، ففكّر في وسائل أخرى لهزيمة أعدائه ونيل جميع مطامعه، من دون تكبد خسائر الحروب التقليدية أو دفع تكلفتها العالية، فابتكر الجيل جديد من الحروبكافة تطوراته.اسهم التطور التكنولوجي في تطوير أدوات الحروب الحديثة بشكل متسارع، بشكل يتعين على الجيوش الحديثة أن تلاحقه، و هذا كان سبب تطور أساليب الصراع فيما يسمى بالجيل الأول للحرب، ثم الجيل الثاني ثم الجيل الثالث، و مع القفزة التكنولوجية الهائلة التي ظهر تأثيرها على العلاقات الدولية و على رأسها بالطبع أدوات الصراع العسكري، ظهرت فكرة الجيل الرابع للحرب–التي كانت بعد ذلك جزء من الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)– في الجيش الأمريكي باعتباره اكثر جيوش العالم امتلاكا للتكنولوجيا الحديثة و الفائقة، و أيضا اكثر جيوش العالم تورطا في الصراعات الإقليمية و العالمية. في هذا البحث سوف نقوم بإظهار الطبيعية الحقيقية للحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)، خاصة بعد ظهور مقالات كثيرة في مصر والعالم العربي معظمها اقتصر تركيزها على أبعاد متنوعة ركزت فيها على الحرب النفسية فقط –متجاهلة العمق التكنولوجي لتلك الحروب– باعتبار ارتباطها ارتباط وثيق بوسائل الإعلام وأعمال المخابرات، ومن ثم كان الجدل الدائر حول مفهوم أجيال الحروب مع التركيز على ما أطلق عليه "الجيل الرابع" نتيجة وجود مفهوم إعلامي دارج الكل يردده، وهذا ممكن أن يؤثر على التعرف على الأدوات الصحيحة للحروب الحديثة وبالتالي يقلل فرص امتلاك ادواتها ويضع الدول في مخاطرة كبيرة.

The causes of wars have varied since ancient times, humans have invented deadly weapons, matched them to their opponent, and linked them to various and changing combat methods and tactics that developed with the development of human civilization, starting from ice and chalk ages. And the stone ages, ending in the modern era, and man did not lack the means, tools and methods, whether to defeat his enemies or to defend himself and his interests. Generations of wars have evolved in their fields, capabilities, weapons, equipment and tactics. With this development, his losses increased as much as his gains, and he found many of the problems he faced after the end of his war and conquering his enemies.Is yes he emerged victorious from the war, but he discovered after re-calculating after the end of the fighting, that despite being victorious he is facing economic loss, multiple social, intellectual and environmental problems. So he invented new generation of wars, with all its developments to help him to defet his enemy without incurring the traditional warfare high costs.Technological development has contributed to the development of modern warfare tools in an accelerated manner, in a way that modern armies must pursue. And this was the reason for the development of conflict methods in what is called the first generation of war, then the second generation, then the third generation, and with the tremendous technological leap that appeared to

affect international relations, especially the tools of military conflict , the idea of the fourth generation of war emerged - which was then a part Of the asymmetric wars - in the US army as the armies in the world most possessing modern and high technology, and also the armies of the world most involved in regional and global conflicts.In this research we will show the true nature of asymmetric (atypical) wars, especially after the emergence of many articles in Egypt and the Arab world, most of which focused on a variety of dimensions in which they focused on psychological warfare only - ignoring the technological depth of those wars - considering their close link with the media and the work of Intelligence, and then the controversy surrounding the concept of generations of wars with a focus on what was called the "fourth generation" is the result of the existence of a common media concept that everyone echoes, and this may affect the identification of the correct tools for modern wars and thus reduce the chances of owning their tools and puts countries at great risk.

الكلمات الافتتاحية: الحروب اللامتماثلة، الحروب الغير نمطية، أجيال الحروب، التطور التكنولوجي، الثورة في الشئون العسكرية، الثورة الصناعية الرابعة

مقدمة:

إن الحروب هي مكون أساسي من تاريخ البشرية، والصراع وحب الامتلاك والسيطرة هو طبيعة بشرية، وبالتالي لا يمكننا أن نمنع الحروب التي يمكن أن تشن علينا، وعلينا أن نستعد لها. إن عملية التنبؤ بنوع وشكل الحرب التي يمكن أن تشن علينا ليس بالأمر السهل ودائما ما تشكل مشكلة وتسبب القلق للقادة السياسيين والعسكريين، وأيضا واضعوا الاستراتيجيات للدولة، لأنهم جميعا عليهم مهمة إعداد الدولة للحرب القادمة .فقد كان السبب الرئيسي في فشل العديد من الدول التي سقطت أو عانت ويلات الحرب، أنهم استعدوا لنوعية الحروب الحالية وليس لنوعية الحروب التالية. فلم يستطيع أحد التنبؤ بطبيعة الحرب العالمية الأولى التي كلفت ملايين الأرواح في ساحة المعركة. وبعد هذه الحرب العظمى، وضع كبار القادة العسكريين والسياسيون في الغرب استراتيجية للفوز بـ "الحرب العالمية الأولى" التالية والتي أدت إلى بناء خط ماجينو ونظام الحصن البلجيكي على طول الحدود الألمانية. على الجانب الآخر من الحدود، تعلم الخاسرون أكثر من هزيمتهم وخلقوا نوعًا جديدًا من الحروب، أُطلق عليه لاحقًا اسم "الحرب الخاطفة"، أو "الحرب الآلية الجديدة" والتي جعلت تكتيكات الحرب السابقة عديمة الجدوى. بعد الحرب العالمية الثانية، أعد كل من حلف الناتو وحلف وارسو للحرب العالمية الثالثة، والتي كانت ستشبه الحرب العالمية الثانية ولكن مع الاستخدام الواسع النطاق لأسلحة الدمار الشامل. لكن لحسن الحظ تم تأجيلها، وظهرت الحرب الباردة بأدواتها اللامتماثلة والغير نمطية والتي أدت الى تحول روسيا الاتحادية الى دولة فاشلة سهل تقسيمها.

ظهر مفهوم حروب الجيل الرابع عام 1989م بواسطة فريق من المحللين بالولايات المتحدة الأمريكية نتيجةً لنتائج حرب أفغانستان والخسائر التي تكبدوها.فأوصوا أنه من الضروري عدم التدخل في مواجهاتٍ مباشرةٍ مع أعدائهم بل يجب أن تكون المواجهات بشكلٍ غير مباشر. جاء في محاضرة للبروفيسور (ماكس مانوارينج) الأستاذ بكلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي وهو يشرح لطلابه كيفية غزو دول الأعداء عن بُعد بزعزعة الاستقرار بصور متعددة غالباً حيث ينفذها مواطنون من الدولة العدو نفسها، ويشرح لهم فكرة حروب الجيل الرابع والتي أطلق عليها جزء من الحروب اللامتماثلة والتي

تستهدف ليس تحطيم مؤسسة عسكرية أو القضاء على قدرة أمة في مواجهة عسكرية ولكن إنهاك إرادة الدولة المستهدفة ببطء بعد نشر الفوضى فيها كما حدث في معظم الدول العربية[1].

منذ عام 1648مأصبحت الدولة تمتلك قرار الحرب، وكانت كل الحروب الرئيسية منذ نهاية حرب الثلاثين عاما[2] تخوضها الدول حصراً، وكانت هذه الطبيعة الأساسية للحروب. أما حديثاً تغيرت تلك الطبيعة، وبدأت الدولة تفقد احتكارها للحرب، وذلك بسبب تغير الجهات الفاعلة من غير الدول وظهور أساليب وأدوات جديدة تؤثر وبشكل جذري على شكل الحرب وطبيعتها، كما ظهرت جهات مجتمعية أخرى تساهم وأحيانا تؤثر كثيرا في توجيه مجريات الحرب.

في كل مرحلة من مراحل تطور النظام الدولي تهيمن طبيعة تلك المرحلة بما تحمله من أفكار وتوجهات لتشكل النمط السائد لما تتصف به تلك المرحلة. هذه الطبيعة المتغيرة عبر العصور هي أساس توجيه شكل العلاقات والأعمال ومنها العلاقات الدولية في ذلك العصر. فالعصور الوسطى شهد هيمنة فكرة الدين، ثم جاء عصر التنوير ليشهد هيمنة العقل، بعد ذلك جاءت مرحلة القرنين التاسع عشر والعشرين لتشهد هيمنة النزعة القومية، إلى أن وصلنا إلى الألفية الثالثة، لتهيمن عليها فكرة العلم والتكنولوجيا.

وعلى عكس الحرب التقليدية يكون من الصعب في الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) تحديد نوع الهجوم، لكنك تشعر بآثاره ونتائجه. بل وأحيانا كثيرة لا يشعر المجتمع المستهدف أنه في حالة حرب، لان جنود العدو الذين يقومون بالحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) يتغيرون بين إرهابيين، أو متسللين، أو دولة معادية أو مجموعات مالية، أو أفراد من المجتمع لهم أجندتهم الخاصة. وأحيانا كثير يكون الهجوم ليس عسكريا فقط بل وسياسيا وثقافيا وعقائديا ويكون له آثاراً أكبر من أي نوع من الحروب الثلاثة السابقة [3].

موضوع البحث:

تطور الصراع الدولي وفق تقدم التكنولوجيا وظهور الحروب اللامتماثلة (الحروب الغير نمطية)

المشكلة البحثية:

تتلخص المشكلة البحثية في محاولة وضع تعريف صحيح لماهية الحروب اللامتماثلة (الحروب الغير نمطية) ودور التكنولوجيا فيها.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث انه يتطرق لموضوع على جانب كبير من السرية والتعقيد، حيث يوضح ماهية حقيقة وأدوات الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) وكيفية تطورها السريع وما هي تأثيراتها على

(1) ممدوح محمود عواد العنزي، الحروب من الجيل الرابع المفهوم والتطبيق، معهد دراسات الحرب الجوية، دورة (35)، القاهرة، 2014م، ص1.

(2) "Thirty Years War". www.infoplease.com. 24 May 2008.

3 Davis, Scott, A. 2006. American Military History and its Insights into Fourth Generation Warfare. Ph.D.Thesis.Leavenworth: US Army Command and General Staff College

الدول العربية خاصة والدول النامية عامة، وذلك حتى تمكن متخذي القرار في تلك الدول من امتلاك الأدوات الصحيحة للحروب اللامتماثلة التي تشن عليهم منذ فترة.

أهداف البحث:

1. معرفة ماهية الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) بشكل علمي وموثق وكذلك توفير دراسة مفيدة لمعرفة أثر تلك الحروب على الأمن القومي المصري خاصة والعربي عامة، وذلك لاستطلاع واستشراف أدوات وديناميكيات وتكنولوجيات الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية).
2. أظهار الطبيعية الحقيقية للحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) ، خاصة بعد ظهور مقالات كثيرة في مصر والعالم العربي معظمها اقتصرت تركيزها على أبعاد متنوعة ركزت فيها على الحرب النفسية فقط –متجاهلة العمق التكنولوجي لتلك الحروب– ومن ثم كان الجدل الدائر حول مفهوم حروب الجيل الرابع خاصة والحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) عامة نتيجة وجود مفهوم إعلامي دارج والكل يردده وغير مبني على دراسات أو مفاهيم علمية. وسيعتمد هذا البحث على مصادر متخصصة ومعروفة عالميا ومعلوم عنها أنها ذات مصداقية، ومتخصصة فيما تنشره.

التساؤلات البحثية:

أ– ما المقصود بالحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)؟

ب–ما علاقة التكنولوجيا بتطور الحروب عامة وبظهور الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) خاصة؟

ج–ما هي خصائص الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)؟

د– ما هو تأثير الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) على الأمن القومي العربي؟

الدراسات / الأدبيات السابقة:

دراسات تناولت الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية):

تم تناول موضوع الدراسة في عدد من البحوث والدراسات ولكنها ركزت على ما أطلق عليهم أجيال الحروب (الجيل الرابع أو الجيل الخامس) بحد ذاتها دون توضيح للآثار المترتبة على الاستخدام المتراكب لأجيال تلك الحروب بشكل واضح، كما أن هناك بعض المفكرين الذين يختلفون في الرأي مع نظرية أجيال الحروب، مما استدعى الباحث لدراسة التغير الجذري في أسلوب إدارة عملية الصراع لتشمل فترة ما بعد الحرب الباردة بما حوته من تطورات، وكانت أبرز تلك الدراسات **كالآتي**:

1. دراسة نظرية لباحثين أمريكيين هم ويليام ليند وآخرون "William S. Lind and others" بعنوان: " تغير وجه الحرب للجيل الرابع" والتي نشرت في جريدة قوات المارينز في أكتوبر عام 1989م أو (The Changing Face of War: Into the Fourth Generation) Marine Corps Gazette, (Washington D.C., Vol. 73, No. 10, Oct 1989)، وتكمن أهمية الدراسة في الآتي:

a. كونها واحدة من الأدبيات المبكرة التي تناولت فكرة الجيل الرابع من الحروب، حيث ينطلق الباحث من ملاحظة مهمة عن الجيل الثالث والذي بدأ خلال الاستراتيجية الهجومية للألمان في ربيع 1918م حيث يرى أن ذلك الجيل قد مرت عليه أكثر من ثمانية عقود. وهنا يطرح الباحث الفكرة المحورية للدراسة ويوضح الباحث الفروق والتباينات في الظروف الحالية والتي تمهد لظهور وسيادة الجيل الرابع من الحروب من جهة أخرى.

b. ويذهب الباحث إلى أن المناخ الداعم تكنولوجياً يمهد لسيادة الجيل الرابع من الحروب وبناء عليه يتنقل الباحث بين المفردات المختلفة التي تشكل ملامح حروب الجيل الرابع وفى مقدمتها دور التكنولوجيا والإعلام، والمجتمع المدني والأعمال العدائية والمتمثلة في الإرهاب وغيرها.

2. دراسة أخرى لجنرال أمريكي من سلاح الجو هو " وارتر جيفهام" Warter D. Gevham شارك في حرب أفغانستان، عنوان الدراسة هو "الحرب غير النمطية" (Air Force Doctrine Documents 3, U.S. Secretary of the Air Force, 2013)(Irregular warfare) في مارس 2013، وتعتبر من الوثائق القتالية الهامة بسلاح الجو الأمريكي والتي دون فيها خبراته في تلك الفترة وتكمن أهميتها في الآتي:

a. تناولت الدراسة السياق الاستراتيجي للحروب غير المتماثلة مع الوقوف أمام الاستراتيجيات التي تقوم عليها تلك الحروب وكذلك العمليات، وتقدم الدراسة نموذجاً توضيحياً للتمييز بين الحروب التقليدية والحروب الحديثة، حيث تتركز الأولى على مواجهة الجيوش النظامية والحكومية باعتبارها مصدر التهديد ومجال المواجهة للعمليات القتالية. بينما النوع الآخر تتركز المواجهة فيه على الحكومة والشعب باعتبارهما يمثلان أدوات الضغط الحقيقية على صانع القرار.

b. تفيد تلك الدراسة في دعم الإطار النظري للحروب اللامتماثلة بما توفرهمن نماذج تاريخية وتوضيحية بشأن آليات واستراتيجيات الحروب. وبناء عليه فإن الدراسة توفر لنا خلفية معرفية قائمة على خبرة واقعية واردة في تلك الدراسة. باعتبارها ترصد نماذج من الاستراتيجيات والآليات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في إطار الحروب الحديثة.

c. تسوق الدراسة هنا نماذج حروب العراق وأفغانستان باعتبارهما نماذج حية، كما أشارت الدراسة إلى بعض الخبرات التاريخية (كالخبرة الأمريكية في فيتنام والفرنسية في الجزائر) بما تزخر به من دراية بمواجهة حروب العصابات في تلك الحالات المتعددة.

3. دراسة بعنوان "إعداد القوات المسلحة لمجابهة حرب الجيل الرابع (حرب الإرهاب – الحرب غير المتماثلة...إلخ) في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية "، بحث إجازة زمالة كلية الحرب العليا للعقيد أح/ خالد محمود بكر، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الحرب مايو 2014م، وقد خلصت الدراسة إلى توضيح تطور أجيال الحروب وبيان علاقتها بالمتغيرات العالمية والإقليمية وأهدافها وعرض مقترح استراتيجية لمواجهة ذلك النمط من الحروب.

4. رسالة للباحث محمد فريد إبراهيم موسى، حروب الجيل الرابع في الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، رسالة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أغسطس 2015م وتكمن أهميتها في **الآتي**:

a. تناقش الرسالة الروابط بين حروب الجيل الرابع طفرة العولمة ومرحلة الأحادية القطبية وإفشال الدول والشرق الأوسط الجديد وما تكشف خلالها من جدل حول صراع الحضارات ونهاية التاريخ، مع تزايد الحديث عن انحسار سيادة الدولة في المجال الاقتصاد بفعل العولمة التجارية والاقتصادية وممارسات التبادل التجاري في مرحلة ما بعد منظمة التجارة العالمية.

b. ظهر الحديث عن انحسار مواز لدور الدولة والجيوش في الحروب وظهرت مفاهيم مثل حروب الجيل الرابع وإفشال الدول والشرق الأوسط الجديد في الاستراتيجية الأمريكية وتوج ذلك كله بصعود الإرهاب العالمي في الحادي عشر من سبتمبر 2001م كتحد خطير ناجم عن تنظيم هاجم القوبالعظمى الوحيدة في العالم في عقر دارها.

c. يخلص الباحث من الرسالة بأن حروب الجيل الرابع ما هي إلا استراتيجية جديدة تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحقيق أهدافها التوسعية بدون الدخول في حروب تقليدية والتي تكبده الكثير من الخسائر المادية والبشرية والسياسية.

منهج البحث:

تم المزج بين مجموعة من المناهج التي بنيعليها إعداد البحث **وهي**:

أ- المنهج الوصفي:

لدراسة أجيال الحروب ومكونات الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) وتأثيرها على الأمن القومي.

ب- المنهج التحليلي:

دور التكنولوجيا الأساسي في الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)

الجديد في البحث:

ج-وضع تعريفات تشمل الأنماط الحديثة للحروب شملت تلك المتعارف عليها بالجيل الرابع والحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)، مع إعطاء نماذج توضح دور التكنولوجيا في تطور تلك الحروب.

د- دراسة أثر الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) على مجالات الأمن القومي مع توضيح مدى تداخل تلك التأثيرات.

هـ-توضيح دور وتأثير التكنولوجيا على الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية).

تاريخ تطور الحروب

تم وضع الكثير من النظريات لتصنيف وفهم طبيعة التغيُّر الحاصل لأشكال وطريقة وأدوات الحروب عبر العصور. لفهم التحولات التي طرأت على المجتمعات وكيف أثرت على طريقة الحروب التي خاضوها، وذلك لإدراك كيف سارت التحولات التي أدت إلى تحول للحرب في العصر الحديث وكيف ستكون في المستقبل. الجدول رقم (1) يوضح مقارنة بين نظريات تطور الحروب.

يلاحظ من الجدول ان المرحلة الخامسة لكل النظريات التي وردت في جدول رقم (1) هي تعريف الحروب اللامتماثلة، فهي: حرب غير تقليدية، وحروب اللادولة، ومزيج من حرب العصابات والتكتيكات الارهابية. يصعب فيها التمييز بين المدنيين والعسكريين، وهي الحروب التي تخوضها اليوم مجموعات أكثر تعقيدا من الجهات الفاعلة ذات الدوافع والاستراتيجيات المختلفة، وتخلف ورائها عدد ضخم من الضحايا المدنيين، وهي حروب مدتها أطول من الحروب العادية. وتجلب معها قدراً هائلاً من الدمار وهي عصر التشغيل الآلي، وهي الحروب التي يكون العامل الأساسي فيها هو المهارات الاجتماعية وتعتمد على المعلوماتية والحشد وهي حقبة ما بعد الطاقة الميكانيكية.

فقد شهدت السنوات الخمسين الماضية تحولات وتغيرات اجتماعية كبيرة فرضتها الطفرة التكنولوجية التي تعصف بالعالم، والتي بدورها أضحت تؤثر بشكل كبير على طرق تواصل المجتمعات والأفراد، لا بل تفاعل تلك المجتمعات مع بعضها سواء بالإيجاب أو السلب. هذا العصر يتصف بنسقين متوازيين، الأول يصب في التطور الرقمي لخدمة البشرية، والثاني يصب في تطور أسلحة غير مألوفة ربما تؤدي إلى دمار البشرية.

يطلق على العصر الحالي عصر الفضاء المعلوماتي، وهو عصر تغير نوعي لاستراتيجيات الدول والشركات بل والأفراد. وبالتالي سوف تتغير شكل وطرق الحرب، وقد قال قائد العمليات المعلوماتية الأمريكية [4]، بأن الحرب القادمة ستبدأ في الفضاء المعلوماتي، وأن هذا العالم الرقمي الافتراضي يتقدم بسرعة مذهلة فضلاً عما يُمليه من حاجة إلى تطوير نظري في عقيدة الردع والحرب، وما يفرضه من قواعد سلوكية جديدة خاصة بأنواع وأشكال الحروب. كما أشار إلى أن القدرات الخاصة بهذه الحروب لا يمكن الكشف عنها، لا في حالة الهجوم ولا في حالة الدفاع. وذكر أيضا أن مستوى الأضرار التي تحدث في حرب الفضاء المعلوماتي ستكون قيد السرية والكتمان، وذلك لحرمان الطرف التي تشن عليه تلك النوع من الحروب من معرفة مستوى الهجوم وحدوده ومن الذي شنه ضده وكيف ومن أين تأتي الهجمات.

اختلف كثير من الباحثين في تسمية طبيعة (أساليب وطرق) الحروب في العصر الحديث، فمنهم من أسماها بـ "**حروب الجيل الرابع**" ومنهم من أطلق عليها اسم "**الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)**".لكن هنالك مقالات كثيرة أشارت أن كل حروب الجيل الرابع هي حروب لا متماثلة، لكن ليس كل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) هي حروب الجيل الرابع[5].

---

[4] هنري كيسنجر، النظام العالمي.. تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر بيروت: دار الكتاب العربي، 2015،ص 32.

[5] Asymmetrical and Fourth-Generation Warfare: How the Militia Movement is America's Domestic Viet Cong. 2018.

الجدول (1) بعض نظريات تطور الحروب

المؤيدونللنظرية	المرحلة الاولي	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة
ليند ، نايت نجيل ، شميت ، ساتون ، ويلسون (1989)	**الحرب قبل انشاء الدول القومية**	**حروب الجيل الأول الكلاسيكية** حروب الدول القومية (من 1648)	**حروب الجيل الثاني حرب الثورة الصناعية** (من الحرب الاهلية الامريكية)	**حروب الجيل الثالث حروب المناورة** (من 1918)	**حروب الجيل الرابع** حرب غير تقليديه ، حروب الا دولة ، مزيج من حرب العصابات والتكتيكات الارهابية. لا تمييز بين المدنيين العسكريين (1948)
مارتن فان كريفيلد (1991)		**حرب الثالوث** نموذج كلاوزفيتز للحرب للتمييز بين شؤون الشعب والجيش والحكومة.حيث تستند الحرب الثالوثية إلى تقسيم واضح للعمل بين الحكومة التي تشن الحرب وتوجهها، والقوات المسلحة التي تحاربها وتموت من أجلها، والأشخاص الذين يدفعونها مقابلها، ويعانون منها.			**الحروب الا ثالوثية** وهي الحروب التي تخوضها اليوم مجموعات أكثر تعقيدا من الجهات الفاعلة ذات الدوافع والاستراتيجيات المختلفة، وتخلف ورائها عدد ضخم من الضحايا المدنيين، وهي الحروب مدتها أطول من الحروب العادية. وتجلب معها قدراً هائلاً من الدمار
مارتن فان كريفيلد (1989)	**عصر الادوات**	**عصر الآلات والمعدات**		**عصر الأنظمة**	**عصر التشغيل الالي**
دي جي هاندل (1989)	**عصر القرون الوسطى** العامل الأساسي: المهارات البدنية	**العصر الكلاسيكي الحديث** العامل الأساسي: المهارات التنظيمية	**بداية العصر الحديث** العامل الأساسي: المهارات التقنية	**أواخر العصر الحديث** العامل الاساسي : المهارات الإدارية والتكتيكات	**العصر النووي** العامل الأساسي: المهارات الاجتماعية
توفلرز (1993)	**الموجة الاولي**	**الموجة الثانية** الصناعية			**الموجة الثالثة** المعلوماتية

	الزراعية				
اركيلا ورونفيلدت (2000)	شجار	تكتل		مناورة	الحشد
بنكر (1994)	حرب الحقبة الأولى (الطاقة البشرية)	حرب الحقبة الثانية (الطاقة الحيوانية)	حرب الحقبة الثالثة (الطاقة الميكانيكية)		حرب الحقبة الرابعة (ما بعد الطاقة الميكانيكية)

تميزت الأجيال الثلاثة الأولى من الحروب أنها كانت تُدار من قبل الدول، رغم أن شكل المعركة اختلف من عصر إلى آخر في الأطر التكتيكية، أما جيل "الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)" فقد وضع علامة جذرية في اختفاء هذا الاتجاه بإشراكه الجهات غير الفاعلة من غير الدول في الحروب بالإضافة للتغير المستمر في الطرق والأساليب في كل معركة، مما يفاجئ الطرف المُهاجَم، فإن كان الطرف المستهدف غير قادر على تغيير سريع في طرقه وأساليبه في المعركة كي يستوعب التهديد القادم إليه من العدو فسوف ينهزم.

بدأ تمييز أجيال الحرب مع معاهدة وستفاليا في عام 1648م وهي المعاهدة التي أنهت حرب الثلاثين عاما. فقد كانت هذه المعاهدة بمثابة حدث تاريخي لأنه بعدها أطلق على احتكار الدولة لـ "العنف الشرعي المنظم " على أنه فعل حرب. ومنذ ذلك الحين أصبحت الحروب حكر على الدول فهي حسب التعريف تُمارس من قبل الدولة. قبل هذا التعريف للحرب كانت المواجهات بين العائلات والقبائل والشيع الدينية والمدن والمؤسسات التجارية هي الغالبة. واستخدمت هذه الكيانات أدوات لتحقيق أغراضها من الرشوة والاغتيالبشكل أكبر منالحروب المنظمة.

حاول الكثير من الباحثين بناء نظريات لتصنيف وفهم طبيعة التغيير في شكل الحروب، منهم: ليند شميت 1989م ومارتن فان كريفيلد 1991م ودي جي هاندل 1989م واركيلا ورونفيلدت 200م. كل هذه النظريات اتفقت على فرضية نهائية لوصف الحالة الجديدة للحروب بـ "**أن طبيعة الحرب قد تغيرت إلى درجة أن النظريات العسكرية التقليدية والمنظمات التي بنيت لتنفيذها لم تعد فعالة في التعامل مع هذا التغيير**".

في هذا البحث سوف نعتمد على نظرية أساسية واحدة لتحديد طبيعة وطرق الحرب وهي نظرية تحولات الأجيال في الحروب كما أوضحها ويليام ليند في مقالته [6] التي نشرها عام 1989 م بعنوان "الوجه المتغير للحرب: في الجيل الرابع". اختار الباحث هذه النظرية لكونها محط اهتمام الباحثين وتبين

[6] William S. Lind, Keith Nightingale, John F. Schmitt, Joseph W. Sutton, and Gary I. Wilson, "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation," Marine Corps Gazette, October 1989, pp. 22-26.

الوجه المتغير للحرب من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى التكتيكي. فيما يلي شرح للأجيال الأربعة للحروب[7]:

1. **الجيل الأول (حرب الدولة القومية الكلاسيكية):**

أ- يمتد الجيل الأول تقريبًا من عام 1648م إلى عام 1860م، وكانت الحروب حينها **تعتمد على تكتيكات الصف والعمود**، والتي بلغت ذروتها في الحروب النابليونية انظر شكل (1). وكانت المعارك تتم بشكل رسمي بين دولتين وكانت ساحة المعركة منظمة وواضحة. ويعود الفضل لحروب الجيل الأول في أنه أسس لثقافة النظام العسكري في أرض المعركة، جاء ذلك نتيجة لوضوح مكان المعركة والشكل التنظيمي لها. وقد كانت أهم مخرجات الجيل الأول هي بداية ظهور خطوط التمييز بين "العسكريين" و "المدنيين" مثل: الزي الرسمي والتحية والتدرج الوظيفي أو الرتبة – والتي كانت تهدف إلى تعزيز ثقافة النظام.

ب-تعتمد حروب الجيل الأول بشكل أساسي على قوة الجنود والأسلحة النارية، وبالتالي كان التدريب القويللجنود أمر هام بالإضافة لتحقيق قوة نيران عالية، وانحصرت المشكلة في ميدان المعركة حينها في مدى قوة النيران والتي كانت محدودة. ولهذا السبب كان القتال خطيا، يتمثل في قوة نيران خطية حاشدة تمكن من توجيه أقصى حجم نيران في اتجاه العدو، ولهذا فكر الفرنسيون في تطوير تكتيك الحرب لحل مشكلة محدودية النيران.

شكل (1) الجيل الأول للقتال – خطي

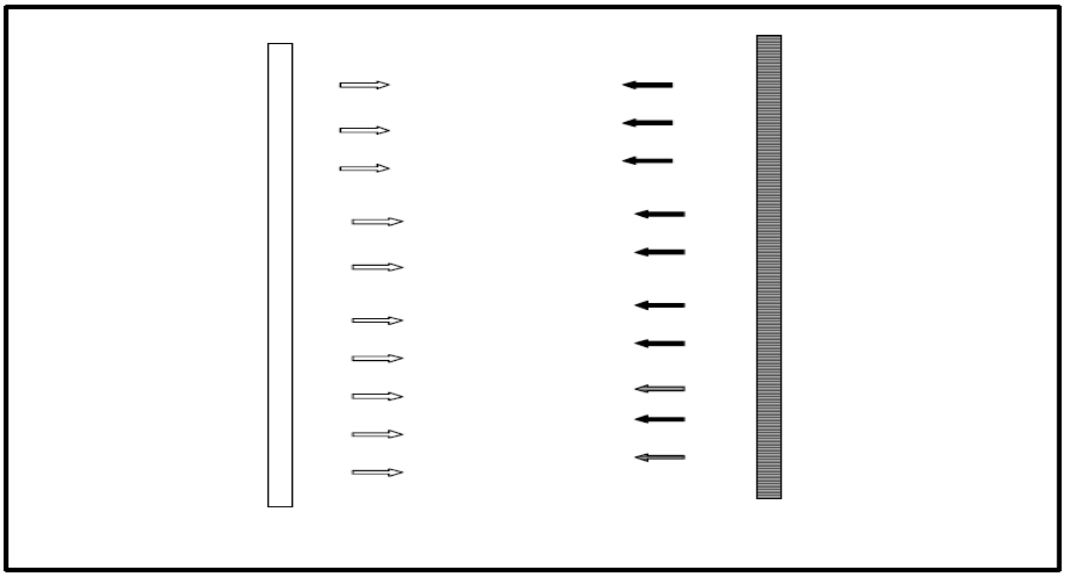

2. **الجيل الثاني (حروب الاستنزاف الصناعية):**

أ- خلال وبعد الحرب العالمية الأولى طور الجيش الفرنسي نمط الحروب بزيادة قوة النيران وإدخال نيران المدفعية غير المباشرة والتي هي شكل من أشكال الاستنزاف. ويمكن وصف مذهب

(7) William S. Lind, Gregory A. Thiele "4th Generation Warfare Handbook", Publisher: Castalia House (November2015)

الفرنسيين الخاص بحروب الجيل الثانيأن " المدفعية تنتصر والمشاة تحتل" انظر شكل (2). في هذا النوع من الحروب يتم مزامنة قوة النيران التي يتم التحكم فيها مركزيًا باستخدام خطط وأوامر مفصلة ومحددة للمشاة والدبابات والمدفعية، ويكون القائد في هذا النوع من المعارك مثل قائد الأوركسترا الذي يوجه من يفعل ماذا ومتى.

ب-جاءت حرب الجيل الثاني بمثابة ارتياح كبير للجنود (أو على الأقل ضباطهم) لأنها حافظت على ثقافة النظام بالتركيز داخليا على القواعد والعمليات والإجراءات، وكانت الطاعة أكثر أهمية من المبادرة. في الواقع لم تكن المبادرة مطلوبة، لأنها كانت تهدد التزامن والتنسيق الذي يعتمد عليه هذا النوع من الحروب، وكانت الأوامر تنتشر من أعلى إلى أسفل. لا تزال الطريقة الأمريكية للحرب إلى يومنا هذا تعتمد أسلوب حروب الاستنزاف و "وضع الفولاذ على الهدف"، والتي تعلموها من الفرنسيين خلال الحرب العالمية الأولى. ظهر ذلك جليا في حروب الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، مع طوير بسيط فيها أنه قد حل الطيران والقصف الجوي محل المدفعية كمصدر لمعظم قوة النيران.

شكل (2) ساحة معركة الجيل الثاني الخطية مع نيران غير مباشرة

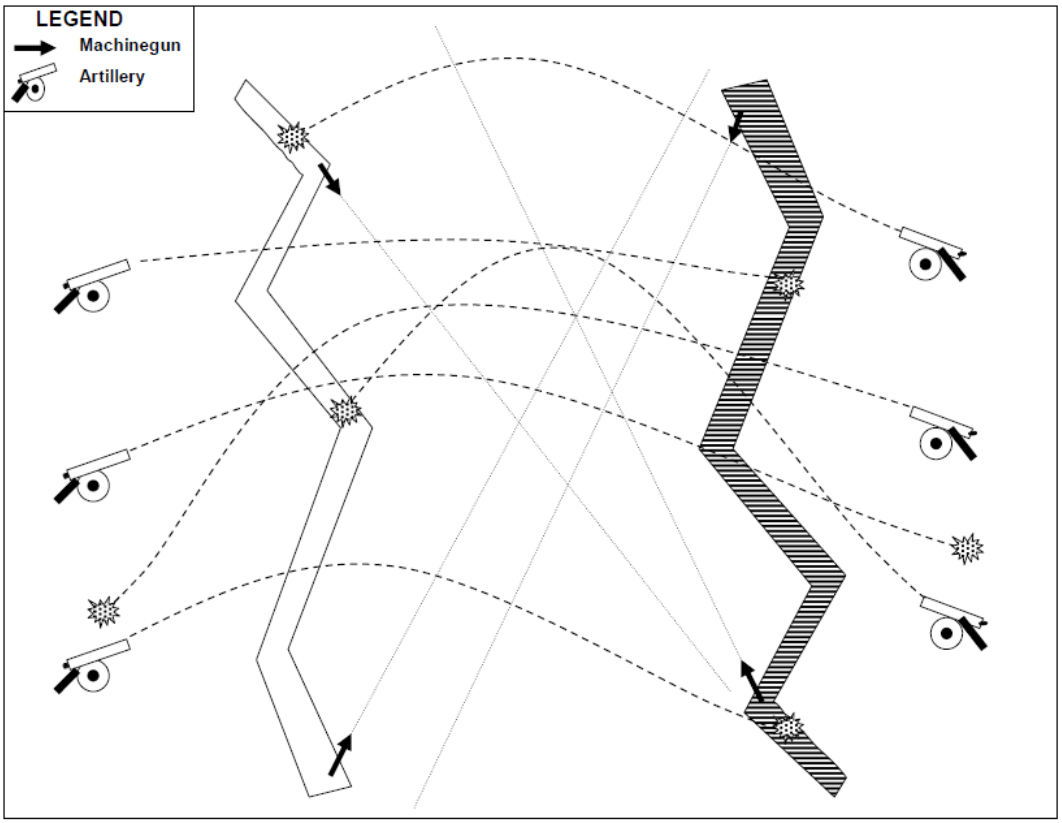

3. **الجيل الثالث (حرب المناورة):**

أ- حرب الجيل الثالث، مثل حرب الجيل الثاني، وكلاهما نتاج الحرب العالمية الأولى، إلا إنه تم تطويرها من قبل الجيش الألماني. وهي معروفة باسم الحرب الخاطفة أو حرب المناورة. حرب الجيل الثالث لا

تعتمد على قوة النيران والاستنزاف بل السرعة والمفاجأة والتشتيت الذهنيوالاضطراب الحركي في صفوف العدو. ففي الهجوم ومن حيث الناحية التكتيكية، يسعى جيش الجيل الثالث إلى الدخول إلى عمق العدو والإطاحة به من الخلف إلى الأمام: بدلاً من "الإغلاق والتدمير"، فشعار حروب الجيل الثالثهو "الالتفاف والتدمير"، ومن ثم يتجزأ جيش العدو. وفي الدفاع يكون التكتيك سحب العدو وقطع الإمدادات عنه، وتتوقّف الحرب في هذا النوع على من يحتفظ بخطّ "متقدم" في ساحة المعركة، وهي عادة لا تكون لا خطيةولا متسلسله انظر شكل (3).

ب- لا يقتصر الاختلاف في هذا الجيل من الحروب عن سابقه على تغير التكتيكاتفقط، وإنما على أيضا ثقافة قيادة الجيش، حيث إن الأوامر نتيجة لما يطلبه الوضع في المعركة، وليس على العملية.

شكل (3) الجيل الثالث في ساحة المعركة من مناورة الحرب – غير الخطية

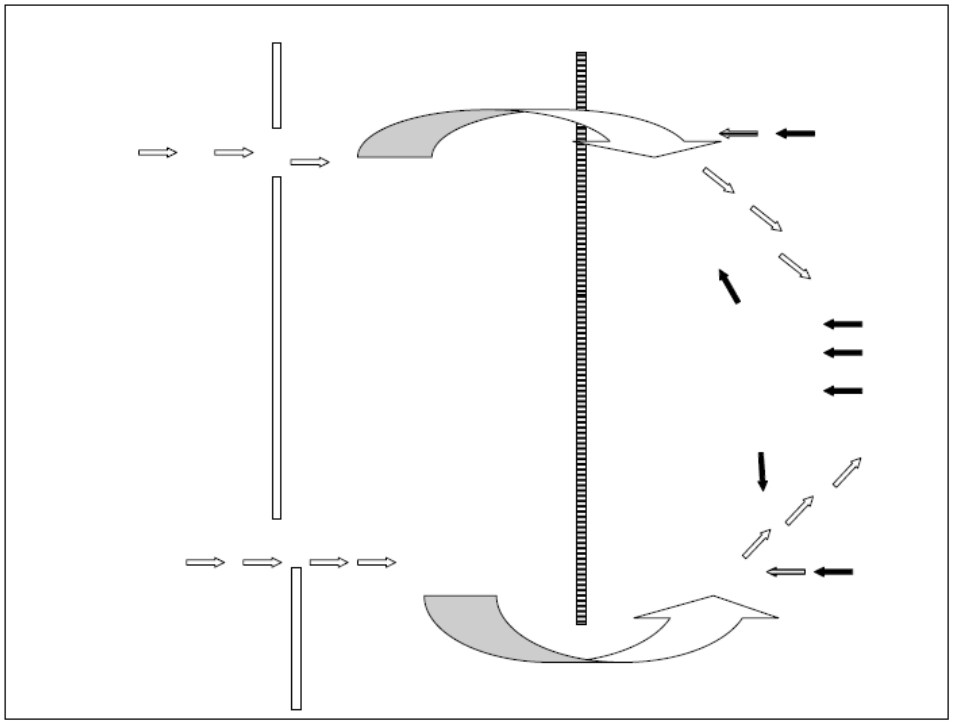

ج- والطريقة المعدة مسبقا كما في نمط الجيل الثاني. فمن الفنون الحربية في القرن التاسع عشر كان الضباط الصغار في الجيش الألماني يعطون الأوامر لحل المشاكل التي لا يمكن حلها إلا عن طريق عصيان الأوامر(*)، وهو شكل من أشكال التكتيكات العسكرية حيث يتم التركيز على نتيجة المهمة بدلاً من الوسائل المحددة لتحقيقها. أي أن في حروب الجيل الثالث بدأت تظهر نمط من اللامركزية والتي بدورها انتقلت إلى الحروب اللامتماثلة.

4. **<u>الجيل الرابع (الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)):</u>**

(*)هذه الطريقة ابتدعها الألمان وكان يطلق عليها " القيادة بالمهمة " (وهي كلمة باللغة الألمانية عرفت ب"Auftragstaktik").

الحرب اللامتماثلة هي حرب غير تقليدية، يمكن أن يطلق عليها "شكل متطور من التمرد"، وهي النقيض للمفهوم التقليدي للحرب، وتمثل أكثر التغيرات جذرية في أنماط المواجهة منذ معاهدة سلام وستفاليا عام 1648م. وفي هذا النمط من الحروب يكون التمييز بين الحرب والسلام غير واضح بل قد يصل إلى نقطة التلاشي، كما لا توجد ساحات قتالية أو جبهات محددة بالمفهوم التقليدي لموقع المعركة، ويختفي فيها التمييز بين "المدنيين" و "المقاتلين"، وقد تظهر المعركة بشكل أعمال تخريبية تحدث في نفس الوقت في أماكن عديدة حسب توزيع المشاركين في العملية، ويكون تأثير الثقافات في مثل هذه الحروب في الصراع قوي انظر شكل (3).

شكل رقم (4) ساحة معركة الجيل الرابع: غير خطية إلى أقصى حد

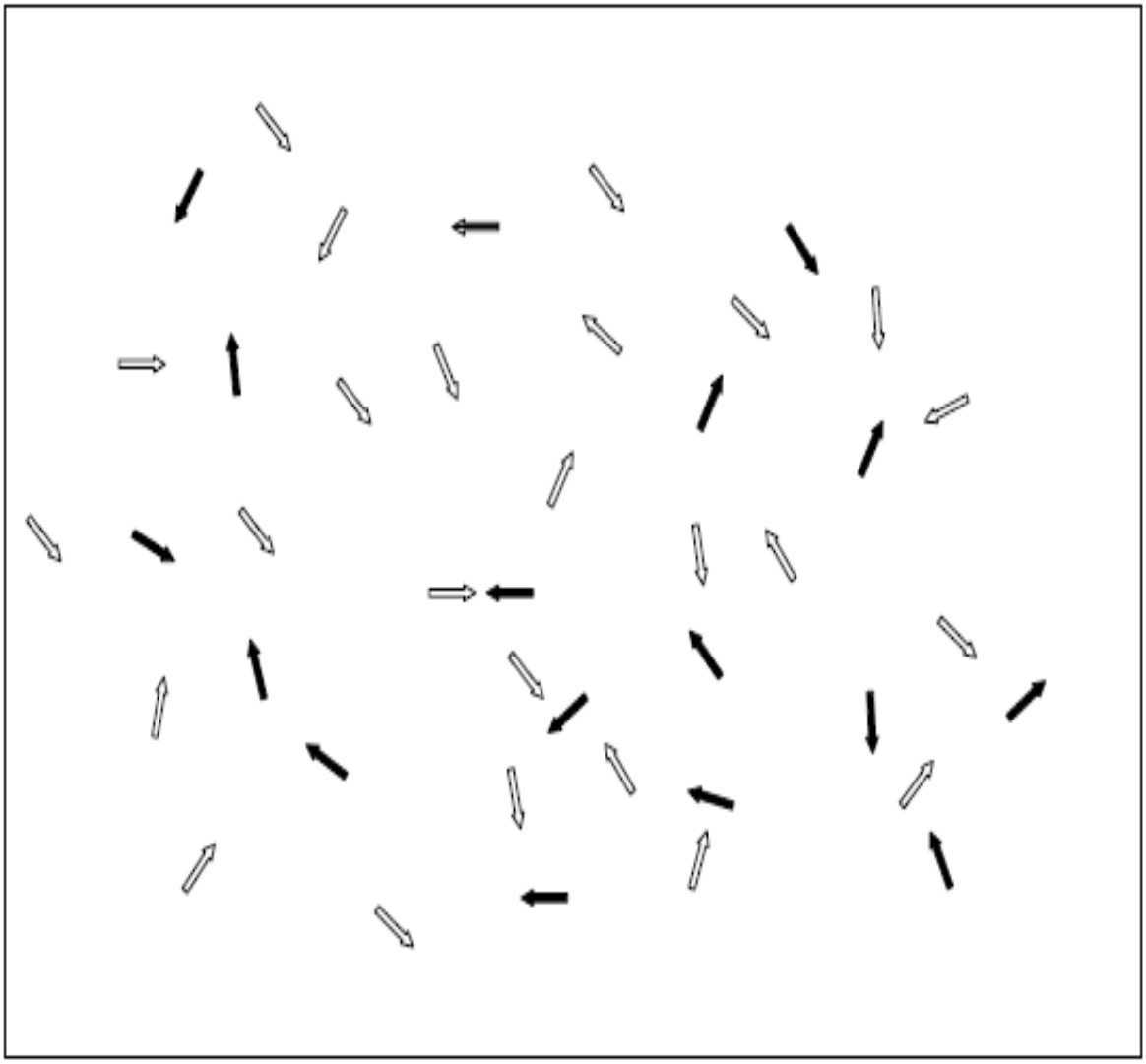

خصائص الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)

في الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) يكون تحقيق فكرة إسقاط الدولة باستخدام الأفكار المستحدثة المبنية على التطورات المستمرة في علم الحرب وما يعرفبالجيل الرابع والذي أخذ يتوسع في كافة الاتجاهات تطبيقه وبشكل فوري بالتطورات العلمية لنظم القتال في الجيوش. وإذا كان هدف الحرب التقليدية هو هزيمة الخصم بما يعني إفقاده السلطة ومن ثم يسهل احتلاله وذلك باستخدام القوة العسكرية التقليدية. جاءت الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) لتقوم بنفس الوظيفة (فرض الإرادة) لكن بأدوات مختلفة للوصول إلى نفس النتائج بتكلفة وزمن أقل. فهي ترغم الدولة المستهدفة على تنفيذ إرادة المعتدي عن طريق تحويل الدولة المستهدفة إلى دولة فاشلة تدريجيا يسهل التحكم فيها باستخدام أدوات غير نمطية ولا تتشابه مع قوة الدولة المستهدفة، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى إنهاك الدولة، وتآكل نظامها الداخلي ببطيء. ويمكن تلخيص خصائص هذا الجيل من الحروب **بالتالي**:

أ- خصائص اجتماعية:

1. الهوية والانتماء الثقافي هما هدف رئيسي للحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)، فيكون الصراعفيها ليس مجرد صراع مباشر مع حكومة الدولة المستهدفة، وإنما أيضا يكون صراع في الثقافات، بحيثيتجلى الصراع في استمرار العمل على انحدار الدولة وظهور ولاءات وثقافات بديلة، غالباً ما تكون هذه الولاءات والثقافات خارجية، وفي الغالب تكون ثقافات غربية.
2. تقلل الانسجام المجتمعي، وتعمل على تضخيم جوانب الاختلاف لخلق مشاحنات وتدمير روابط المجتمع بما يسمح للطرف المهاجم في استغلال جوانب الضعف للنفوذ للداخل وبالتالي تدميره.
3. العولمة هي البيئة المثالية لنجاح الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية).

ب-خصائص سياسية:

1. تستهدف فقدان ولاء مواطني الدولة وكسر الانتماء الوطني وزعزعة الثقة بالمنظومة السياسية.
2. تجعل من مواطني الدولة المستهدفة هدفا للإرهاب، مما يدفع الدولة المستهدفة إلى الانصياع للسلوك المرغوب من طرف الدولة العدو، أو جعلها تلجأ إلى الانغلاق.
3. تعمل على صعود كيانات غير حكومية من تلك التي تحظى بولاء واسع من مختلف الفئات، وقد تكون هذه الكيانات جماعات دينية، أو أجناس أو مجموعات عرقية أو قبائل أو مؤسسات تجارية أو أيدولوجية أو عصابات وغيرهم ممن لهم مظهر اختلاف يمكن إن يُستغل لتحقيق مخططات محاربي الجيل الجديد من الحروب.

4. تستخدم الدعاية والأعلام للسيطرة والضغط النفسي على عقول صناع السياسية، فيتم توجيه الدعاية إلى الشخص المستهدف وكذلك توجه إلى أولئك الذين يمكنهم ممارسة الضغط النفسي على الهدف.

ج- خصائص عسكرية

1. هي كسر لاحتكار الدولة للحرب، وذلك من خلال نقل الحرب إلى عمق الدولة مباشرة وضرب أهداف حيوية دون مواجهة ظاهره.
2. تشن من قبل جيوش غير نظامية على الدول، ويكون نشر هذه الجيوش لا علاقة له بالحدود أوالجغرافيا السياسية للدولة المستهدفة.
3. غياب الصفة المباشرة لشخص جندي العدو، واختباءه وراء شخصيات وهمية أو روبوتات تُدار بشكل لاسلكي أو عبر الأقمار الصناعية وشبكات الإنترنت.
4. الإرهاب والترويع هو تكتيك أساسي لهزيمة الدولة المستهدفة، ويظهر ذلك بعدة طرق أهمها العمل على تعميق الخلاف والسلم الوطني واستخدام أبناء ضالّين من الوطن لطحن مجتمعهم.
5. أضعاف الخصم بدلاً من القضاء عليه وإجباره جسدياً على الاستسلام، وتعمل على زعزعة عناصر استقرار الوطن وكسر معنويات الشعب وجيش الدولة المستهدفة، فتكون المدن هي الأماكن المفضلة للعمليات، فالمدن توفر الغطاء المناسب مستفيدين من الكثافة السكانية والتكنولوجيا الفائقة التي يمتلكونها لتحقيق التغلغل والضرب من الداخل، حيث يكون الإعلام الاجتماعي هو البيئة المناسبة للتسلل إلى مفاهيم أبناء الوطن مستخدمة في ذلك وسائل الإتصال الحديثة.

الاختلاف بين جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) وحروب الأجيال السابقة

للحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) قواسم مشتركة مع الصراعات القديمة – ما قبل الجيوش النظامية – والتي كانت منخفض الكثافة في أشكالها الكلاسيكية المتمثلة في التمرد وحرب العصابات، فكما كان الحال في الحروب الصغيرة يبدأ الطرف الأصغر الصراع من خلال أعمال يمكن وصفها بأنها عدوانية أو هجومية، وتستخدم الجهة المهاجمة جماعات – وهو الحال في الجيل الجديد من الحروب – إلا أن الاختلاف يكمن في الطرق والوسائل التي يقوم بها الخصم لتحريك والتحكم في تلك الجماعات. كما أنه في جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) يتم استخدام التكنولوجيا والعولمة والأصولية الدينية والتغير والتحول في الأعراف والأخلاق والمعنويات حتى المزاج العام لجلب الشرعية لبعض القضايا التي كانت في السابق تعتبر محددات ومحرمات في إدارة الحرب. في هذا التقارب والاختلاف تظهر أشكال ومفارقات جديدة للحرب يمكن تلخيصها في **التالي**:

أ- **التمييز بين الدولة واللا دولة**

مع فقدان احتكار الدولة للسلطة والحق في شن الحرب والذي كان موجود في الثلاث أجيال السابقة، فقد تكون حروب الجيل الرابع بين الدول أو بين الدول واللا دول.

ب-التمييز بين المدني والعسكري

في جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) تتلاشى الحدود الفاصلة، **وفيها**:

1. لا يوجد فرق بين الموظفين المدنيين والعسكريين، بل أنه قد يشكل المدنيون الجزء الأكبر من الأفراد.
2. المدنيون في هذه الحروب غير محميين كما كانوا في الأجيال الثلاثة السابقة للحروب.
3. حروب هذا الجيل تستهدف عقلية وثقافة الدولة المستهدفة بطريقة لم تكن موجودة في الأجيال السابقة من الحرب.
4. تتم الحروب في المناطق المأهولة وبالتالي يصعب إبعاد المدنيين عن خط النار، بل إنه أحيانا يستخدم السكان كدرع بشكل متعمد من طرف من أطراف الصراع.[41]
5. قد يقوم الجانب غير النظامي بعمليات إرهابية متعمداً ضد المدنيين لفرض رد فعل من قبل الجيش الرسمي النظامي، ومثال ذلك إطلاق النار على حشود من المتظاهرين السلميين من أبناء الدولة المستهدفة بشكل خفي ليخرج المشهد أن الدولة المستهدفة تقتل المتظاهرين السلميين من أبنائها. بعد ذلك، يتم تضخيم الإصابات المدنية الناتجة عن ذلك من خلال وسائل الإعلام لضرب الدولة من داخلها، (كما حدث في مصر في أحداث ثورة 25 يناير 2011 م).

ج-انتشار وتشتت أكبر وأعداد أقل

في جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) يكون التشتت والانتشار من الطرف غير النظامي أكبر بكثير مقارنة بالأجيال الثلاثة السابقة. بهذه الطريقة، لا تكون الكتلة هدف، بل يمكن للجانب غير النظامي أن يتجنب قوة النيران المتفوقة من الخصم الأقوى. إن القدرة على العمل بطريقة مشتتة للغاية يساعدها على التوسع لإدارة الصراع من أي مكان في العالم خاصة مع تقدم ثورة المعلومات، التي تمكّن الطرف المهاجم من القيادة والسيطرة والتنفيذ من أي جزء في الكرة الأرضية، فالأمر الآن لا يحتاج إلى أكثر من خلية متنقلة أو هاتف يعمل بالأقمار الصناعية، أو رسالة بالبريد تحمل جرثومة معدية تنتشر في البلد المستهدف، وكل هذا سهل الحصول عليه من قبل أي جماعة أو أفراد.

د- **الدعم اللوجستي**

(41) Matsumara, J., Randall, S., Herbert, T., Gordon, J., Rhodes, C., Glenn, R., et al. (2001). Exploring advanced technologies for future war systems programs. Santa Monica, California: Rand. Retrieved May 12, 2005.

في جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) يقل اعتماد الخصم بشكل كبير على الخدمات اللوجستية التقليدية، ولكنهم يعتمدون على اللوجستيات غير التقليدية (مثل ما كان يحدث في حرب العصابات) مثل الاعتماد على المدنيين. فمثلا يمكن لمحارب الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) أن يتسلل إلى البلد الخصم ويعيش بين شعبه ويبدأ في الاندماج بينهم ويتكلم مثلهم دون أن يشعر شعب الدولة المستهدفة بوجوده. إن العولمة والتقدم التكنولوجي تساعد بقوة في مثل هذه الأمور، فالعولمة والتكنولوجيا ربطت بين شعوب العالم مما سهّل على الطرف العدو التسلل إلى المجتمع المستهدف دون أن يشتبه بهم.

هـ-ساحة المعركة أو مجال الصراع

في جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) لا تكون ساحة المعركة معروفةأو محددة فقد تكون داخل الدولة المستهدفة أو منطقة مجاورة لها أو في أي مكان في الكرة الأرضية، وبالطبع هذا يعني مساحة غير محدودة للدفاع والمناورة. فمثلاً في حروب الجيل الثالث كانت المناورات تعتمد على الوسائل الميكانيكية وتمتد على مساحة جغرافية وقد تعرقلها التضاريس الوعرة أو الظروف المناخية، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان كالمدن مثلاً، لكن في حروب هذا الجيل تعتبر مثل هذه العوائق مناطق مفضلة للعمليات، وبالتأكيد هي تفسح المجال للقدرة على المناورة. إن حروب هذا الجيل تعتمد على أساليب وتقنيات تكنولوجية، وهذه تجعلها أقل تأثراً بالتضاريس أو مدي الرؤية أو حتى الأحوال الجوية.

و- إعلان الحرب

في جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) لا توجد فترة مميزة بين الحرب والسلام. بل أنه قد يكون هناك سلام في الطرفين المتحاربين ظاهريًا، ولكن في الحقيقة الحرب قائمة، وكما ذكرنا سابقا فلا يوجد خط مواجهة ولا مكان محدد للحرب. وقد تكون المناوشات قصيرة، وقد تكون حرب طويلة، وفيها يكون عدد ضحايا الاشتباكات الفردية صغير جداً، وتكون معظم الهجمات في مثل هذه الحروب من الداخل وتتطور إلى الخارج في هيئة موجات متفرقة. إنه نتيجة لكون الهجمات تأتي داخل البلد المستهدف فإن هذا وفي معظم الأحيان يتسبب في إرباك وتداخل بين الإجراءات العسكرية والإجراءات الشرطية. وفي مثل هذه الحالات يقول الخبراء إنه من الأفضل إن تُسلم السيطرة للجيش لأن الشرطة لن تكون قادرة على مواجهة والتصدي للهجمات العسكرية. ولكن لابد إن يكون استخدام القوة بحذر حتى لا تؤدي إلى التأثير السلبي الذي يهدف له العدو بجر الجيش إلى أعمال قاسية قد تؤدي إلى مقاضاته لفرط استخدام القوة.

ز- حروب غير الخطية

جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) هي حروب غير خطية، فالحروب الخطية يمكن أن تظهر بمواجهة لجيشين وجها إلى وجه، أما الحرب غير الخطية فيمكن آن تكون لا متماثلة أو

غير مستقرة أو غير متناسقة أو غير منتظمة وغيرها من أشكال المواجهة غير الواضحة، وبالتالي فحرب هذا الجيل تعني كل الاختلاف عما هو متعارف عليه في الحروب التقليدية كما فسرة بيرشين (Beyerchen) عام 1992 م[42].

ح- محددات النصر

في الأجيال السابقة كان محدد النصر هو هزيمة جيش العدو في ساحة المعركة، أو التدمير الكامل لوسائله حتى لا يستطيع دخول الحرب في المستقبل. أما في جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) يكون النصر لمن يكسر إرادة الطرف الآخر حتى لو انتصر الطرف الآخر عسكريا. فلم يعد الهدف الأساسي هو إلحاق الإصابات القصوى للطرف الآخر، وإنما الحصول على أكبر قدر من الإصابات النفسية على الإفراد وكسر إرادة الشعب على المقاومة وبالتالي تغيير النظام السياسي. فالهدف الأساسي للحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) هو كسب ولاء الجماهير، والنصر **لا يكون في مثل هذه الحروب في شكل غنائم، وإنما يقاس النصر بالدرجة التي يكسب فيها أحد الطرفين عقول شعب الطرف الآخر وبالتالي يتحكم فيه في أي اتجاه يريده، وهذا يحقق نصر أكبر من النصر التقليدي لأنه كسب شعب العدو.**

ط- طبيعة العدو

لقد أصبحت طبيعة "العدو" غير واضحة. ففي الأجيال السابقة كانت الحروب تشن ضد الحكومات وليس الناس. مثلا خاضت الحرب العالمية الثانية ضد الألمان واليابانيين وليس ضد هتلر أو توجو. في حروب هذا الجيل تخاض الحرب العلنية ضد الحكام وليس الشعب، وفي الخفاء يتم السيطرة على الشعب وولائه حتى تسلب إرادته.

ي- دور وسائل الإعلام

في الأجيال السابقة، كانت وسائل الإعلام تستخدم دائمًا للإبلاغ عما كان يحدث بدلاً من تشكيل مسار الحرب. وفي أكثر الأحيان، كان تركيزها على السكان المحليين لإبقائهم على علم إيجابي بمجريات الحرب، أما في جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) فيتم استخدام وسائل الإعلام لتقويض إرادة الخصم. وقد يكون الهدف صناع القرار أو سكان الدولة المستهدفة، وهنا تلعب العولمة وتكنولوجيا المعلومات دورا مهما في توصيل الرسالة للجمهور المستهدف بأسرع وقت وبأقل تكلفة، لذا فإن إدارة وسائل الإعلام هي أسلوب تكتيكي في مثل هذه الحروب مثله مثل الإرهاب. إنه صراع قائم على المعلومات أكثر من جميع الأجيال السابقة من الحروب. وبما أن الهدف هو استهداف عقلية الدولة المستهدفة تصبح المعلومات ووسائل الإعلام مهمة بشكل أساس.

ك- استخدام الإرهاب

---

[42] Beyerchen, A.D. (Winter, 1992). Clausewitz, nonlinearity and the unpredictability ofwar. InternationalSecurity 17:3, 59-90. Retrieved Apr 26, 2005.

يأتي الإرهاب إلى الواجهة في جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) كخطة تكتيكية واستراتيجية متطورة. ولأن حروب هذا الجيل ولدت لتعوض مزايا وجود الأفراد على الأرض بشكل مكثف، فمن الطبيعي أن الإرهاب، الذي يمكن أن يشل الكيان المستهدف بأقل عدد، هو أسلوب مفضل في عقيدة محاربي جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية).

ل- دور المنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني)

المنظمات غير الحكومية التي تعمل عبر الحدود الدولية لها دور كبير في الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية). ومن خلال أنشطة المنظمات غير الحكومية، يمكن كسب المعارك في البلد المستهدف، ومنه تسريع تأثر الدولة المستهدفة بمخططات الدول المعتدية. ومن الأمثلة المعروفة جيدا استخدام المنظمات غير الحكومية لتعبئة الرأي العام العالمي خلال ثورة 30 يونيو 2013 م ضد الدولة المصرية، وكذلك قضية التمويلات الأجنبية في ثورة 25 يناير 2011 م [43]. كما يوجد شكل آخر لدور المنظمات غير الحكومية في حروب هذا الجيل وهي الشركات العسكرية الخاصة، التي يجري استخدامها على نحو متزايد للمساعدة في محاربة الدولة المستهدفة. فهذه الشركات أيضا يمكن شراءها للقيام ببعض العمليات العسكرية التي لا يرغب الجيش النظامي للدولة المعتدية القيام به حتى لا يظهر بثوب المعتدي.

م- أجيال الحروب وإرهاب المدنيين

1. عند مراجعة أشكال أجيال الحروب فإننا نجد أنه في الجيل الأول والجيل الثالث كانت الحرب بين الجيوش، ولم يكن مسموح أدخال مدنيين في الحرب. هذا لا يعني أن المدنيين لميكونوا يعانون من التهجير أو نقص في الطعام والإجهاد النفسي والمادي أثناء الحروب، لكن المقصود أنه لم يكن من المخطط إلحاق الأذى بهم بشكل مباشرة. أما في حرب الجيل الثاني فيظهر أن الحرب تكون أقل تمييزًا في الحاق الضرر بين العسكريين والمدنيين، ففي الحرب العالمية الثانية لم يمنع وجود المدنيين دول المحور ولا الحلفاء أنفسهم من تحقيق الدمار والمواجهة، مثل ما حدث في تفجير كوفنتري ولندن وآلاف الغارات التي شنت على ألمانيا والعواصف النارية التي نشأت في طوكيو وحتى القنابل النووية على هيروشيما وناجا زاكي. جميعها أدت إلى مقتل مئات بل الآلاف من المدنيين، فظاهريًا كان الهدف ليس قتل المدنيين ولا إرهابهم ولكن لتدمير المدن التي كانت مراكز صناعية[44].
2. يتضح من جميع حالات قصف المدن في حروب الأجيال الثلاث الأولى أنه تكتيك يهدف إلى خلق الرعب بين السكان المدنيين لأضعاف الدولة، وفي معظم الحالات فإن هذا التكتيك فشل،

[43] "تأثير منظمات المجتمع المدني على الأمن القومي المصري "بعد ثورة يناير" – الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – المركز الديموقراطي العربي -9. يناير 2016م.

[44] Hanle, D. J. (1987). On terrorism: an analysis of terrorism as a form of warfare.Master's Thesis Monterey,California: Naval Postgraduate School.

فلم يحدث في أي من هذه الحالات إلا التماسك وزيادة العزيمة الوطنية بعد أي تفجير إرهابي. في حرب الجيل الثالث يكون الهدف من استهداف المدن هو الوصول إلى الأنظمة المنتجة والأجهزة الحساسة في الدولة المستهدفة لتعطيلها عن دعم المجهود العسكري. ومن ذلك ضرب المنشآت الصناعية وأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات، وهذا لأنحرب الجيل الثالث هي في الأساس حرب مناورة بين الجيوش في الميدان، وبالتالي فإن الاعتداء المباشر على المدنيين ليس من المبادئ الأساسية. كما أن الثلاث أجيال الأولى للحرب كانت تهدف إلى تغيير البنية السياسية للدولة بعد التغلب على قواتها المسلحة التي توفر لها الحماية. أما في جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) فالهدف هو تقويض الهياكل السياسية التي توجّه الحرب دون أن تنشأ مواجهة عسكرية ظاهرة.

3. أما في الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) يكون الهدف هو انهيار الطرف المستهدف داخليا بدلا من تدميره جسديا، ويشمل ذلك استهداف أشياء مثل دعم السكان للأيمان بثقافة لعدو، بما يشمل جميع الأفراد من القادة والشعوب. هذا الاستهداف يؤثر على الناس ويجعلهم يضغطون على القادة للتأثير على قراراتهم. كما أن أحد أهم خصائص حرب هذا الجيل أن يكون الناس هم الأكثر تضررا من انعدام الأمن. وكما هو معلوم فإن الطريقة الأسرع والأكثر كفاءة لإحداث انعدام الأمن يكون من خلال الإرهاب، ولهذا أصبح الإرهاب أحد الوسائل المفضلة لشن الحروب في جيل الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) بعيدا عن إطار عسكري شامل.

مثال علي الحروب اللامتماثلة التي شنت على المنطقة العربية (مصر كمثال)

تمثلت آثار الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) على مصر في المجال الاقتصادي –بعد اسقاط حكم جماعة الإخوان– في محاولات ضرب البُنَى التحتية لمصر عن طريق استهداف خطوط الغاز المصرية ومحاولات تدمير محطات وأكشاك الكهرباء وخطوط الضغط العالي في مختلف أنحاء مصر، كما تم استهداف السياحة في مصر بالعديد من العملياتٍ الإرهابيةِ، وكذلك تم تحريك الاحتجاجات الفئوية بشكلٍ فعّال في مصر، كما تم استخدام بعض التجّار في عمل احتكار ونقص لبعض السلع الإستراتيجية، وشهدت زيادةً غير منطقيةٍ في أسعارها، كما شهدت مصر أزماتٍ متعددةٍ مفتعلةٍ تمثلت في نقصٍ شديدٍ للدولار الأمريكيّ في الأسواق.

وتمثلت آثار الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) على مصر في المجال الاجتماعي في العمل المشبوه لبعض منظمات المجتمع المدنيّ التي تم تمويلها بشكلٍ غير قانونيّ ومشبوه من الخارج لاختراق المجتمع المصري، واستغلال وسائل التواصل الاجتماعي في دعم وتحريك الجماعات لإثارة الفوضى الخلاقة المخططة لمصر.

وفي المجال العسكري/الأمني في تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية في مصر، وتم تهريب الأسلحة إليها وتجمع الإرهابيين في بعض المناطق بها وانهار جهاز الشرطة المدنية لفترة زمنية محدودة، وتعليق المعونات الأمريكية لمصر.

الخلاصة

1. قدم البحث استعراض لتاريخ أجيال الحروب وفهمها حتى يتسنى لنا فهم ليس فقط الحروب اللامتماثلة لامتلاك أدواتها بل لمعرفة ما بعد الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) للاستعداد لها. تعددت مسميات هذه الحرب الخطيرة والخبيثة والرخيصة في آن واحد فمنهم من يسميها حرب الجيل الرابع الغير متماثلة مثل البروفسور الأمريكي "ماكس مايوراينج"[12] أو حرب الجيل الخامس مثل الخبراء العسكريين في البنتاغون أو حرب العولمة الذي يطلقه بعض المفكرين والسياسيين ويسميها الباحث "الحروب اللامتماثلة (الغير نمطية)" حيث تستخدم فيها كل أنواع التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام الجديد والتقليدية ومنظمات المجتمع المدني والمعارضة والعمليات الاستخبارية والنفوذ الأمريكي في أي بلد لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات البنتاغون، ويمكن تعريف الحرب الجديدة حسب تعريف أول من أطلقها في محاضرة علنية وهو البروفسور الأمريكي "ماكس مايوراينج" في معهد الأمن القومي الإسرائيلي حيث عرفها بنقاط مختصرة هي الحرب بالإكراه، وإفشال الدولة زعزعة استقرار الدولة ثم فرض واقع جديد يراعي المصالح الأمريكية.
2. بعد أن برع المخططون الاستراتيجيون في المعاهد العليا والمنظمات الدولية التي يديرون بها هذا العالم والصور التقليدية للحروب بأجيالها المختلفة اتضح أن لكل نوع منها،التكنولوجيا والتكتيكات الخاصة به، التي تميزه عما سبقه،فالتكنولوجيا هي الفيصل في تحديد الأجيال. والحروب اللامتماثلة (الغير نمطية) بين عدة أجيال ثبت قدرتها على الحسم لمرونتها الفائقة طبقا لخلاصه استنتاجات دراسة الموقف وتغيراته التكتيكية الحادة في مسرح العمليات الذي يعد هو ذاته مسرحاً مهجناً ذاب فيه الحرب والسلم والعنف واللاعنف، والجبهة أصبحت بلا تعريف.

المراجع:

المراجع العربية

1. ممدوح محمود عواد العنزي، الحروب من الجيل الرابع المفهوم والتطبيق، معهد دراسات الحرب الجوية، دورة (35)، القاهرة، 2014م، ص1.
2. هنري كيسنجر، النظام العالمي.. تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر بيروت: دار الكتاب العربي، 2015،ص 32.

[12] Max G. Manwaring, "New" Realities of Twenty-First Century Asymmetric Conflict", Small Wars Journal, Wed, 03/18/2020

3. تأثير منظمات المجتمع المدني على الأمن القومي المصري "بعد ثورة يناير" – الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – المركز الديموقراطي العربي – 9. يناير 2016م.

المراجع الأجنبية:

1. "Thirty Years War". www.infoplease.com. 24 May 2008.
2. Davis, Scott, A. 2006. American Military History and its Insights into Fourth Generation Warfare. Ph.D. Thesis.Leavenworth: US Army Command and General Staff College
3. Asymmetrical and Fourth-Generation Warfare: How the Militia Movement is America's Domestic Viet Cong. 2018
4. William S. Lind, Keith Nightingale, John F. Schmitt, Joseph W. Sutton, and Gary I. Wilson, "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation," Marine Corps Gazette, October 1989, pp. 22-26.
5. William S. Lind, Gregory A. Thiele "4th Generation Warfare Handbook", Publisher: Castalia House (November2015)
6. Matsumara, J., Randall, S., Herbert, T., Gordon, J., Rhodes, C., Glenn, R., et al. (2001). Exploring advanced technologies for future war systems programs. Santa Monica, California: Rand. Retrieved May 12, 2005.
7. Beyerchen, A.D. (Winter, 1992). Clausewitz, nonlinearity and the unpredictability of war. International Security 17:3, 59-90. Retrieved Apr 26, 2005.
8. Hanle, D. J. (1987). On terrorism: an analysis of terrorism as a form of warfare.Master's Thesis Monterey,California: Naval Postgraduate School.
9. Max G. Manwaring, "New" Realities of Twenty-First CenturyAsymmetric Conflict", Small Wars Journal, Wed, 03/18/2020

خوصصة القوة العسكرية كمقاربة لإدارة النزاعات المسلحة
شركة فاغنر الروسية في ليبيا نموذجا.

Privatization of military force as an approach to managing the armed conflict
Russian Wagner company in Libya as a model.

الباحث: شبين عدنان
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3 – الجزائر–

ملخص:

بعد نهاية الحرب الباردة تزايدت وتيرة تعاقد الحكومات لاسيما تلك التي تكون طرفا في نزاع مسلح مع الشركات الامنية الخاصة من اجل القيام بمهام وخدمات كانت حرا على الدولة الوطنية فقط لكن في السنوات الاخيرة تعاظم دور الشركات الامنية الخاصة في اداء انشطة ووظائف امنية وعسكرية ذات مستويات عالية خاصة في مناطق النزاعات المسلحة فقد اضحت متواجدة في العديد من مناطق العالم حتى اعتبرها الكثير من الخبراء انها احد تجليات العولمة الامنية، فالدور المتزايد لهذه الشركات راجع الى مجمل العوامل التي تلت نهاية الحرب الباردة، وقد شهد النزاع الليبي تنامي دور الشركات الخاصة في ادارته خاصة شركة فاغنر الروسية. وعلية سنحاول من خلال هذا المقال دراسة وتحليل دور هذه الاخيرة في ادارة النزاع المسلح في ليبيا وكيف يجسد ذلك اهداف روسيا في المنطقة من خلال تفويض مرتزقة لا علاقة لهم بالعمل الانساني من خلال استغلالها لحالة الفوضى التي تمر بها ليبيا وجعلها رقعة لنشاط الشركات الامنية الخاصة.
الكلمات المفتاحية: خوصصة الامن، النزاع الليبي، شركة فاغنر، روسيا، المرتزقة.

Abstract :

After the end of the Cold War, the pace of government contracts, especially those involved in armed conflict with private security companies, accelerated in order to perform tasks and services that were free only for the State, but in recent years the role of private security companies in the performance of high-level security and military activities and functions has grown in particular. In areas of armed conflict, they became present in many parts of the world, until many experts saw them as one of the manifestations of the globalization of security. The growing role of these companies is due to all the factors that followed the end of the Cold War, and the Libyan conflict saw the increasing role of private companies in its management, in particular the Wagner company. Russian. Through this article, we will attempt to study and analyze the role of the latter in the management of the armed conflict in Libya and how this embodies the objectives of Russia in the region through the mandate of mercenaries who have nothing to do with humanitarian work by exploiting the state of chaos that Libya is going through and making it a patch for the activity of private security companies.

keywords: Privatization of security, Libyan conflict, Wagner company, Russia, mercenaries.

Résumé :

Après la fin de la guerre froide, le rythme des contrats gouvernementaux, en particulier ceux impliqués dans un conflit armé avec des sociétés de sécurité privées, s'est accéléré afin d'exécuter des tâches et des services qui n'étaient gratuits que pour l'État national, mais ces dernières années, le rôle des sociétés de sécurité privées dans l'exécution des activités et fonctions de sécurité et militaires de haut niveau s'est particulièrement accru. Dans les zones de conflit armé, elles sont devenues présentes dans de nombreuses régions du monde, jusqu'à ce que de nombreux experts la considèrent comme l'une des manifestations de la mondialisation de la sécurité. Le rôle croissant de ces entreprises est dû à tous les facteurs qui ont suivi la fin de la guerre froide, et le conflit libyen a vu le rôle croissant des entreprises privées dans sa gestion, en particulier la société russe « Wagner. Russe ». À travers cet article, nous tenterons d'étudier et d'analyser le rôle de ce dernier dans la gestion du conflit armé en Libye et comment cela incarne les objectifs de la Russie dans la région à travers le mandat de mercenaires qui n'ont

rien à voir avec le travail humanitaire en exploitant l'état de chaos que traverse la Libye et en en faisant un patch pour l'activité des sociétés de sécurité privées.

Les mots clés: Privatisation de la sécurité, conflit libyen, compagnie Wagner, Russie, mercenaires.

مقدمة:

ادت التحولات الجذرية التي شهدتها البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشيوعي للتأثير على دور الامني للدولة، فبعد ان كانت الدولة هي الفاعل الوحيد الذي يتمتع بسلطة احتكار استخدام العنف الشرعي، وتقوم بتوفير الامن، تغيرت المعادلة بدخول فواعل جديدة مثل الشركات العسكرية والامنية الخاصة في مجال تقديم خدمات الامن، ولقد ظل تقسيم العالم الى الى مجالات عامة وخاصة مثار جدال كبير ونقاش مستفيض في اوساط الخبراء والمختصين، كما دار نقاش حول وظيفة الدولة الوطنية بعد ان توطدت اركانها في القرن العشرين، وتحويل مهامها لتقوم بتقديمها لجهات اخرى ورغم توسع وتشعب هذا النقاش الا انه لم يتعرض للمجال العسكري، اذ انه يعد من صميم مهام الدول التي لا يمكن ان تتخلى عنها، وتتركز سمة السيادة الاساسية في احتكار الحكومات الوطنية لاستخدام وسائل الاكراه المتمثلة في تكوين القوات المسلحة والشرطة والقوات النظامية الاخرى وادارة استخداماتها.

لكن مع نهاية الحوب الباردة، وانتشار النزاعات الاثنية والحروب الاهلية وتضاؤل احتمال نشوي حروب كبرى، برزت في العالم الشركات الامنية الخاصة التي بدأت تزحف تدريجيا على مجالات نفوذ الدولة التقليدية في المجال الامني، وتستولي عليها بتنازل من الدولة وفي بعض الحالات بتشجيع منها، هذه الشركات اضحت اليوم فواعل ديناميكية في ادارة عدد كبير من الحروب والنزاعات المسلحة في مناطق متفرقة من العالم خاصة في افريقيا والشرق الاوسط. ويقدم لنا النزاع الليبي نموذجا مميزا لدراسة دور الشركات الامنية الخاصة في ادارته، فقد شهد المشهد الامني الليبي منعرجا حاسما عزز حالة الانشقاق وزاد من تصعيد الازمة الامنية بعد ان دخلت شركات الامن الخاصة والمرتزقة برعاية قوى اقليمية ودولية ميدان الحرب في ليبيا، وتعتبر شركة فاغنر الروسية احد هذه الاطراف التي تلعب اليوم دورا محوريا في ادارة النزاع الليبي من طرف شركة امن خاصة.

وعلية سنحاول من خلال هذا المقال تحليل الدور الذي تقوم به هذه الاخيرة في ادارة النزاع الليبي،ذلك عبر طرح الاشكالية التالية:

الى اي مدى تستخدم روسيا شركة فاغنر لإدارة مصالحها الاستراتيجية في النزاع الليبي؟

وتتفرع من هذه الإشكالية المحورية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي ندرجها كالاتي:

1. ماذا نعني بالشركات الامنية والعسكرية الخاصة وماهي السياقات التاريخية التي ساهمت في ظهورها وتطورها؟
2. كيف تساهم مثل هذه الشركات في ادارة المسائل الامنية والقضايا العسكرية في العالم؟
3. ما هي شدة الارتباط العضوي بين هذه الشركات والدولة الوطنية؟

4. ماهي الدوافع الاستراتيجية التي دفعت شركة فاغنر للتدخل العسكري في ليبيا؟ وكيف انعكس ذلك على المصالح الروسية في المنطقة؟

منهجية الدراسة:

تقوم منهجية البحث في هذه الدراسة بالتركيز على تحليل الدور، حيث سيتم تحليل الدور الامني والعسكري للشركات الخاصة باعتبارها فاعلا محوريا وديناميكيا في هذا المجال، وذلك من خلال تحليل دور شركة فاغنر الروسية في ليبيا،كما ستتجه الدراسة لتحليل الابعاد النظرية والتطبيقية والقيمية لموضوع خصخصة الامن، من حيث تحليل السياقات التاريخية لتطور نشاط هذه الشركات، والجوانب القانونية والسياسية لعملها، اما في الجانب التطبيقي فسنحاول اسقاط مختلف الابعاد النظرية لدراسة شركات الامن الخاصة في روسيا ودراسة حالة شركة فاغنر وكيف تساهم في ادارة العمليات العسكرية في النزاع الليبي.

اهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة تحليل دور الشركات الامنية والعسكرية الخاصة، باعتبارها فواعل ديناميكية جديدة في العلاقات الدولية وتأثيرها في الحروب والنزاعات المسلحة التي يشهدها عالم اليوم، وذلك بالتركيز على الشركات الخاصة الروسية ودور تدخلها في ادارة النزاع الليبي، كما اننا نهدف دراسة مختلف الابعاد لنشاط وعمل مثل هذه الشركات في المجالين الامني والعسكري، وكيف اصبحت الدول الكبرى تستخدمها من اجل تنفيذ اجندتها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية والجيوسياسية في مناطق مختلفة من العالم.

ادبيات الدراسة:

لقد تنوعت الابحاث التي درست وحللت موضوع خصخصة الامن، فبعد اطلاعنا على وجدنا رصيدا بيبليوغرافيا مهما له علاقة بالموضوع او احد جوانبه، ويمكن الاشارة الى اهم ما تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة على النحو التالي:

1. دراسة حسن الحاج احمد علي الموسومة تحت عنوان خصخصة الامن الدور التنامي للشركات لعسكرية والامنية الخاصة، حيث قام الباحث بتحليل موضوع خصخصة الامن بأبعاده المختلفة. وكذا الاحاطة بالجوانب التاريخية والقانونية والاستراتيجية لظاهرة الشركات الامنية والعسكرية الخاصة.

2. كتاب خصخصة الامن في افريقيا والدور الجديد للشركات الامنية الخاصة في ادارة النزاعات المسلحة، للدكتور محمد الصالح جمال، والصادر عم المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبار، والذي وضح من خلاله ماهية خصخصة الامن، وابرز الظروف والدوافع التي اسهمت في ظهور الشركات الأمنية الخاصة واسواق العنف، وايضا بين المهما والادوار الرئيسية للشركات الامنية الخاصة باعتبارها منظمات امنية جديدة تتسم انها مهيكلة، بالإضافة لتفسير مختلف استراتيجيات الشركات الامنية الخاصة في التعامل مع النزاعات المسلحة في افريقيا.

3. دراسة للباحثة اسماء ابراهيم علي تحت عنوان International ResponsibilityPrivate Security Companies in Violations to international law. والتي ابرزت من خلالها الطبيعة القانونية لمسؤولية الدولةعلى افعال موظفي الشركات الامنية التي تكون مباشرة عند احالة افعال موظفي الشركات الامنية اليها، او غير مباشرة تقوم على معيار بذل العناية اللازمة من قبل الدولة المعنية وفقا لما تقتضيه المادة الاولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف عندما أحالة افعال موظفي هذه الشركات.

اقسام الدراسة:

تنقسم الدراسة الى ثلاث محاور رئيسية، الاول عبارة عن اطار مفاهيمي يشمل تقديم تعاريف لمختلف المصطلحات التي ترتكز عليها الدراسة، المحور الثاني سنبين من خلاله كيف يمكن للشركات الامنية والعسكرية الخاصة ان تكون اداة فعالة للسيطرة الاستراتيجية وكيف تعمل الدول على الاعتماد عليها ولماذا، اما المحور الثالث والاخير فقد خصصناه لتحليل الدور الذي تلعبه شركة فاغنر الروسية في ليبيا، وكذا تحليل مختلف ابعاد وتحديات هذا التدخل، كما اننا سنحاول دراسة الاطار العام للشركات الامنية والعسكرية الخاصة في روسيا، الى جانب تحليل مختلف العمليات التي قامت بها وكيف ساهمت في توسيع النفوذ الجيوسياتي لروسيا في مناطق مختلفة عبر العالم.

اولا: الإطار المفاهيمي للدراسة:

اصبحت الشركات الامنية الخاصة ظاهرة متنامية على الساحة الدولية منذ عقد التسعينات اثر النزاعات المسلحة التي اندلعت في الكثير من بقاع العالم، حيث تقوم الدول بتبني سياسة توكيل شركات تقوم بأعمال متعددة عوض تكليف جيشها، تلك الاعمال التي ترافق القطاعات العسكرية بدءا بتجهيز القوات العسكرية بالطعام والاجهزة ونقل المؤن والذخيرة والمحروقات، كما اصبحت الشركات الامنية الخاصة تلعب دورا مهما في تحقيق اهداف السياسة الخارجية للدول الكبرى، بسبب ان الشركات الامنية الخاصة تستطيع تحقيق اهداف هذه الدول واهداف شركاتها العملاقة، سنحاول من خلال هذا المحور الاحاطة بأهم المفاهيم المتعلقة بموضوع المقال والتي سندرجها كالاتي:

1. **خوصصة الامن:** هي توجه قوم فيه الدول بتحويل جزء من مهامها الأمنية والعسكرية الى القطاع الخاص، وهو كذلك وضع تلجأ فيه الاعمال والكيانات الاخرى وحتى الافراد الى المنظمات الخاصة لضمان امنها في ظل غياب الحكومة الكامل او النسبي، بمعنى اخر تشير خصخصة الامن الى""مجموعة من الانشطة والخدمات والاجراءات والوسائل التي تهدف الى حماية الممتلكات او المعلومات او الافراد، والتي تقدم ويركز عليها ضمن اطار السوق الخاص""[1].

[1] حسن الحاج احمد علي، خصخصة الامن الدور التنامي للشركات لعسكرية والامنية الخاصة، دراسات استراتيجية، العدد ١٢٣مركز الامارات للداسات والبحوث الاستراتيجية.٢٠٠٧، ص ١٦

2. **المرتزقة:** تعرف المادة ٤٧ من البروتوكول الاول الذي اضيف عام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف الاربعة لحماية ضحايا الحرب الموقعة في اوت عام ١٩٤٩ المرتزقة على انهم" الاشخاص الذين يتم تجنيدهم للنزاعات المسلحة بواسطة او في بلد ليس بلدهم الاصلي، ويكون دافعهم الاساسي الكسب المادي". وتمنع الاتفاقية استخدام المرتزقة. كما ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان قد ادانوا منذ عام ١٩٦٨ اعمال المرتزقة التقليدية، واستخدامهم ليكونوا عقبة امام تقرير مصير شعوب العالم الثالث او انتهاك حقوقهم، وفي عام ١٩٨٧ عينت الامم المتحدة مقررا خاصا معنيا بعمليات المرتزقة اين قررت تقديم تقرير سنوي لها بشأن انتهاكات حقوق الانسان التي يقومون بها[2]. و تجدر الاشارة في هذا السياق ان مصطلح المرتزق في الاصل يطلق على اي شخص يقدم خدمة معينة، وعلى هذا النحو فان المصطلح كان يستخدم للتعبير عن الموظف الذي يعين الطبقة العاملة التي ليس لها مبادرة صناعية، حيث ان جذور المصطلح اللاتنيةmercenariusيأتي من الكلمة merces التي تعني الراتب[3].

وفقًا للمادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، يُفهم مصطلح "المرتزق" على أنه يعني أي شخص[4]:

- تم تجنيده خصيصًا في البلاد أو في الخارج للقتال في نزاع مسلح.
- من يشارك في الواقع بشكل مباشر في الأعمال العدائية.
- من يشارك في الأعمال العدائية في المقام الأول لغرض الحصول على ميزة شخصية والذي وعده بالفعل ، من قبل طرف في النزاع أو من ينوب عنه ، بمكافأة مادية أعلى بكثير من تلك الموعودة أو المدفوعة للمقاتلين من الرتبة والوظيفة نظائرها في القوات المسلحة من هذا الجزء.
- من ليس من رعايا أحد أطراف النزاع ولا مقيمًا في إقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.
- من ليس من أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع ، والتي لم ترسلها دولة غير طرف في النزاع في مهمة رسمية كعضو في القوات المسلحة لتلك الدولة.

كما ان المرتزقة، الذين يشار إليهم غالبًا بالمقاولين العسكريين الخاصين (PMCs)، ليسوا جددًا. منذ مطلع القرن، استخدمت الولايات المتحدة متعاقدين عسكريين لجمع المعلومات الاستخباراتية، وتدريب الجيوش الأجنبية، وكما يتذكر العديد من القوات في العراق وأفغانستان، حراسة مرافق الطعام. في حين أن الجيوش الدائمة الحديثة تستغرق سنوات ومليارات الدولارات لتطويرها، فإن المرتزقة – غالبًا ما يكون أفرادًا

---

[2] نفس المرجع السابق.

[3] « *Trésor de la Langue Française informatisé - Mercenaire* »,Centre National de Ressources Textuelles et Lexicales : https://www.cnrtl.fr/definition/mercenaire

[4] Dictionnaire pratique du droit humanitaire, médecins sans frontiéres :https://dictionnaire-droit-humanitaire.org/content/article/2/mercenaire/.

عسكريين مدربين سابقًا – يمكن توظيفهم بسرعة وبتكلفة منخفضة نسبيًا. والأفضل من ذلك كله، أن المتعاقدين غالبًا ما يتم إعفاؤهم من الرقابة التي عادة ما تصاحب القوات النظامية، مما يسمح للدول بمتابعة أهداف عسكرية دون تدقيق يذكر[5].

3. **الشركات العسكرية والامنية الخاصة:** ان الاتفاقية التي قدمت الى فريق الامم المتحدةحول الشركات العسكرية والامنية الخاصة و مسالة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير، عرف كل من الشركات العسكرية والامنية الخاصة في مادته الثانية كما ياتي:"" الشركات العسكرية والامنية الخاصة هي منظمة تنشا بالاستناد الى تشريع دولة طرفلتقدم على اساس ماجور خدمات عسكرية او امنية من خلال اشخاص طبيعيين او كيانات قانونية تعمل وفق ترخيص خاص وتشمل الخدمات العسكرية الى الخدمات المتعلقة بالإعمال العسكرية بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي و الاستخبارات والدعم اللوجيستي والتدريب، والدعم التقني وغيرها، اما الخدمات الامنية فتشمل الحراسة المسلحة للممتلكات والاشخاص وتفعيل تطبيق اجراءات الامن والمعلوماتية والنشاطات الاخرى المتضمنة استخدام وسائل تقنية ليست ضارة بالأشخاص والبيِئة بغرض حماية المصالح والحقوق المشروعة لعملائهم""[6].

ويمكن تحديد نوعين من الشركات العسكرية والامنية الخاصة بناء على طبيعة العميل الذي تتعامل معه الشركة اضافة لنوعية الخدمات التي تقدمها، وهي كالاتي[7]:

الشركات العسكرية الخاصة: حيث تقدم مجموعة من الخدمات العسكرية للعملاء، وتسعى للتأثير العسكري في الميدان، وتشارك في العمليات[8]. ونجد ان الحكومات هي التي تطلب منها هذه الخدمات للتأثير في نزاع معين، مثل شركتا MPRI[9] وشركة ساندلاين[10].

[5]Crispin Burke, What You Need to Know About PrivateMilitaryContractorsBackingLibya'sRebels, smalwar journal, 06/10/2020 : https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/what-you-need-know-about-private-military-contractors-backing-libyas-rebels

[6] الشريعة والقانون، مجلد ٣٩، العدد١، ٢٠١٢. ماهر جميل ابو خوات، الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات الامنية الخاصة اثناء النزاعات المسلحة، علوم

[7]حسن الحاج احمد علي، مرجع سابق، ص ١٩.

[8] Damian Lilly, "The Privatization of Peacekeeping: Prospects and Realities," *Disarmament Forum*, no. 3 2000:p 2.

[9] كانت MPRIمزودًا عالميًا لخدمات المقاول العسكري الخاص. قدمت مجموعة واسعة من الخدمات المهنية للعملاء من القطاعين العام والخاص، وأبرزها وزارة الدفاع الأمريكية، ووزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة العدل الأمريكية، ووزارة الأمن الداخلي الأمريكية، ومنظمات إنفاذ القانون، والحكومات الأجنبية، والوكالات الحكومية والأعمال التجارية.

[10]ساند لاين انتوناشيونال هي شركة امنية وعسكرية خاصة، اسست من قبل الظابطان السابقان في الجيش البريطاني تيم سبايسر وسيمون مان.

وتجدر الاشارة ان ثمة العديد من المصطلحات التي تشير الى الشركات الامنية والعسكرية الخاصة، التي تبرم عقودا قانونية لتقديم الخدمات العسكرية والامنية، بهدف تحقيق ارباح مادية، وان مراكز البحث الامريكية تتداول اليوم مصطلحين رئيسيين في هذا المجال هما:

PSC او Private Security Contractor: ويشير الى المنظمات التي لا تشارك في العمليات الهجومية، ويقتصر عملها على تقديم خدمات حماية المواقع والاشخاص وخدمات الحراسة المختلفة.

PMSC او PrivateMilitary Security Contractor: الذي يشير الى الشركات العسكرية والامنية الخاصة التي تقدم الدعم التشغيلي المسلح في مناطق النزاع.

ثانيا: الشركات العسكرية والامنية الخاصة اداة للسيطرة الاستراتيجية:

ان تقديم الخدمات الامنية من قبل الشركات العسكرية ليس امرا جديدا فقد عمدت العديد من الدول في السابق للاستعانة بشركات خاصة، في بعض الاعمال العسكرية، لكن الجديد يكمن في عدد هذه الشركات، وفي نطاق ما تقوم به من اعمال، اذ صارت تقوم بمهام كانت من صميم اعمال القوات المسلحة الحكومية، وسنحاول من خلال هذا المبحث تحليل هذا الدور والاحاطة بمختلف سياقاته من خلال المحاور التالية:

1. السياقات التاريخية والجيوسياسية لظهور وتطور شركات الامن الخاصة:

ترجع بداية ظهور الشركات الامنية الخاصة او ما كان يسمى " شركات الحماية الامنية او المقاولين الامنيين الى عهد الاستعمار في القرن الماضي، وبخاصة في الدول الافريقية بعد الاستعمار الفرنسي و البريطاني، حيث تم استخدموا من قبل بعض الزعامات في بعض المناطق في افريقيا وامريكا اللاتينية، لقمع وتصفية المعارضة، كما تمت الاستعانة بهم لتنفيذ الانقلابات العسكرية[11]، ومع مرور الوقت بدأت هذه الشركات في تقديم خدماتها للشركات العابرة للقارات العاملة في مجال النفط والتعدين، وباتت تدير اعمالا في مناطق مضطربة بهدف توفير الامن والحراسة حتى تطور الامر لتقوم هذه الشركات الخاصة بمهام امنية وعمليات عسكرية خاصة، وقد انشئت اول شركة امنية خاصة من طرف عضو سابق في الفرقة البريطانية الخاصة جيم جونسون، وكان كل زبائنه في البداية من الشخصيات السياسية والتجارية الدولية، وكان العمل يقتصر على توفير الحماية وتدريب الحراسات الخاصة وقد ادى التنافس بين الشركات الخاصة الى تنشيط هذه المهنة وسرعان ما انتقل عمل هذه الشركات من الحماية الامنية الخاصة، الى المشاركة في الحروب والنزاعات المسلحة، وقد اتسع نطاق هذه الشركات وتطور هذا السوق وتلك التجارة من خلال اقامة علاقات بأجهزة المخابرات البريطانية والامريكية، خاصة وزارة

[11] صباح بالة، الشركات الامنية الخاصة، الموسوعة السياسية:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/الشركات%20الأمنية%20الخاصة

الدفاع الامريكية، ولقد اصبح الجيش الامريكي الزبون الاهم في العالم للاستعانة بهذه الشركات، فمنذ حرب الخليج ١٩٩١ ظهرت شركات امنية كثيرة اخذت بتقديم خدماتها الى القوات الامريكية[12].

ونظرا لتضخم المهام التي تقوم بها هذه الشركات، فقد بدأت تبحث عن غطاء اخلاقي او سياسي لتبرير نشاطها، وتحظى بمصداقية وشرعية، وفي سبيل ذلك اتجهت هذه الشركات تساندها الحكومات التي تديرها او تستفيد منها للترويج لنفسها باعتبارها انها شركات تقدم خدمات تكنولوجية وتدريبية، وان دورها ليس اشعال الحروب وقتل الابرياء، وكان النموذج الايجابي الذي طرحته هذه الشركات لنفسها هو الذي قامت به شركة OutcomesExecutive الجنوب افريقية في سيراليون عام ١٩٩٥ حينما نجحوا في اعادة الاستقرار للبلاد وطرد المتمردين واعادة ٣٠٠ الف لاجئ الى بلدهم، ومن هنا بدأت هذه الشركات تتحرك لتحظى بموافقة مسؤولي الامم المتحدة على اسنادهم مهام معينة، بيد ان الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠١ وما اعقبها كشفت عن حجم هذه الشركات وعن الجرائم التي ارتكبتها وبددت كل المزاعم عن شرعيتها[13].

2. دوافع واسباب ظهور الشركات العسكرية والامنية الخاصة:

يمكن اجمال الدوافع التي ادت لاستفحال ظاهرة خصخصة الامن في اربعة تطورات متداخلة شهدها العالم، الاول متعلق بالاتجاه العالمي الذي تدعمه المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية وتشجعه اليات العولمة، الثاني وهو انتشار السلاح وخاصة الاسلحة الصغيرة والخفيفة، وما سببه من زيادة للنزاعات العسكرية في قطاع اكبر في المجتمع، والثالث هو ضعف الحكومات ومؤسساتها الامنية والعسكرية، وظهور فاعلين جدد، كالميليشيات ومجموعات الحماية الذاتية والعصابات الاجرامية المنظمة، والرابع هو التغير في طبيعة الحرب، هذه التطورات يمكن ان نوضحها باختصار على النحو التالي:

- التوجهات العالمية الجديدة لخصخصة الامن: حيث تسارع هذا التوجه تحت مبرر زيادة الفاعلين وتوفير مخرجات جيدة النوعية[14]، وتوفير خدمات متميزة، ويعني هذا انسحاب الدولة كليا او جزئيا من تقديم الخدمات العامة بما في ذلك خدمات توفير الامن. ويقوم منطق الخصخصة وفقا لهذا التوجه ان لجوء الشركات الامنية الخاصة جاء نتيجة الاخفاق البيروقراطي والسياسي لمواجهة بعض التهديدات، وانه يمكن للقطاع الخاص التعامل مع هذه التهديدات بمرونة اكبر من القوات الحكومية[15].

---

[12] صالح جمال محمد، دور الشركات الامنية الخاصة في التدخل في النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الانسان، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد٦، مجلة، ٢، ٢٠١٨.

[13] نفس المرجع.

[14] حسن الحاج احمد علي، مرجع سابق، ص٣٥.

[15] Deborah Avant, "Private Security Companies," *New PoliticalEconomy*, vol. 10, no. 1 March 2005. p26.

- الانتشار الكبير للسلاح: يشير هذا العامل الى تفشي الاسلحة في المجتمعات، حيث يعكس تقرير صدر من منظمة العفو الدولية، زيادة مطردة في انتصار و تسويق الاسلحة الصغيرة، وازياد الدول المصنعة لها وكذا ازدياد الشركات التي تعمل في انتاجها، والسبب في ذلك راجع للتغيرات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة، فقد عرض كل سلاح المانيا الشرقية للبيع بأسعار زهيدة، كما ان انتشار الاسلحة الصغيرة تسبب في ٩٠٪ من الضحايا في الحروب المعاصرة[16]، من بينهم مليونان في غرب افريقيا وحدها، و يتداخل هذا العامل ايضا بتزايد الحروب الاهلية، فقد تضاعفت الحروب والنزاعات الداخلية منذ نهاية الحرب الباردة فمن بين ٨٢ نزاع مسلح وقع بين عامي ١٩٨٩و ١٩٩٢، هناك ثلاثة فقط بين الدول.
- ضعف الدول وضعف جيوشها النظامية: حيث تعاني عدد من دول العالم النامي عدم القدرة على القيام بالقسط الاكبر من واجباتها، وانعكس هذا الضعف على جيوشها، والشيء الذي زاد من حدة هذا الشرخ يكمن في ظهور فواعل جدد من غير الدول في مجال استخدام العنف مثل الجماعات الدينية المتطرفة وعصابات المخدرات وحركات التمرد، وانتشار الشبكات السرية التي تعمل على نشر الاسلحة الصغيرة وتوزيعها، وهناك تزايد في اعداد المليشيات الخاصة والعصابات التي تفرض الاتاوات وتقوم بإعمال الانتقام وشبكات الجريمة المنظمة...

يضاف الى هذا ان الصرف على الامن لم يعد يقتصر على الحكومات، فقد اصبحت المنظمات غير الحكومية، والشركات العالمية وغيرها تصرف على الامن، وهي بذلك تنفق على الحكومات والشركات الامنية الخاصة والمليشيات لتقدم لها الخدمات الامنية، وقد قامت كل من شركتي شل وشيفرون بالصرف على الجيش والشرطة النيجريين لتوفير الحماية لهم[17].

التغير في طبيعة الحرب واشكالها: جرى وصف الحرب في انها الحرب الثلاثية[18]، فهي حرب نظامية يقوم بها جيش الدولة وتحت قيادتها ضد جيش نظير، وذلك من اجل تحقيق اهداف سياسية، هذا الوصف للحرب في العصر الحديث تعرض للانتقاد، لأنه لايعكس ما يحدث في كل الحالات بشكل دقيق، وبالتالي وردت تسميات مختلفة للحروب الحالية مثل الحروب الجديدة او حروب النوع الثالث...والتي لا تقوم بها الدول، بل الى جانبها فاعلون اخرون يشملون جماعات اثنية وامراء الحرب وفرقا دينية وميليشيات وجماعات ارهابية، وتستهدف الهرب هنا الجميع، سوآءا كانوا مقاتلين ام مدنيين. ونلاحظ هنا زوال الفرق بين الامن الداخلي والامن الخارجي، كما ان وظيفة الحرب في الدول الفاشلة اصبحت مقسمة بين مؤسسات الدولة وجهات خاصة كأمراء الحرب في افغانستان في عهد طالبان وبسبب

---

[16] حسن الحاج احمد علي، مرجع سابق، ص ٣٦.

[17] Rita Abrahamsen& Michael C. Williams, The Globalization of Private Security: Country Report Nigeria. Aberystwyth: Dept. of International Politics, University of Wales, 2005,1 : http://users.aber.ac.uk/rbh/privatesecurity/country%20report-nigeria.pdf.

[18] Bjorn Moller, Privatization of Warand The Regulation of Violence, Institut for Historie, Internationale StudierogSamfundsforhold (IHIS), 1-2, :http://www.ihis.aau.dk/~bm/HW-Festschrift.doc.

طبيعة الحروب الجديدة أصبح بعض المهام التي كان يقوم بها الجيش في السابق، مثل الامداد والتدريب، تؤديها الشركات الخاصة[19]

3. المجالات الاستراتيجية لنشاط الشركات العسكرية والامنية الخاصة:

لقد تنوعت مجالات عمل الشركات العسكرية والامنية الخاصة التي برزت في العقود الاخيرة حيث تتخصص بالمهارات العسكرية وتقدم مجموعة من الخدمات العسكرية للعملاء، وتسعى للتأثير العسكري في الميدان وتشارك في العمليات القتالية وتوفير الأسلحة والمعدات وصيانتها، ويمكن تصنيف الشركات العسكرية الخاصة إلى ثلاثة أنواع وهي:

- الشركات التي توفر أعمال الميدان العسكري وتركز على العمل التكتيكي.
- شركات الاستشارة العسكرية والتدريب
- الشركات التي تقوم بالإمداد والأعمال اللوجستية.
- وقد تضم أيضًا الجماعات المتمردة والمليشيات والفصائل المسلحة[20].

وتنتشر في العالم آلاف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وتتبعها مئات من الشركات الملحقة والمساعدة، ولعل أهمها وأكثرها شهرة: بلاك ووتر Black Water وشركة داينكورب Dyncorp وشركة كونترول ريسك Control Risks Group وآرمور غروب Global armor group وفالكون للخدمات الأمنية FALCON وشركة النظم الدفاعية البريطانية المحدودة DSL وشركة الموارد المهنية العسكرية MPRI جي فور إس Group 4 Securicor.

وعلى العموم يمكن القول ان مجالات هذه الشركات التي برزت في العقود القليلة الماضية قد تنوعت ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- النزاعات الداخلية والحروب الاهلية: يرى العديد من الخبراء ان الشركات الامنية والعسكرية الخاصة ما هي الا تنظيمات متطورة لمرتزقة تعمل لمن يدفع اكثر، ولا تهتم اصلا بأحداث استقرار في المناطق التي تعمل فيها، بل تساهم في تردي الاوضاع الامنية وتعرقل عمليات بناء الدولة[21]، كما ان هناك اتجاه اخر يعتقد ان مثل هذه الشركات بغض النظر عن دوافعها المالية، فقد احدثت استقرارا بتكاليف اقل.

وتجدر الاشارة في هذا السياق ان أشهر تدخل للمرتزقة في النزاعات الداخلية كان في جمهورية الكونغو الديموقراطية، بداية تسعينات القرن المنصرم، عندما واجه باتريس لومومبا محاولات اقليم كاتانجا الانفصالية التي دعمها السياسي لمويستشومبي. وقفت وراء محاولة الانفصال شركة التعدين البلجيكية

---

[19] حسن الحاج احمد علي، مرجع سابق، ص٤٠.

[20] بوعلام برزيق،الشركات الامنية والعسكرية الخصة من المرتزقة الى خصخصة الحروب،٢٠١٧/١٢/٠٢: https://www.noonpost.com/content/20980

[21] حسن الحاج احمد علي، مرجع سابق، ص ٤٦.

UNION MINIERE DU HAUT KATANGE، وعندما تم اغتيال لومومبا وتدهور الوضع الامني، ظهرت ثلاث مجموعات من المرتزقة: بلجيكيون شاركوا مع متمردي كاتانجا بإيعاز بلجيكا، ومرتزقة من جنوب افريقيا، ومرتزقة اخرون من دول عديدة اخرى.

- التدخل الانساني: كان موضوع استخدام المنظمات والوكالات العاملة في محال العون الانساني للشركات الامنية يثير نوعا من الحساسية لما يثيره من اشكاليات حول تسييس العمل الانساني وحتى عسكرته، بيد ان التغيرات الاقتصادية و السياسية التي حدثت في الدول الغربية، وتوسع النظام الاقتصادي الليبرالي، مكن من دفع الكثير من المنظمات الى اعادة النظر في رفض الدمج بين العمل الانساني والبعد العسكري، وفي هذا السياق وفي تقرير بعنوان الشركات الامنية الخاصة والعون الانساني اعده مارتن باربر من مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، ان الامم المتحدة" قد اصدرت موجهات لممثليها في اماكن العمل حول استخدام الشركات الامنية الخاصة، شرطان تكون الشركة بوساطة حكومة البلاد التي يمارس فيها العمل وان توافق الحكومة على عملهم في عقد محدد"[22].
- عمليات حفظ السلام: اصبحت العديد من الدول خاصة الغربية منها تتردد في ارسال جنودها في مهمات حفظ السلام، فقد ترسخ اقتناع الدول الغربية بان ارسال قواتها الى مناطق النزاع مكلف سياسيا بعد تجربة التدخل في الصومال، وعليه ترى شركات العسكرية الخاصة انها يمكن ان تقوم بدور مهم غي عمليات حفظ السلام، وقد بدا جليا ان هناك تقسيما للعمل في مجال حفظ السلام، حيث تقوم دول الجنوب بتقديم الجنود بينما توفر دول الشمال التمويل اللازم لهم، ووفقا لهذا الترتيب فان قوات حفظ السلام ستعمل باقل كفاءة وعليه يبرز خيار الشركات الخاصة بحسبانها اكثر كفاءة من سابقتها[23].
- خصخصة الامن الداخلي: اتساقا مع انسحاب الدولة من تقديم العديد من الخدمات في مناطق مختلفة من العالم في اطار ضغوط النظام الاقتصادي لليبرالية الغربية، الذي يستند على الشركات العالمية والمؤسسات المالية الدولية، انتشرت الشركات الامنية الخاصة التي توفر الحماية للأفراد والمؤسسات والمساكن في جميع دول العالم، او ما ظل يعرف بالشرطة الخاصة، ولم تعد الدولة هي الجهة الوحيدة التي تحتكر توفير الامن والصرف عليه، بل اصبح المجتمع افرادا وجماعات ينافسون الدولة ويتفوقون عليها في بعض الحلات[24].

---

[22]Patrick M. Regan, Third Party Intervention and The Duration of IntrastateConflicts, APaperpresented to the Annual Meetings of the AmericanPolitical Science Association Philadelphia, PA 28 August- 1 September 2000,p3-4.

[23]David Beal, Report on the International ConferenceThe Price of Peace: The PoliticalEconomy of Peace Operations, Montreal, Canada: The North-South Institute, The Pearson Peacekeeping Centre, 30 November-1 December 2001,p 3.

[24] حسن الحاج احمد علي، مرجع سابق، ص٦٠.

ثالثا: الشركات الامنية والعسكرية الخاصة الروسية فاعل استراتيجي في النزاعات المعاصرة:

اضحت الشركات الامنية والعسكرية الخاصة عنصرا اقتصاديا لا يمكن التغافل عن تأثيره الحالي والمستقبلي في المشهد الامني والعسكري والسياسي والاجتماعي، خاصة في منطقة الشرق الاوسط التي تشهد تزايدا مطردا في عدد الدول الفاشلة، التي تعجز عن النهوض بعبء الامن الشامل، والوفاء بمتطلبات الدولة الجوهرية في احتكار العنف، كما ان انخراط مئات الالوف من الشباب في الحروب الاهلية ضمن مليشيات وفصائل شبه عسكرية، دون اي عملية اعادة تأهيل لاحقة تتيح لهذا السوق عناصر تغذية طويلة الامد.[25]

الا ان العامل الاكثر دفعا لتطور هذه الظاهرة يتمثل بالاعتماد المتزايد للدول والقوى الفاعلة في المنطقة على هذه الشركات لإنجاز غاياتها الاستراتيجية، بسبب كلفتها المادية المنخفضة مقارنة بالجيوش النظامية، وتوفيرها للوقاية من التبعات السياسية والارتدادات القانونية، عند الخوض في مستنقع العنف المنفلت هناك.

وسنقوم في هذا المحورتحليل السياقات التي تنشط فيها هذه الشركات في منطقة الشرق الاوسط مع التركيز على الشركات الامنية والعسكرية الروسية ودورها في الحروب بمنطقة الشرق الاوسط.

1. السياق التاريخي لتطور نشاط الشركات الامنية والعسكرية الخاصة الروسية:

تأتي شركات الخدمات الامنية الروسية في الطليعة عالميا، ويعود ذلك للاستخدام المكثف لها في العمليات الخارجية من قبل الكريملن، سواء في اوكرانيا سوريا او ليبيا، الى جانب بعض البلدان الافريقية، وظهرت هذه الشركات نتيجة مخرجات انهيار الاتحاد السوفياتي، الاولى متعلقة بثروات لم تكن تمتلكها وبالتالي كيفية ادارتها لم تكن واضحة في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي، وعلى راسها النفط والغاز. ثانيا تمثل في الكتلة البشرية الهائلة التي شكلها عناصر الجيش والاستخبارات العاطلين عن العمل، بعد احالة نحو مليونين منهم الى التقاعد دفعة واحدة، اضافة الى ما يشبه حالة العطالة في صفوف العاملين في الصناعات الحربية، وقد أسفر عن امتزاج هذه العوامل مجتمعة وتفاعلها الى ظهور الشركات الامنية والعسكرية الخاصة، كحل لمواجهة خطر الفوضى والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والامني.

وكانت نقطة البداية مع الروابط التي شكلها الاف العسكريين المسرحين، وفي مقدمتهم مقاتلو قوات المهام الخاصة المعروفة باسم Spetsnaz، وعلى راسها وحدة مكافحة الارهاب Alpha، ووحدة القوات

---

[25] عبد الناصر العايد ورشيد حوراني، الشركات الامنية والعسكرية الخاصة تتنامى بصمت في الشرق الاوسط، ٢٠ افريل٢٠٢، صحيفة حسر الالكترونية: https://www.jesrpress.com/2020/04/19/

الخاصة Vympel، التابعتان للمخابرات السوفياتية سابقا، ومنهما ستاتي غالبية مؤسسي وعناصر الشركات الامنية الاولى، والتي تشكلت لمواجهة شبكات المافيا التي تفشت في هذه المدن الرئيسية وباتت خارج السيطرة. وفي عام 1992 صدر اول قانون روسي لإنشاء وعمل الشركات الامنية الخاصة واقتبس العديد من هذه الشركات اسمه وشكله التنظيمي من وحدات نخبوية وعسكرية سوفياتية منحلة مثل Vymbelو Alpha السابق ذكرهما، وبحلول العام 1998، قدر مصدر رسمي ان اجمالي عدد الشركات الامنية الخاصة العاملة في روسيا الاتحادية بلغ حوالي 5000 شركة.

لكن الانطلاقة الكبرى للظاهرة ستكون مع اصدار بوريس يلتسن مراسيم تسمح لشركات غازبر وموترانسنفت المخصخصتين بتشكيل ما يشبه الجيوش الخاصة لحماية وحراسة البنى التحتية، حيث تعاقدت مع كبار ضباط الجيش والاستخبارات السابقتين، لقيادة اجهزة امنها الخاص، وفي 2002 قدر عدد عناصر قسم الامن في غازبروم بنحو 13000موظف، ليصل عام 2007 الى أكثر من 20 000 موظف[26].

2. الاطار القانوني للشركات الامنية والعسكرية الخاصة في روسيا:

يتميز وضع النظام القانوني لروسيا المتعلق بالشركات الخاصة بغموض كبير، ورغم ذلك لا تلتزم هذه الشركات حتى بشكله العام وفق ما يراه باحثين في المجال، حيث تمنع المادة 359 من القانون الجنائي الروسي لعام 1996 المدنيين من المشاركة في الحروب والنزاعات المسلحة خارج الاراضي الروسية مقابل ربح مادي، كما تنص الفقرة الاولى منها على ان" تجنيد او تدريب او تمويل او اي دعم مالي اخر للمرتزقة واستخدامهم في نزاع مسلح او اعمال عسكرية يعاقب عليه بالسجن من اربع الى ثماني سنوات". وخلال السنوات الماضية فشلت جهود بعض البرلمانيين في تعديل القانون لإفساح المجال اكثر لهذه الشركات للمشاركة في عمليات عسكرية، ويعتقد باحثون مختصون ان هناك مخاوف جدية من اضفاء الشرعية القانونية على هذه الشركات ما قد يتيح لها التمدد والتضخم بحيث تهيمن على الدولة الروسية تحت التهديد بالقيام بانقلابات على غرار ما حدث في التسعينيات. الا ان الوضع الحالي شبه القانوني، يتيح للسلطات ممثلة في الرئيس فلاديمير بوتين، استخدامها اداة لتنفيذ استراتيجيته الخارجية مع امكانية التنصل منها رسميا، كونها غير مشمولة بالأطر المؤسساتية التي ينص عليها الدستور[27].

3. الدور الاستراتيجي للشركات الامنية والعسكرية الخاصة في عهدفلادمير بوتين:

[26] نفس المرجع.

[27] نفس المرجع السابق.

يرتبط مسار صعود الشركات الامنية الروسية بصعود بوتين وطاقمه من العسكريين والامنيين السابقين، وشركات الطاقة والسلاح، والعمليات المتلبسة ما بين عمل عصابات المافيا، واجهزة الدولة الرسمية. ففي السنوات الممتدة ما بين 2005 و2007خصص بوتين المزيد من القطاعات الاقتصادية العائدة للحقبة السوفياتية، مع الاحتفاظ بالحصة الاكبر للدولة الروسية، واوكل قيادة هذه المؤسسات لرجالات موثوقين من قادة المخابرات والسياسيين المرتبطين به شخصيا، صب اهتمامه على الصناعة التصديرية، خاصة شركات الاسلحة والطاقة ولكل واحدة من هذه الشركات جيش امني خاص بها، ما رفع من الحاجة الى الشركات الامنية التي تولتها ايضا شخصيات امنية وعسكرية مقربة من الرئيس.

وقد قامت معظم تلك الشركات الروسية بالوظيفة المعروفة لشركات الامن الخاصة PSC، في روسيا او في الخارج، لكنها قامت كذلك بأدوار الشركات العسكرية والامنية الخاصةPMSC خارج روسيا، سواءا مع القوات الروسية الرسمية، او مع قوات اجنبية متحالفة مع الكريملن، كما هو الحال في اوكرانيا او سوريا، وهذا النوع من النشاط هو ما ينبغي التركيز عليه، لما يمثله من اهمية في استراتيجية بوتين الدولية خاصة في منطقة الشرق الاوسط، وواقع الحال انه لا يمكن الفصل بين هذين النوعين من النشاط، كون شركات الحماية الخاصة تعد المنجم الذي يأتي منه ايضا مقاتلو الشركات العسكرية والامنية الخاصة، والتي تقاتل عادة في الخارج، وانها جميعا مشمولة باستراتيجية بعيدة المدى لبوتين ورفاقه.

وفي تعليق له قال بوتين ردا على سؤال في مؤتمر صحفي حول نشاط مجموعة فاغنر خارج الحدود:" انه لا يمكن حظر الشركات الامنية الخاصة في البلاد، لان هناك مليون شخص يعملون فيها اما بالنسبة لنشاطها في الخارج فهي حرة بالتصرف وفق مصالحها، مادامت لا تخالف القوانين الروسية"[28].

رابعا: دور شركة فاغنر في الادارة العسكرية للنزاع الليبي:

1-الدور التاريخي للمرتزقة في ليبيا:

في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، دعا الرئيس الليبي معمر القذافي قوات الطوارق المتمردة في مالي للانضمام إلى فيلقه الإسلامي، الذي وصفه بأنه حجر الزاوية العسكري لحلمه في بناء دولة إسلامية موحدة في شمال أفريقيا، لكن بعد مغامرات عسكرية فاشلة في لبنان وتشاد والسودان، قام بحل الفيلق ودعا الطوارق للانضمام إلى ألوية خاصة داخل الجيش الليبي وقدّم المساعدة والمأوى للعديد من جماعات التمرد في القارة السمراء مقابل حمايته وعائلته. هذا النهج الذي سار عليه القذافي رافقه إهمال للمؤسسة العسكرية التي شهدت انشقاقات كبرى في عام 2011 عندما اشتعلت الانتفاضة ضد حكمه

[28] نفس المرجع السابق.

وفي الوقت نفسه أسفرت عن تسيُد الجماعات المسلحة المشهد في البلاد عندما سقط النظام، حيث لم تكن هناك مؤسسة أمنية قوية للسيطرة على الأوضاع مثلما كان الحال في مصر وتونس.

بحسب دراسة أعدها "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" الأميركي، صدرت في جوان 2011، فإنه مع اشتعال الثورة قدرت مصادر أن الجيش الليبي المؤلف من نحو 70 ألف جندي، يشمل 25 ألف من المجندين غير المدربين بشكل جيد، وكانت الميليشيات الشعبية القوية البالغ قوامها 40 ألف، وهي منظمة شبه عسكرية، تُدرج أحياناً كجزءٍ من الجيش، لكنها كانت في الواقع منظمة إضافية ومستقله للدفاع. وبدا أن الجيش الليبي يفتقر إلى أي شيء يقترب من مؤسسة فعّالة ومدربة جيداً، وقد أضعفه القذافي عمداً، لأنه لم يثق في ولائه، خصوصاً بعد محاولة انقلاب عسكري ضده في عام 1969.

وهذا الاعتماد التاريخي للقذافي على جماعات المرتزقة المسلحة ينعكس على المشهد الحالي، حيث تقاتل جيوش المرتزقة في حروب القوى الإقليمية والدولية التي تتنازع النفوذ في المنطقة والمصالح النفطية والاقتصادية في ليبيا من خلال دعم حلفائها المتصارعين في الداخل. لكن عادة تشكل هذه الجماعات خطراً كبيراً وتهديداً دولياً عندما تحمل أيديولوجية تقاتل من أجلها جنباً إلى جنب مع المال، وهو ما ينطبق على جماعات المرتزقة السوريين الذين ينتمون إلى تنظيمات "إسلاموية" تعمل مع "الإخوان" المسيطرين على العاصمة طرابلس بدعم من الرئيس التركي رجب طيبأردوغان الذي يتنمي للأيديولوجية نفسها[29]

وظهرت الشركات العسكرية الروسية المتورطة في سياق التدخلات العسكرية لموسكو، في كل من اكرانيا ابتداءا من عام 2014، ثم في سورية ابتداءا من عام 2015، وفي الآونة الاخيرة ظهرت في ليبيا وفي كثير من الدول الافريقية جنوب الصحراء، حيث باتت الانظار تتركز بصفة خاصة على مجموعة فاغنر التي يقودها يفغيني بريغوجين، رجل الاعمال المقرب من الرئيس فلاديمير بوتين وخصوصا ان هذه الشركة ذات الملامح غير الواضحة، تنشر لأغراض مختلفة وفقا للوضعيات والبلدان.

2. التحرك الاستراتيجي والعسكري لشركات الامن الخاصة في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي:

ينتظم في روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي سوق الامن الخاص المتمحور حول انشطة الحراس الشخصيينوالحراسة. اما الشركات العسكرية الخاصة[30]، التي تقدم خدمات الحماية في المناطق الحساسةوازالة الالغام والتكوين والتدريب، فقد ظهرت فيما بعد مع نهاية عام 2000، حيث تزامن تطور الشركات العسكرية الخاصة في روسيا مع اهتمام متزايد من طرف المجتمع الاستراتيجي الروسي بهذه الظاهرة، فعلى غرار نظيراتها الغربية، سجلت الشركات العسكرية الروسية نحو 20 منها كشركات تجارية بسيطة، كونها لا تتمتع باي وضع شرعي، ولو كانت امكانية توفير اطار قانوني لها موضوع نقاش

[29] حانجي مجدي،جيوش المرتزقة وقود حروب القوى القليمية والدولية في ليبيا، الاندبندنت، ٨ جوان ٢٠٢٠: https://www.independentarabia.com/node/125731/

[30] ايمانويل دريفوس، الشركات العسكرية الروسيةكم فرقة تعد مجموعة فاغنر؟ ٢٤ افريل ٢٠٢٠ https://www.alaraby.co.uk

منتظم في روسيا، وقد استعملت هذه الشركات العسكرية خوصا في تامين حركة السفن التجارية في خليج عدن، وفي عمليات ازالة الالغام في البلقان وليبيا، ووظفتها منظمة الامم المتحدة في تامين قوافل اللاجئين في سوريا،وتجدر الاشارة ان القانون الروسي يحظر نشاط المرتزقة في روسيا كما تنص عليه المادة 359 من قانون العقوبات الروسي.

في اوائل التسعينيات، خلال النزاعات الانفصالية في مولدافيا وجورجيا، قدمت موسكو دعما عسكريا حاسما للانفصاليين الترانسنستريين والابخاز و الاوستتيين الجنوبيين ضد سلطتي تشيسيناو و تبليسي، من دون ان تشارك رسميا في هذه النزاعات، وتعد عملية ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، مثالا اخر للإنكار المقبول، حيث تكفل بالعمليات التي ادت الى هذا المسار " الرجال الخضر الصغار"، هؤلاء الجنود الذين لا علامة تدل على انتمائهم والذين كان بوتين يؤكد انهم عناصر تجد بدلاتهم في اي متجر للفائض العسكري[31].

وفي الحقيقة فقد كانوا من وحدات النخبة للقوات المسلحة الروسية، وعلى وجه الخصوص من القوات الخاصة لمديرية المخابرات الروسية ومن القيادة السرية جدا للعمليات الخاصة التي انشات عام 2013، لتؤدي هذه الاخيرة فيما بعد دورا حاسما في العمليات العسكرية الروسية في سوريا.

كما ان النزاع المسلح الدائر في دوناس شرقي اوكرانيا، منذ ربيع عام 2014، مثال اخر على هذا دور الشركات الخاصة الروسية في النشاط العسكري بالمجال الحيوي لروسيا، حيث كان معظم المقاتلين البالغ عددهم 35000، هم بالفعل مواطنون اوكرانيون، فهم مكونون ومؤطرون من قبل 3000 رجل من عناصر القوات المسلحة والمخابرات الروسية، وفقا لمعطيات نشرت في تقرير" الميزان العسكري 2020"، والتي جمعها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

3. شركة فاغنر الذراع العسكري لروسيا لتوسع نطاق نفوذها الجيوسياسي:

تشكلت فاغنر الى جانب الانفصاليين الموالين لروسيا في دونباس، وتم ذلك حول شخصية دميتري يتكين، عقيد الاحتياط في مديرية المخابرات الروسية الذي شارك في الفيلق السلافي، وقد وصلت الى الساحة السورية عام 2016. عندما اصبحت زمام امور المجموعة موكلة ليفغيني بريغوجين.

تبدوا مجموعة فاغنر بعد سنوات من ظهورها انها تتشكل اساسا من مجموعات من المرتزقة الروس المجندين، حيث تعد درجة التداخل بين المجموعة والقوات المسلحة الروسية اكبر بكثير من تلك القائمة مع الشركات العسكرية الخاصة التقليدية، حيث يوجد في صفوف هذه الاخيرة العديد من الجنود الروس المتقاعدين الذين يتمتعون بكفاءات عالية اكتسبوها خلال مختلف العمليات المسلحة التي قامت بها موسكو في افغانستان وطاجيكيستانوشمال القوقاز على سبيل المثال، بينما يختلف الامر بالنسبة لفاغنر، اذا اظهرت مختلف الدراسات ان اغلب العاملين والمجندين من طرف هذا الهيكل كونوا قد دربوا في قاعدة

[31] نفس المرجع السابق.

عسكرية توجد في مولكينو جنوب غرب روسيا، في منطقة كراسنودرا، التابعة للواء العاشر للمديرية العامة للأمن العسكري الروسي، و تقول بعض الآراء ان معداتهم العسكرية اخذت من فائض الجيش الروسي[32].

3. رهانات التواجد العسكري لفاغنر في ليبيا:

بينما غمرت تركيا ليبيا بوكلائها السوريين، نجد في الطرف الآخر من الصراع، روسيا تدعم حليفها المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، بمرتزقة شركات الأمن الخاصة الذين على الأغلب هم محاربين سابقين في الجيش الروسي. ففي مطلع ماي الماضي، أشار تقرير أممي إلى وجود مرتزقة من شركة "فاغنر" الروسية للأمن، التي يعتقد أنها ترتبط بعلاقات وثيقة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وكشف الخبراء أن المجموعة التي يتراوح قوامها في ليبيا بين 800 و1200 مقاتل، لم توفر فقط الدعم اللوجيستي لحفتر بل اشتركت معه أيضاً في أنشطة قتالية منذ أكتوبر 2018. وقد جاء وصول بريغوجين وهياكله الى ليبيا في اعقاب لقاء نظم في موسكو في نوفمبر 2018، بين وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، ووفد من كبار المسؤولين العسكريين الليبيين بقيادة اللواء حفتر، وقد شارك بريغوجين هذا اللقاء، ولفهم وبحسب جرنال أوروبا للأمن، فإن التدخل العسكري الروسي المباشر غير محتمل إلى حد كبير لأنه سيكون تحدياً لوجستياً، والأهم من ذلك يمكن أن يكون له تأثير ضار على محاولة الكرملين إبعاد نفسه عن تصور العديد من معارضيه بأن روسيا دولة منبوذة. بدلاً عن ذلك، تعتمد موسكو على المقاولين العسكريين الخاصين الذين يمثلون أداة روسية لا غنى عنها في السياسة الخارجية وتسترشد بتطلعات موسكو الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية الشخصية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أنشطة الشركات العسكرية الخاصة الروسية ظلت دائماً تعمل وفقاً للسياسة الخارجية الروسية وليس المصلحة الذاتية فقط.

لكن الخسائر التي منيت بها صفوف حفتر في الأسابيع الأخيرة الماضية ومقتل نحو 30 من قوات "فاغنر"، بحسب وسائل إعلام غربية، ربما أدت إلى تعجيل فك ارتباط هذه المجموعة، حيث خسر الجيش الوطني الليبي السيطرة على قاعدة الواطية الجوية، غرب ليبيا، التي كان يحتفظ بالسيطرة عليها منذ 2014. ومنذ بداية مارس الماضي، بدأت روسيا تسترشد بنهج أردوغان من خلال الاستعانة بمرتزقة سوريين[33].

وبحسب ما أوردته مجلة "فورين بوليسي" في تقرير نُشر في مايو الماضي، فإن العقيد ألكسندر زورين، الذي عمل عام 2016 مبعوثاً لوزارة الدفاع الروسية في فرقة عمل، تتخذ من جينيف مقراً لها لوقف الأعمال العدائية في سوريا، يقود عملية تجنيد عناصر للقتال في صفوف حفتر، الذي يسيطر على الشرق الليبي. ويُعرف زورين في سوريا بأنه "عرّاب" صفقات المصالحة بين النظام والمتمردين في الغوطة ودرعا والقنيطرة. التدخل الروسي الذي يثير القلق في المعسكر الغربي من صعود نفوذ الكرملين في المنطقة، دفعهم للصمت أو الرضا الصامت على نقل الإرهابيين من سوريا إلى ليبيا، الأمر الذي بدأه

[32] نفس المرجع السابق،

[33] نفس المرجع السابق.

أردوغان، ما يهدد بانفجار تحدٍ أمني أكثر صعوبة من تحدي ظهور "داعش" في العراق وسوريا. ومع استيلاء تركيا وروسيا على خيوط المعركة في ليبيا، عبر مرتزقة من جنسيات عديدة أغلبهم سوريين، يتم تحويل ليبيا إلى سوريا جديدة أو ربما أفغانستان أخرى.

الخاتمة:

يتضح لنا مما سبق ان مجموعة فاغنر تختلف عن الشركات العسكرية الخاصة التقليدية، حيث انها شاركت في سوريا وليبيا على وجه الخصوص، وفي عمليات مسلحة مختلفة، فيما لم تقم الاخيرة باي نشاطاتقتالية، ويبدو من خلال ذلك ان شركة فاغنر، اضحت تؤدي دور المكمل البديل الذي يسمح لموسكو بالمشاركة في العمليات العسكرية من دون الحاجة للزج بقواتها العسكرية النظامية، وبالتالي من دون ان تكون مضطرة الي تبرير تورطها، وهو ما يسمى بعملية الانكار المقبولو التي استعملت بصفة متكررة في العمليات المسلحة التي تورطت فيها روسيا. كما انه بعد سنوات من ظهور هذا الكيان وتقويته على الارض السورية وحاليا في ليبيا، لا يزال تعريف الشركة محل اشكال، فاعتبار المجموعة مجرد شركة عسكرية خاصة، يعد اختزالا لها، ولكن في المقابل تصنيفهاكأداة جديدة بين يدي الكريلمن مضلل ايضا، لان ذلك يوحي ان فاغنر هيكل منظم ومستديم تكون للسلطة التنفيذية اليد الكاملة عليه وهو امر مستبعد.ومن جهة اخرى فان فاغنر تتميز بتشابك المصالح الخاصة لبريغوجين، واحيانا مع الاهداف العملياتية و الديبلوماسية لموسكو وعليه يمكن اعتبارها وسيلة تسهل بعض الفرص في ميدان وهو ما يمنحنا مؤشرا انها يمكن ان تتحول الى اداة لاستراتيجية روسية جديدة.

قائمة المراجع والمصادر:

اولا: باللغة العربية:

١. ايمانويل دريفوس، الشركات العسكرية الروسيةكم فرقة تعد مجموعة فاغنر؟ ٢٤ افريل ٢٠٢٠ https://www.alaraby.co.uk/

٢. بوعلام برزيق،الشركات الامنية والعسكرية الخصة من المرتزقة الى خصخصة الحروب،٢٠١٧\١٢\٠٢: https://www.noonpost.com/content/20980https://www.jesrpress.com/2020/04/19/!

٣. حانجي مجدي، جيوش المرتزقة وقود حروب القوى القليمية والدولية في ليبيا، الاندبندنت، ٨ جوان ٢٠٢٠https://www.independentarabia.com/node/125731/

٤. حسن الحاج احمد علي، خصخصة الامن الدور التنامي للشركات لعسكرية والامنية الخاصة، دراسات استراتيجية، العدد ١٢٣مركز الامارات للداسات والبحوث الاستراتيجية.٢٠٠٧، ص

٥، صالح جمال محمد، دور الشركات الامنية الخاصة في التدخل في النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الانسان، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد٦، مجلة، ٢، ,٢٠١٨

٦. صباح بالة، الشركات الامنية الخاصة، الموسوعة السياسية:

٧. عبد الناصر العايد ورشيد حوراني، الشركات الامنية والعسكرية الخاصة تتنامى بصمت في الشرق الاوسط، ٢٠ افريل ٢٠٢٠، صحيفة حسر الالكترونية:

٨. ماهر جميل ابو خوات، الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات الامنية الخاصة اثناء النزاعات المسلحة، علوم الشريعة والقانون، مجلد ٣٩، العدد١، ٢٠١٢

https://political-encyclopedia.org/dictionary/الشركات%20الأمنية%20الخاصة

ثانيا: باللغة الاجنبية:

1. Bjorn Moller, Privatization of War and The Regulation of Violence, Institut for Historie, Internationale StudierogSamfundsforhold (IHIS), 1-2: http://www.ihis.aau.dk/~bm/HW-Festschrift.doc.
2. Crispin Burke, What You Need to Know About PrivateMilitaryContractorsBackingLibya'sRebels, smalwar journal, 06/10/2020 : https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/what-you-need-know-about-private-military-contractors-backing-libyas-rebels
3. Damian Lilly, "The Privatization of Peacekeeping: Prospects and Realities," Disarmament Forum, no. 2000.
4. David Beal, Report on the International ConferenceThe Price of Peace: The PoliticalEconomy of Peace Operations, Montreal, Canada: The North-South Institute, The Pearson Peacekeeping Centre, 30 November-1 December 2001.
5. Deborah Avant, Private Security Companies, New PoliticalEconomy, vol. 10, no. 1 March 2005.
6. Dictionnaire pratique du droit humanitaire, médecins sans frontiéres : https://dictionnaire-droit-humanitaire.org/content/article/2/mercenaire/
7. Patrick M. Regan, Third Party Intervention and The Duration of IntrastateConflicts, A Paperpresented to the Annual Meetings of the American Political Science Association Philadelphia, PA 28 August- 1 September 2000.
8. Rita Abrahamsen& Michael C. Williams, The Globalization of Private Security: Country Report Nigeria. Aberystwyth: Dept. of International Politics, University of Wales, 2005: http://users.aber.ac.uk/rbh/privatesecurity/country%20report-nigeria.pdf.
9. *Trésor de la Langue Française informatisé - Mercenaire* ,Centre National de Ressources Textuelles et Lexicales : https://www.cnrtl.fr/definition/mercenaire

أثر "الأنترنت العميق" في أمن الدول

The impact of "deep internet" on state security

إعداد

كرار فرحان هاني الطائي

ماجستير / علوم سياسية

العراق

ملخص:

يمتاز الوضع الدولي بسرعة وكثافة التطور التكنولوجي في اغلب الفواعل الدولية سواء كانت على مستوى الدول او غير الدول والنتيجة الطبيعية لذلك اعتمادهم على الأنترنت لما يمتاز به من مميزات كثيره ومساهمات واسعة في مجالات مختلفة، الا أن ذلك سرعان ما أدى الى ضرورة منحه الأهمية الكبيرة لما يحمله من تأثير كبير على الأنظمة والمراكز المعلوماتية التي يتحكم بها عن طريق الأنترنت والتي ما يؤخذ عليها أمكانية تعرضها للاختراق او الأضرار من قبل أشخاصا دول او منظمات تكون غالباً غير معلومة.

الأمر الذي دعى الى ضرورة دراسة أثر الأنترنت في أمن الدول وخصوصاً الجزء المخفي او المظلم منه حيث تدار فيه الكثير من العمليات غير الشرعية او غير القانونية، وهذا ما جعل من أمن الدول عرضة للخطر جراء تبنى بعض الجهات لهذه العمليات التي تستهدف الدول او الأفراد داخل الدول او البنى التقنية الأساسية او غيرها من الاعتداءات الالكترونية.

وبالنتيجة يعرض الأنترنت العميق أمن الدول للخطر المادي والمعنوي فبعض التهديدات تؤثر بشكل نفسي واجتماعيو أصبحت العلاقة بين التطور والتهديدات في المجال الإلكتروني تتناسب طردياً حيث كلما زاد التطور زادت التهديدات فضلاً عن الأنترنت العميق ساحة فارغة من المراقبة والمتابعة يفر بها المجرمون بأفعالهم ويتفقون على تنفيذها بدون اي رقابة او تردد من اي جهة حكومية او دولية فتصاعدت عمليات الاجرام الإلكتروني بشكل كبير في الفترة الاخيرة لأنها مثلت قفزات نوعية في التأثير والاضرار.

الكلمات المفتاحية: **الأنترنت العميق، أمن الدول الإلكتروني، الأمن السيبراني، أمن الفرد، الأمن الدولي.**

The deep impact of the Internet on the security of states

The international situation is characterized by the speed and intensity of technological development in most international actors, whether at the level of countries or non-states and the natural result of this dependence on the Internet for its many advantages and wide contributions in a wide field, but this soon led to the need to give great importance to what it carries Significant influence on information systems and centers controlled by the Internet, which is taken on the possibility of vulnerability to penetration or damage by people, countries or organizations are often unknown.

Which called for the need to study the impact of the Internet on the security of States, especially the hidden or dark part of it, where many of the operations are illegal or illegal, and this makes the security of States vulnerable to the adoption of some of these entities that target operations against States or individuals within States or Technical infrastructure or other electronic attacks.

As a result, the deep Internet puts the security of states at the physical and moral risk. Some threats affect psychologically and socially. The relationship between development and threats in the electronic field is directly proportional. Censorship or reluctance from any governmental or international body, cybercrime operations have increased dramatically in the recent period because they represented qualitative leaps in the impact and damage.

Keywords: Deep Internet, Cyber Securityof states, Cyber Security, Individual Security, International Security

المقدمة:

تعد عمليات التطور التكنلوجية في مختلف المجالات وعولمتها بشكل سريع ومكث فالأداة المتحكمة الرئيسية في كثير من الأنشطة التي تقوم بها الدول في الساحة الدولية وتعتمد كل دولة على بنيتها التكنلوجية لمتابعة تأثيرها ونشاطها في التفاعلات الدولية سواء كان ذلك في وقت السلم او وقت الحرب.

حيث تساند البنى التحتية المتطورة والمعتمدة على درجات عالية من الدقة كل مفاصل القوة وعلى اختلاف جوانبها السياسية او الاقتصادية او العسكرية هذا في بعض الدول وسعي البعض الأخر للحصول عليها بينما يعجز البعض عن مواكبتها، وهذا الامر يشمل كذلك التطور في المجال السيبراني والتنقل في فضاءه من نقطة الى أخرى ومن سلاح الى أخر.

فدفعت خصائص القوة السيبرانية لما تتمتع به من صغر الحجم وقلة التكاليف وسرية الاداء واضرار مؤثرة في مكامن قوة الخصم المركزية الى تبني بعض الدول لهذه القوة بعدما قامت بتجريبها في بعض المناسبات كسلاح الكرتوني مؤثر، ولا تبقى القوة الالكترونية حكراً على الدول فقط وخصوصاً لما يتمتع به الأنترنت من لامركزية السيطرة الى تبني بعض الجماعات او المنظمات او الأفراد كفواعل دولية مؤثرة في الفضاء الإلكتروني فنشطت نتيجة لذلك عمليات وجرائم الكترونية متنوعة وتتنوع باستمرار مادام التقدم مستمر في هذه المجال فكلما كانت هناك قفزات معرفية جديد في الفضاء الإلكتروني انتجت كذلك تهديدات جديدة معها.

كل هذا يحصل في الأنترنت بشكل عام، بينما نركز نحن على الأنترنت العميق او خفي ويسمى ((Deep Web والذي تكون التهديدات فيه على مستوى عالي من الاحترافية لما يتميز به هذا الأنترنت من التقدم في درجات السرية وارتفاع خصائص التخفي جداً قياساً في الأنترنت العادي، فتنشط في هذا الأنترنت المظلم الكثير من الجرائم والتهديدات الالكترونية التي لا يمكن تتبع أثرها ومعالجتها لأنها سرية وغير مقيدة.

الأهمية:

تتبلور أهمية هذا البحث في مجموعة نقاط منها:

1- ان العمليات الالكترونية انتشرت بشكل واسع وان الحوكمة الالكترونية اصبحت اساسية في الكثير من البلدان الامر الذي جعل من الأمن الالكتروني أهمية رئيسية.

2- ترتبط اغلب العمليات الالكترونية في أمن الفرد والذي ينعكس بدوره على أمن الدولة وبهذه الحالة يصبح الأمن الالكتروني مهم لأنه يعرض أمن الأفراد للخطر.

3- ضرورة تقديم مستوى حقيقي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن الالكتروني لكي ترتقي وسائل المعالجة مع تصاعد حده الخطورة.

4- يعد الأمن الدولي أهمية أساسية وعلى مختلف المستويات وبالنسبة لجميع الفواعل الدولية بالنتيجة ضرورة معالجة الأمن الالكتروني وبيان مخاطره خصوصاً ان اغلب اجهزة الاتصال الدولية تعتمد بشكل رئيسي على الأنترنت.

الإشكالية:

والإشكالية التي تدور حول هذا الأنترنت هي (اذا كان الأنترنت العميق ساحة جيدة للاختباء والعمل بسرية عالية وعدم أمكانية ردع واكتشاف مصدر التهديد الا يعني ذلك ان الأنترنت العميق أصبح سلاح بيد كل من يمتلك القدرة التقنية القادرة على تشكيل مجاميع الكترونية تستهدف أمن الدول من غير قيود؟) ولو كان فعلا بهذه الصورة كساحة للتهديد فكيف يؤثر هذا الأنترنت على أمن الدول؟

الفرضية:

تنبع الفرضية من أن وجود فرصة للتهديد يعني وجود جريمة يفصل بيننا وبينها الوقت غير المعلوم من قبل المهدد والذي يحدده القائم بالتهديد فقط واشتق من ذلك الافتراضات الاتية:

1. اذا كان جميع المجرمين يتمتعون بمكان خاص بهم فمن الممكن ان يهدد و تقنيات المعلومات على المستوى العالمي.
2. تعتمد الدول على الأنترنت في الكثير من بياناتها وخصائصها الأمنية وان هذا سوف يهدد أمنها بشكل مستمر مادام المجرم لا يمكن اكتشافه.
3. تترابط جميع مكونات الدولة مع بعضها فتهديد الفرد (مالياً او اجتماعياً او أمنياً) يؤثر بشكل رئيسي على أمن الدولة بالإضافة الى تهديدات السياسية ضد الحكومة او التهديدات الأمنية الأخرى.

المنهجية:

تتبلور في هذه البحث أكثر من مفهوم وأوسع من تأثير فكان المنهج الاستنباطي وسيلتنا لدراسة ذلك التأثير من خلال توضيح مفهوم الأنترنت العميق والانتقال من الكلالى الجزء والمتمثل بدراسة تأثير هذا الأنترنت على أمن الدول بالإضافة الى المنهج التاريخي لوضع الشواهد التاريخية على التهديدات التي حصلت في سنوات ماضية.

المطلب الاول: الأنترنت العميق(المفهوم والسمات):

بعد التطور الذي حصل في مفهوم الأمن على مختلف المستويات الداخلية والاقليمية والدولية من مفهوم ضيق مقترن بالاستخدام العسكري المباشر الى مفهوم واسع يشمل مفاهيم أخرى غير المفاهيم التي تحددها الأدوات العسكرية فقط.

أدى هذا المفهوم الى زيادة كبيرة في مسؤولية الدولة في صيانة وحماية أمنها الداخلي بشكل مكثف من تعدد الهجمات التي قد تتعرض لها من اي جانب قد يكون تهديد في الأمن الاقتصادي او الأمن البيئي او الأمن الانساني او غيرها من الجوانب الأخرى هذا كان قبل بداية الالفية الثالثة، وبعدما اخذت سنين الالفية بالدخول وخصوصاً بعد احداث 11 سبتمبر 2001 تطورت التهديدات واتخذت صور واشكال أخرى مختلفة عن السابق وكان من بينها التهديدات اللاتماثلية والتي تنوعت هي كذلك وصنفت على اشكال مختلفة(جيرمي هارد،2013،ص 102).

وبعد عمليات التنمية والتطور التي حصلت عليها الدول وذهابها الى الحوكمة الالكترونية واستخدامها الأنترنت على نطاق واسع في حفظ المعلومات والبيانات والتعامل بين مؤسساتها بشكل أساسي، دفع ذلك تلقائياً التهديدات الى التطور حيث اصبحت التهديدات الالكترونية متنوعة ومتناغمة مع التطور الذي حصل في التكنلوجيا والاستخدام الاساسي للأنترنت.

ونتيجة الى هذا التطورات نشأة بعض الاستخدامات التي تكون في الواقع قانونية لكنها تحتوي على استخدامات وتهديدات للنظام المعلوماتي ولأمن الدول بشكل كبير ومنها ال(deep web) والتي تمثل أحدى طبقات الأنترنت والتي من الممكن تقسيمها الى (مصطفى الطويل، 2019،ص3) :

1. الأنترنت السطحي: والذي يشكل مانسبته 4% تقريبا من الأنترنت العالمي والذي يتكون من المواقع المتاحة للجميع والتي من الممكن مراقبتها من قبل الجهات الحكومية بكل بساطة .
2. الأنترنت العميق (deep web):ويشكل هذا الجزء 96% تقريباً من الأنترنت والذي يكون على مستويات شديدة السرية ولا يمكن مراقبتها وتتبعها نهائيا من قبل اي جهات حكومية او غير حكومية واستخدم هذا المصطلح في عام 2009 .

3. الأنترنت المظلم (dark web): يشتق هذا الجزء من الأنترنت العميق والذي يحتوي على عمليات يكون هدفها السرية بشكل اساسي وبعيدة عن المراقبة والتجسس وغالبا ما يستخدمها الخارجين عن القانون.

وأول طرح لهذين المصطلحين جاء في عام 2009 عندما تمت مناقشة مصطلحات البحث على الشبكة العميقة جنبا الى جنب مع الأنشطة غير القانونية، في حين كانت مقولة مايكل بيرغمان عام 2001 بان محركات البحث التقليدية لا تحتوي سوى القليل من المعلومات والاكثر يكون في داخلها وبأعماق كبيرة لان هذه المعلومات تكون غالبيتها مخفية او مقفلة داخل قواعد البيانات (علي وديع، 2019، ص3) .

وتشير بعض التقديرات الأولية الى ان الـ(deep web) يتراوح بين 400 و 550 مرة أكبر من الشبكة السطحية ومع ذلك فأن الشبكة العميقة تتزايد بأطراد بمعدل لا يمكن تحديده كمياً (محمد حساحسنة،2016،ص13) .

وللأنترنت العميق(deepweb) العديد من المستويات التي تتدرج في الخطورةوهي كالتالي(محمد حساحسنة،2016،ص15) :

1. المستوى الأدنى: يعتبر هذا المستوى هو الأقل خطورة حيث يحمل بعض البيانات والمعلومات الأكاديمية والحكومية، كما يشتمل على كورسات البرمجة.
2. المستوى المتوسط: يضم هذا المستوى كيفية اختراق الأجهزة والحصول على ما بها من معلومات وصور لابتزاز أصحابها.
3. المستوى الأخير: هو المستوى الأخطر في مستويات الديب ويب، والذي يُطلق عليه الدارك ويب وهو يضم العديد من الجرائم البشعة والتي قد لا يتخيلها عقل الإنسان، كجرائم الجنس والسرقة والقتل بأبشع الصور الممكنة.

وما يؤخذ على هذه التقنيات والمتمثلة في الديب ويب حيث انها تستوعب الكثير من العمليات غير القانونية والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر (KristinFinklea,2017,p10-15) :

1. **الأسواق السوداء:**

مع الأمان العالي للاتصال الخاص بالشبكة المظلمة، تزول المخاوف المعتادة الخاصة بالمراقبة الحكومية، مما يجعل البضائع غير القانونية عادة تجد مكانها في مواقع الأسواق السوداء مع كون أشهرها موقع(Silk Road طريق الحرير) الذي نجح مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي بإيقافه، والسلعة الأكثر رواجاً هي المخدرات بأنواعها، بداية من الأمور البسيطة والمتوافرة مثل

الماريوانا (الحشيش) وصولاً إلى المخدرات القوية مثل الكوكايين .لكن المخدرات ليست الوحيدة التي من الممكن شراؤها، و من الممكن شراء الأسلحة بأنواعها من السكاكين حتى البنادق الآلية والأسلحة الثقيلة أحياناً، كما توجد بعض المتاجر التي تعرض شراء أعضاء بشرية أو حتى خدمات القاتلين المأجورين والجماعات التخريبية (أسراء مرعي،2016،ص 13).

2. **الأحتيال المالي:**

عادة ما تتضمن مواقعالـ (deep web) أرقام حسابات بنكية وبطاقات إئتمانية مسروقة بعمليات الاختراق، بحيث يتم بيع هذه الحسابات بأسعار أقل نسبياً من الرصيد المتوافر فيها وفي بلدان غير بلدانها الأصلية لجعل تتبع من يقوم بالسرقة ومن يصرف المال أصعب من المعتاد، فكون عملية الشراء تتم عبر الشبكة المظلمة فلا يمكن تتبع السارق الأصلي، وكون معظم عمليات البيع تتم لأشخاص خارج البلاد الأصلية للحسابات فتتبع المال يصبح أصعب كونه يتطلب تعاوناً مشتركاً بين البلدان.

3. **مجموعات الاختراق المأجورة:**

المخترقون (Hackers) ينقسمون إلى مجموعات عديدة تبعاً لغاياتهم، فمنهم من يحاول تحقيق الكسب المادي بنشر البرمجيات الخبيثة أو اختراق حسابات بنكية ومعلومات بطاقات الائتمان، أو باستخدام برمجيات الرهينة (Ransom-ware) أو يقومون بالاختراق لأسباب عقائدية أو انتقامية، لكن بعضهم ببساطة يعملون كمرتزقة مأجورين يقومون بأعمالهم حسب الطلب ليلبوا رغبات الزبائن (المجرم المأجور).

4. **غسيل الأموال:**

واحدة من أكثر النشاطات الإجرامية التي تتم بالخفاء هي ما يعرف بغسيل الأموال، هذه العملية تتضمن تمويه مصدر المال الأصلي بحيث يبدو وكأنه أتى من مصدر شرعي او من مصدر غير معروف على الأقل لقطع صلته بالنشاط الإجرامي الذي أدى له، فالأموال المجنية من النشاطات الخاصة بالجريمة المنظمة كالإختلاس وتجارة المخدرات وغيرها عادة ما تتطلب "غسلها" قبل التمكن من أستخدامها، والشبكة المظلمة مكان ممتاز لهذه الغاية(أسراء مرعي،2016،ص 15).

المطلب الثاني: اتساع التهديدات الالكترونية:

وبعد احداث 11 ايلول/ سبتمبر 2001 بعدما أستخدم تنظيم القاعدة الفضاء السيبراني كساحة للقتال مع الولايات المتحدة، اتخذ هذا التهديد وهذا الفضاء يمثل تهديد أمني جديد وبرز بوضوح في عام 2007 من خلال الصراع بين أستونيا وروسيا وفي عام 2008 في الحرب بين روسيا وجورجيا وفي عام 2010 من

خلال الهجوم على البرنامج النووي الايراني بفيروس ستاكسنت ليمثل بذلك النقلة الهامة في التطور ودخول الأسلحة الالكترونية دائرة الصراع في العلاقات الدولية وفي عام 2011 مثلت التكنلوجيا الالكترونية دورها الواضح في ثورات الربيع العربي الذي أعطى المبررات الأساسية لزيادة الاهتمام بالفضاء الإلكتروني والعمليات السيبرانية وبروز محاولات للسيطرة عليها خصوصاً في الولايات المتحدة وبريطانيا (عادل الصادق، 2012، ص 12) .

وخلال الفترة الزمنية الأخيرة وماشهده العالم من تغيير في كافة المجالات وتنامي دور الفواعل من غير الدول وانتشار التكنلوجيا وخصوصاً تكنلوجيا الاتصال والمعلومات والتي انتشرت بشكل غير مسبوق حيث وصلت كثافة التفاعلات الدولية في التكنلوجيا الاتصال والمعلومات الى إن عدد مستخدمي الأنترنت 2،1 مليار مستخدم و2،4 مليار يستخدم الشبكات الاجتماعية و3،146 مليار حساب بريد الكتروني و 5،9 مليار مستخدم للمحمول و بليار فيديو تم فتحة في يوتيوب (نور شلوش،2018، ص 192) .

وهذا ما جعل من اتساع التهديد الإلكتروني ظاهرة موجودة بشكل كبير في العلاقات الدولية ومؤثرة بشكل فعال ويمكن إيجاز الأسباب التي دعت الى أنتشا الأنشطة غير السلمية في الفضاء الإلكتروني بالتالي (نور شلوش، 2018، ص 193):

1. ارتباط العالم المتزايد بالفضاء الإلكتروني بما عمل زيادة خطر تعرض البنية التحية الكونية للمعلومات لهجمات إلكترونية.
2. استخدام الفاعلين من غير الدول للفضاء الإلكتروني لتحقيق أهدافهم وتأثير ذلك على سيادة الدولة
3. انسحاب الدولة من قطاعات الاستراتيجية لصالح القطاع الخاص وخاصة بالمنشآت الحيوية.
4. تأثير مواجهة الحرب الالكترونية على حرية استخدام الفضاء الألكتروني.
5. إشكالية تعامل الدول مع الشركات التكنولوجية متعدية الجنسيات والتي أصبحت تفوق قدراتها مثل مواقع الشبكات الاجتماعية كالفيسبوك وتويتر واليويت وبالذين أصبحوا فاعلين دوليين.

تتصاعد وتيرت التهديدات بشكل متزايد على مختلف الاصعد حيث تتحول بكل سلاسة وسهولة من الهجمات التي يكون هدفها المتعة الى هجمات انتقامية او ربحية حيث يميز ذلك سمات او صفات القائم بالهجوم نفسة وتتنوع الهجمات الالكترونية حسب القائمين بها وتقسم الى (نوران شفيق،2016،ص 40-45):

1. الهجمات التي تقوم بها الدول: وتكون هذه التهديدات غير مباشرة تحت اسم القائم بالتهديد ولا تحاول الدولة اخفاء وإبعاد نفسها عن مسؤولية التهديد، وسرية العمل مهمة جداً لهكذا أعمال لان الدولة لا تريد وضع نفسها في أزمة دولية جراء تبنيها او الشك بدعمها أحد التهديدات الالكترونية، ومثال على

هكذا نشاطات او تهديدات التي تقوم بها الدول هي الهجمات الالكترونية المعقدة التي تستهدف اهداف على درجة كبيرة من الأهمية مثل نظم الاتصالات الدفاعية والتي لابد ان تتم من خلال أجهزة المخابرات التابعة للدول والتي تمتلك من الإمكانيات ما يؤهلها لخرق الأكواد المشفرة الخاصة بهذه الأنظمة.

2. الهجمات التي تقوم بها منظمات غير حكومية: لا تأتي كل الهجمات من الدول فقد تكون بعض الهجمات من منظمات غير حكومية بالرغم من عدم امتلاكها لنفس القدرات التي تمتلكها الدول الا أنها تقوم بتهديدات مؤثرة حتماً، وبعض المنظمات صغيرة تسعى لتحقيق الربح والبعض الأخر يعمل على مستوى عالمي وقد يحظى بحماية ومساندة بعض الحكومات، وأخر أنواع المنظمات هي المنظمات الإجرامية التي تنقسم الى نوعين:

أ- المنظمات الإجرامية التقليدية: والتي تستخدم الفضاء الإلكتروني في القيام بهجماتها التقليدية بالإضافة الى أدواتها الأخرى للجريمة.

ب- الجماعات الإجرامية الالكترونية: والتي تتمثل في المنظام التي يكون مجال عملها الوحيد هو الفضاء الإلكتروني، ومن الأمثلة على ذلك الجماعة الأسيوية والجماعة اليابانية وغيرها من الجماعات وخصوصاً في شرق أوروبا ويكون هدفها في ذلك أما غسيل الأموال او الابتزاز او الاحتيال المالي او قرصنة البرامج او التجسس الصناعي والتي تعود عليهم بالكثير من المكاسب الأمر الذي جعل البعض يقول ان الجريمة المنظمة انتقلت من الواقع الى الفضاء الإلكتروني.

3. الهجمات التي يقوم بها الأفراد: وتنقسم الى:

أ- المبتدئون: يمتلكون قدرات برمجية محدودة وهجماتهم لا تكون معقدة لأنها نابعة من لغة برمجية معروفة او مكتوب بها سابقاً، وهدفها الرئيسي هو المغامرة والأثارة، ومما زاد في خطورتهم ظهور أدوات جديدة التي تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتي أصبحت متاحة في نطاق واسع.

ب-القرصنة: ويكون هدفهم هي محاولة الوصول الى البيانات والملفات والأنظمة المشغلة للحواسيب الألية للعمل على تعطيلها وتدمير شبكات الحاسب الألي من خلال هجمات معقدة ومنظمة، وتختلف الأراء حول خطورتها من اعتبارها خطرة الى عدها مجرد هجمات يكون هدفها الشهرة او المكاسب المالية.

ت-القرصنة السياسية: يقوم بها أشخاص يتمتعون بنشاط سياسي عالي بالإضافة الى مهاراتهم في اللغة البرمجية والقرصنة ليتكون بذلك القرصنة السياسية الجامعة للنشاط السياسي والقرصنة الالكترونية ويكون هدفهم من ذلك لغايات سياسية بالدرجة الأساسية ويستندون على هجمات الحرمان من الخدمة

او يلجئون الى استخدام الفيروسات والديدان، ومن أبرز الأمثلة عنهم هي مجموعة (المجهولين Anonymous) (جون اس،2017، ص12).

4. جماعات الارهاب الإلكتروني: تتشابه هجماتهم مع الهجمات التي تقوم بها جماعة القرصنة السياسية من حيث ان الاثنين دوافعهم سياسية الا ان الاختلاف يكون في نطاق الهجمات فهدف الارهابيون الإلكترونيين هو الحاق الضرر بأهداف تمثل أهمية قصوى بالنسبة للدولة والمجتمع بمختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بينما القرصنة السياسية هي فقط للضغط السياسي دون أحداث أضرار بالغة بالضرورة .

ومن خلال ذلك يتبين ان مستوى ونوع الهجمات يختلف بشكل كبير بين كل فئة وأخرى حسب الأدوات والمكانيات والأهداف والوسائل وهذا ما يجعل من اتساع التهديدات امراً لا يمكن نكرانه، حيث تشير الاحصائيات والتقارير الموضوعية التي تصدرها الجهات المتخصصة في مجال التهديدات الالكترونية ونظم المعلومات الى تصاعد متزايد في الاختراقات وسرقة البيانات والأعداد اليومية للجريمة السيبرانية وملايين البرامج الخبيثة، كما تزايدت الهجمات الالكترونية من معدل (77) هجوماً يومياً في عام 2010 الى (82) هجوماً في عام 2011 اما بخصوص الهجمات ذات التركيب المعقد ففي 2011 تم سرقة 24 الف ملف من وزارة الدفاع الامريكية، بالضافة الى ذلك كانت الهجمات الالكترونية تتراوح بين نسبة 25% هجمات وتهديدات على القطاع العام و15% هجمات على القطاع الصناعي ومن ثم 14 % على القطاع المالي(نوران شفيق،2016،ص 50-58).

في حين تشير التقارير التي أعدتها مؤسسة سيمانتيك لحصر الهجمات الالكترونية في اكثر من 200 دولة واقليم من خلال شبكة سيمانتيك العالمية للاستخبارات، تم إيقاف اكثر من 5،5 مليار اعتداء الكتروني في عام 2011 وهو ما يزيد عن عدد الهجمات الالكترونية في عام 2010 بأكثر من 81% (نوران شفيق،2016، ص 60) .

بالنتيجة ساهمت هذه التطورات في تغير واقع الصراع الدولي من الارض الواقعية الى حرب الكترونية تقوم بها عمليات الحاسوب الألي بعيد عن الأضرار والدماء والاشلاء وهذا ما يحتم علينا الاهتمام في الأمن المعلوماتي بشكل أساسي لان أمن المعلومات أصبح خطر بسبب اللاتماثلية في التهديد التي يتميز بها هذا المجال الإلكتروني.

المطلب الثالث: أثار التهديدات الالكترونية:

تتنوع التهديدات وتتنوع مصادرها الأمر الذي جعل من اثار التهديدات الأمنية الالكترونية واسعة النطاق وعلى مختلف المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية، ومما زاد من هذه التهديدات هي سماتها

التي تميزها باللاتماثلية في التهديد حيث أصبح الفرد يقوم بأدوار كبيرة على نطاق اقليمي وعالمي ويمكن تصنيف التهديدات حسب اهدافها التي ترمي تحقيقها (منى الاشقر،2016، ص56) :

1. التهديدات التي تستهدف الأفراد:

تؤدي التهديدات التي تستهدف الأفراد الى أرباك المجتمع كله وتهدد نسيجة الاجتماعي والاسري بسبب التشهير او اشاعة الاخبار الكاذبة وسرقة الملفات الخاصة بالأفراد ونشرها على الأنترنت، وتتوزع هذه التهديدات بشكل عام الى توزيع محتوى سيئ وسرقة البيانات والسيطرة على الاجهزة الشخصية وتشوية السمعة والتحرش والخداع وسرقة الهوية وانتحال الشخصية وغيرها من التهديدات بالإضافة الى ذلك يمكن القول ان هذه التهديدات ترتكز بشكل رئيسي على استخدام البيانات ذات الطابع الشخصي والمحتوى والاجهزة الشخصية والاطياف على الشبكات الاجتماعية وتترجم هذه التهديدات الى جرائم الاتجار بالبشر ودعارة الاطفال والارهاب على الخط والتحرش والملاحقة والترصد .

2. التهديدات الواقعة على الأصول والممتلكات:

يكون هدف هذه التهديدات بالدرجة الأساسية هو الملكية ولا تقتصر على الحقوق الفردية او الشخصية وانما تطال الجهات الحكومية ايضا اذ انها ترتكز على تدمير الملفات واتلافها وعلى البرامج الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية وذلك عن طريق برامج ضارة يتم نقلها الى الاجهزة بطرق مختلفة.

كما ان توفر المعلومات على الأنترنت وباستطاعة اي شخص الوصول اليها جعل من هذه التهديدات مهنة يقوم بها فرد واحد او مجموعات صغيرة او عصابات منظمة بالإضافة الى ذلك فأن هدف القائمين بالتهديد الوصول الى المؤسسات التجارية او الحكومية على الأنترنت.

3. التصيد:

يكون هذا النوع من التهديدات على ابتزاز او توريط مستخدم الأنترنت وفضح معلومات سرية او ارتكاب جرائم كتبيض الاموال والتعدي على الملكية الفردية وغالبا ما تكون المعلومات المكشوفة هي اسرار صناعية او مالية او تجارية وغالبا ما تتم هذه العمليات عن طريق البريد الإلكتروني ويتم التصيد في نطاق الشركات والمؤسسات المالية بالإضافة الى المدارس والجامعات لأنها تحتوي علي بيانات وملفات شخصية كثيرة خصوصاً في الدول المتقدمة تقنياً.

4. التهديدات التي تستهدف الدولة:

ان التهديدات التي تصيب جميع مفاصل المجتمع هي نتيجة حتمية لتقصير الدولة في مجال معين ويجب عليها العمل لسد هذا الفراغ الذي يتيح للتقنيات الخبيثة التلاعب بأمن المجتمع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بالإضافة الى الجوانب الأخرى.

الأمر الذي جعل الكثير من الحكومات تعمل على سن قانون يعاقب الجرائم والتهديدات الالكترونية لان العبث التقني يتحمل مسؤوليته جميع التقنيين الموجودين في الدولة سواء كانوا يعملون في القطاع العام ام الخاص.

ومن أبرز التهديدات الالكترونية التي تشكل خطرا كبيرا على الدولة ومؤسساتها هي:

أ- التهديد بواسطة التلاعب بالمعلومات.

ب-تهديد حرب المعلومات.

ت-التسلل الى أنظمة البيانات الحكومية واختراق الاجهزة الحكومية التي تدير البنية التحتية والبنية الحرجة.

ث-الرقابة والتجسس على اغلب بيانات ومعلومات الدولة ومؤسساتها العسكرية والمدنية.

ج- الحرب السيبرانية والتي من الممكن ان تشل حركة بعض القطعات العسكرية او اخلال في بياناتها ومعلوماتها او نشر فيروسات او ديدان مضادة كما حصل في الهجوم على المفاعل النووي الايراني في عام 2010.

ح- الارهاب الإلكتروني او الارهاب الجماعي وهذا التهديد واضح بمستوى عال في جماعات الارهاب والتطرف ونشر الافكار المتطرفة.

خ- تسريب المعلومات واختطافها.

د- الاختراق النضالي ومحاولات الانتقام من الحكومة بالأدوات الالكترونية.

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا ان تصنيف التهديدات حسب الاهداف أدى بصورة تلقائية الى فهم الأثار التي تترتب على هذه التهديدات وتبين ان هذه التهديدات تستطيع ان تشكل عائق كبير امام العصب الأساسي للبنى التحتية للدول وكذلك يوضح أهمية بناء أنظمة معلومات وتقنيات رصينة لكي تستطيع مواجهة هذه التحديدات الجديدة والتي تتميز بمميزات لا يمكن السيطرة عليها باستخدام الطرق التقليدية، وتجدر الإشارة هنا الى الهجوم بأحد برامج الفدية على احد ثغرات في الأنظمة التشغيل مايكروسوفت ويندوز في عام 2017 وادى الى اصابة ملايين الحواسيب في 150 دولة في مختلف قطاعات الاعمال وأدى هذا الهجوم العالمي الى توقف عمليات التصنيع وأنظمة النقل والاتصالات وهذا ما يوضح نوع من أنواع الأثار التي تتركها التهديدات الالكترونية على أمن الدول(ميليسا هاثاواي، 2017،ص 39).

المطلب الرابع: أثر الأنترنت العميق على أمن الدول:

يذكر هنري كيسنجر في كتابه النظام العالمي ان الأنترنت اصبح يشكل كل جزء من حياتنا واننا على وشك ان تكون المرحلة (اشياء أنترنيتية) او (انترنيتية كل شيء) وهو يريد من ذلك ان يوضح مدى التداخل والاعتماد على الأنترنت والشبكات في أدارة أبسط الامور اليومية ويذكر ان مستخدمو الهواتف الذكية يقدر عددهم بمليار وانهم لديهم قدرة تحليلية ومعلومات تفوق مستوى الاستخبارات قبل جيل واحد من الان(هنري كسنجر، 2015،ص 433) .

وان اشكال القوة تتغير بتغير التكنلوجيا وقد اضاف الفضاء الإلكتروني الى الاشكال التقليدية للقوة معايير جديدة وطرح مفهوما وشكلا جديداً للقوة تسمى القوة الالكترونية وكان لهذه القوة دور في بلورة مفهوم أنتشار القوة وتعدد الفاعلين الممارسين لها سواء من الدول او من غير الدول مما هدد الدور التقليدي للدول وقلل من سيادتها على اقليمها ولم ينته الأمر عند ذلك وانما ظهرت أشكال جديدة من الأسلحة الالكترونية التي رغم صغر حجمها وقلة تكاليفها مقارنة مع الأسلحة التقليدية الا انها تسبب خسائر فادحة على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وكذلك على المستوى الشخصي والفردي(ايهاب خليفة، 2014،ص 58).

دفع هذا الامر الى اعتبار الأمن الإلكتروني من المسائل المؤثرة بشكل رئيسي على أمن الدول فالدول تتأثر بعمليات الالكترونية التي تقوم بها جماعات الارهاب، والتي تهدد وجود المجتمع على الرغم من عدم اراقتها للدماء او نثر الاشلاء الا انها تسبب خسائر كبيرة حيث من الممكن ان يؤدي الى اخلال توازنها الاستراتيجي في المنطقة من خلال ضربها في أقوى أسلحتها او برامجها التنموية وعلى سبيل المثال لا الحصر الاضرار التي سببها فيروس ستاكسنت في البرنامج النووي الايراني(ايهاب خليفة،2017،ص 133).

بالإضافة الى ذلك لا وما يحمله الواقع السبراني من مخاطر يأتي الأنترنت العميق والذي يتميز بعمق السرية وسهولة التخفي لكثر الاكواد او التشفيرات داخله ليكون بذلك الساحة التي لا تترك اثر لمستخدميها ليضع سمات جديدة يتمتع بها المستخدم (ديفيد بيستشيللو،2019):

1. حماية هويته ومعلوماته.
2. انشاء مواقع على الأنترنت دون كشف هويته او مكان وجوده.
3. تجاوز برامج الحجب المعتمدة في بعض البلدان.
4. تكوين شبكات تبادل معلومات أمنة، وارسال معلومات سرية.

ومن خلال ذلك يتوفر لمستخدم الأنترنت العميق وخصوصاً الذين يرمون الى استخدامها لأغراض إجرامية وإرهابية فيتيح لهم الاتصال بمناصريهم واعوانهم ممن يخشون السلطات في الأنترنت السطحي او

العادي وعلى مستوى مرتفع من السرية، بالإضافة الى جمع المعلومات الكافية التي يحتاجونها في تنفيذ نشاطاتهم في مختلف الجوانب والاماكن الجغرافية (علي وديع، 2019).

ومما يؤثر على أمن الدول بواسطة الأنترنت المظلم او الأنترنت العادي هي الجريمة العابرة للحدود والتي تستهدف نطاق اقليمي او عالمي وتختلف حسب القائمين بالنشاط الإجرامي من تجارة للمخدرات او غسيل الأموال او تبيضها او كذلك المتاجرة بالأعضاء البشرية او دعارة الاطفال او المتاجرة بالأسلحة والتي يكون سببها تنامي الطاقة التكنلوجية للجماعات الاجرامية (ذياب البداينة، 2014، ص 20)، بالإضافة الى ذلك من الممكن ان تشكل كتهديد الكتروني غير متماثل يعمل على زعزعة أمن الدولة بشكل مستمر خصوصاً في الدول التي تعاني من ضعف التقنية وقلة الخبرة في الجرائم الالكترونية(هيلاري كلينتون،2015،ص 135-148).

واظهرت دراسة قدمها الاستاذ(سالم وريد وشين) والتي اختصت في دراسة الفيديوهات للجماعات المتطرفة على الأنترنت العميق والتي تحفز وتقوم بتدريب بعض العناصر المتطرفة كما في الجدول ادنى(ذياب البداينة، 2014، ص 22):

جدول رقم (1) الفيديوهات من الشبكة المظلمة

نوع الفيديو	عدد الفيديوهات	الحجم(MB)	مدة التشغيل
وثائقي	291	91 . 2376	31 : 15 : 35
هجوم انتحاري	22	85 . 122	13 : 09 : 02
قطع رأس	70	95 . 294	03 : 44 : 04
اخذ رهائن	26	8 . 172	13 : 24 : 02
جزية	13	69 . 128	40 : 49 : 02
رسالة	126	91 . 1293	48 : 60 : 44
دعاية	143	98 . 1566	19 : 42 : 23
تعليمات	1	72 . 16	24 : 08 : 00
تدريب	9	49 . 196	12 : 20 : 03
نشرة اخبارية	5	54 . 533	30 : 36 : 02
المجموع	706	83 . 6723	53 : 06 : 122

ويتبين لنا من خلال هذا الجدول ان نشر هكذا محتوى قد قامت به جماعات متطرفة على الأنترنت العميق يساعد بشكل واضح على تجنيد عناصر لهم من خلال استقطاب المراهقين ومحبي المغامرة وتدريبهم على الأسلحة وتغذية فكرهم بمزيد من التطرف وهذا السلوك يجعل من بعض الشباب في الاوساط المجتمعية اشبه بقنابل موقوتة لا أحد يعرف موعد انفجارها لتخلق بذلك فوضى وتدهور على مختلف الاصعدة.

بالإضافة الى ذلك فأن اثر الأنترنت العميق يكون على أمن الدولة من تأثرها بأمن افرادها ومؤسساتها وهيئاتها وبياناتها ومعلوماتها وانظمة الاتصال الخاصة بها التي تكون عرضة للخطر الإلكتروني اذما بقيت الجماعات الارهابية الالكترونية لا تستخدم الأنترنت العميق لعملياتها السرية دون اي رادع.

الخاتمة والاستنتاجات:

يعد التطور التكنلوجي العامل الأساسي في تغير شكل التفاعلات الدولية من خلال التأثير المتزايد على الفواعل داخل هذه التفاعلات فأصبح الفرد فاعل في النظام الدولي من خلال ما يمتلكه من تقنية عالية مؤثرة في الأمن الدولي من خلال امتلاكه او انضمامه الى جماعات الارهاب الإلكتروني.

وكانت الساحة المناسبة لهذه الطاقات والمكانيات الإلكترونية الأنترنت العميق الذي تتم فيه عمليات مخالفة للقانون بشكل سري وبدرجات عالية من الخطورة والتعقيد.

وبعد توضيح مفهوم ومستويات وسمات الأنترنت العميق الأمر الذي أدى نتيجة التطور المعرفي الى اتساع التهديدات الالكترونية والذي أدى تلقائيا الى زيادة اثارها وخطورتها بالإضافة الى أثر الأنترنت العميق في أمن الدول، الامر الذي جعلنا نستنتج مجموعة من النتائج متمثلة في الاتي:

1. ان الأنترنت العميق يعمل في مجال تقني خاص به بعيد عن كل حالات المراقبة والمتابعة.
2. ان الأفراد يلجئون الى هذا الأنترنت انه يتيح لهم أمكانية التخفي والقيام بالأعمال التي تدر عليهم مكاسب قد تكون مالية او انتقامية او غيرها من الدوافع الأخرى.
3. يتضمن الأنترنت العميق حالات كثيرة من الجرائم والتهديدات الالكترونية التي تهدد أمن الفرد والدولة.
4. نتيجة التطور التكنلوجي اصبحت العلاقة بين التطور والتهديدات في المجال الإلكتروني تتناسب طردياً حيث كلما زاد التطور زادت التهديدات.
5. يعرض الأنترنت العميق أمن الدول للخطر المادي والمعنوي فبعض التهديدات تؤثر بشكل نفسي واجتماعي.
6. يكون الأنترنت العميق ساحة فارغة من المراقبة والمتابعة يفر بها المجرمون بأفعالهم ويتفقون على تنفيذها بدون اي رقابة او تردد من اي جهة حكومية او دولية.
7. تتصاعد عمليات الإجرام الإلكتروني بشكل كبير في الفترة الاخيرة لأنها مثلت قفزات نوعية في التأثير والأضرار.

8. الأسلحة الالكترونية دخلت حيز التنفيذ عن طريق الأنترنت العميق او السطحي من خلال تجاربها الناجحة في ثروات الربيع العربي او هجوم الفايروسي على المفاعل الايراني في 2010 والهجوم على مايكروسفت في 2017 الذي اصاب 150 دولة.
9. أمن الفرد الكترونيا يمثل أمن الدولة فأمن الدولة مقترن بأمن الفرد.
10. المعلومات والبيانات الموجودة على الأنترنت مهدد مادام ساحة الأنترنت العميق غير مقيدة وبهذا تصح الفرضية التي تؤكد ان خلو الأنترنت العميق من المراقبة يجعلنا في مواجهة تهدد محتمل في اي وقت.

وبالنهاية يتعين على الدول ان تمتثل جميعها الى نظام أمني متفق علية تساند فيه الدول المتقدمة الكترونيا الدول الضعيفة لكي تبعد عنها شبح التهديدات الالكترونية وهشاشتها امام هكذا تهديدات الا ان هذا الامر يتحتم توفر شرطين اساسيين هما:

1. قبول الدول بمبدأ التعاون المشترك في الأمن الإلكتروني بشكل ودي وغير مصحوب برغبة انتقامية او عدوانية ومبني على حسن نية.
2. تعاون المؤسسات الالكترونية على مستوى العالم وتطوير التكنلوجيا المعلوماتية لردع وابعاد التهديدات عن حياة المواطنين والحكومات.

المراجع:

اولاً:- العربية:

1) اسراء رشاد جبريل مرعي، الجرائم الالكترونيةالاهداف والاسباب طرق الجريمة ومعالجتها، المركز الديمقراطي العربي، مصر، 2016.
2) ايهاب خليفة، القوة الالكترونية وابعاد التحول في خصائص القوة، مجلة اوراق، الاسكندرية، العدد 12، 2014.
3) ايهاب خليفة، القوة الالكترونيةكيف يمكن ان تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت، العربي، القاهرة، 2017.
4) جون إس وأخرون، تهديدات مجهولة المصدر نحو مساءلة دولية في الفضاء الالكتورني، مؤسسة راند، 2017 .
5) ديفيد بيستشيللو، الانترنت المظلم ارض الخدمات المخفية، متاح على الرابط التالي : https : //www . icann . org/news/blog/ar-40-ab4d48-7e57-4a421519-a281dc885920

6) ذياب موسى البداينة، الجرائم الالكترونيةالمفهوم والاسباب، كلية العلوم الاستراتيجية، الاردن، 2014.

7) عادل عبد الصادق، القوة الالكترونيةاسلحة الأنتشار الشامل في عصر الفضاء الألكتروني، سلسلة قضايا استراتيجية، المركز العربي لابحاث الفضاء الألكتروني، 2012.

8) علي وديع حسن، دارك ويب واختلافها عن الديب ويب، متاح على الرابط: https : //dkhlak . /com/dark-web-and-deep-web

9) علي وديع حسن، الشبكة المظلمة، متاح على الرابط التالي : https : //dkhlak . /com/dark-web-and-deep-web

10) محمد مرعب ونبيل حساسنة، الانترنت الخفي والحوسبة السحابية، جامعة الخليل، فلسطين، 2016.

11) مصطفى محمد الطويل، الانترنت المظلم، متاح على الرابط : https : //arabhardware . net/27/06/2016/%D7A%8D%85%9/%D9-%87%9D-88%9-deep-web/%D-dark-web88%9%D/

12) منى الاشقر جبور، السيبرانية هاجس العصر، المركز العربي، القاهرة، 2016 .

13) ميليسا هاثاواي، ادارة الخطر السيبراني الوطني، مركز التميز التعاوين للدفاع السيبراني التابع ملنظمة حلف مشال الأطلسي، 2017.

14) نوران شفيق، اثر التهديدات الألكتروني على العلاقات الدولية دراسة في ابعاد الامن الألكتروني، المكتب العربي، القاهرة، 2016.

15) نورة شلوش، القرصنة الالكترونيةفي الفضاء السيبراني التهديد المتصاعد لامن الدول، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، بابل، المجلد 8 العدد 2 لسنة 2018.

16) هنري كيسنجر، النظام العالمي تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ ن ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015.

17) هيلاري كلينتون، خيارات صعبة، ترجمة ميري يونس، شركة المطبوعات، بيروت، 2015 .

18) كاتيكليماني، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤية متنافسة للنظام الدولي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2013.

ثانياً :- الاجنبية :

1) KristinFinklea , Dark Web, Congressional Research Service,2017.

الأزمة الليبية والمسارات الجديدة للإستراتيجية الأمنية والدبلوماسية الجزائرية

The Libyan Crisis And The New Directions Of The Algerian Security And Diplomatic Strategy

د.عبد الكريم هشام

جامعة باتنة–1، الجزائر

ملخص:

تهدف الدراسة إلى استعراض طبيعة الأزمة في ليبيا و مساراتها ومستوياتها ، و الوقوف على تطورات هذه الأزمة ورصد أبرز أبعادها و تأثيراتها المباشرة على الواقع الأمني في الجزائر، فالارتباط المتشابك و المعقد للأزمة الأمنية في ليبيا يعتبر من التهديدات الأمنية المباشرة بالنسبة للجزائر ، لهذا ستحاول الدراسة تسليط الضوء على كيفية تفاعل الدبلوماسية الجزائرية مع الهواجس الأمنية الناتجة عن الملف الليبي ، و كيف تعاملت الجزائر مع تطور الأحداث ومسايرتها على المستوى الداخلي والمستوى الاقليمي ، مع تسليط الضوء على أهم المبادرات التي طرحتها الجزائر ومستويات تنسيقها مع مختلف الفاعلين ضمن مقاربتها الداعية لاستبعاد الحلول العسكرية والتركيز في المقابل على تقوية مسارات الحل السياسي والسلمي واستبعاد التدخلات الأجنبية في الأزمة الليبية .

الكلمات المفتاحية : الأزمة الليبية ، الاستراتيجية الأمنية ، الدبلوماسية ، التهديدات الأمنية ، التوازن الاقليمي.

Abstract:

The study aims to review the nature of the crisis in Libya and its levels, follow its escalation, and analyze its most important dimensions and levels of its effects on security in Algeria. The complex situation of the security crisis in Libya is one of the direct security risks for Algeria. Therefore, the study will attempt to analyze how Algerian diplomacy interacts with the Libyan security crisis, and how Algeria interacts with the escalation of events at the domestic and regional levels,

Algeria offered many initiatives to coordinate with many actors, based on its approach to excluding military solutions and supporting all political and peaceful solutions, as well as excluding foreign interventions in the Libyan crisis.

Key Words : The Libyan crisis, security strategy, diplomacy, security threats, regional balance.

مقدمة:

تعتبر الأزمة الليبية من أعقد الأزمات التي تشهدها المنطقة المغاربية، نظرا لتداعياتها المختلفة على الأمن والاستقرار في المنطقة عموما وعلى الجزائر على وجه الخصوص، فالوضع السياسي والأمني الليبي دفع بالجزائر إلى البقاء منخرطة لإيجاد حلول لهذه الأزمة، فبادرت بإنشاء آلية دول الجوار الليبي قصد التنسيق بين هذه الدول، كما شجعت المنظمات الدولية و القارية من أجل الانخراط أكبر في الأزمة الليبية لمنع التوظيف الذي تسعى بعض الدول فرضه على الواقع، و الحد من استمرار الانعكاسات السلبية لحالة الفوضى والاقتتال في ليبيا على الاستقرار الإقليمي وعلى أمن دول الجوار.

لهذا فقد تعرض الموقف والدور الجزائري منذ بداية الأزمة الليبية للكثير من الضغط من طرف دول حاولت إضعافه وإبعاد الجزائر عن أي حل مرتقب، خاصة مع دعوتها الصارمة للتوقف عن دعم أطراف الأزمة الليبية بالسلاح، ودفعها باتجاه إنجاح الجهود السياسية ورفضها لعسكرة الحل، لأن تداعياتها ستؤثر بشكل مباشر على الأمن في المنطقة.

يهدف المقال إلى تسليط الضوء على محددات المقاربة الجزائرية في التعامل مع الأزمة الليبية، مع التركيز على تحليل المعطى البنيوي للأزمة ومخرجاتها السياسية والمؤسسية وحتى الأمنية، وكيف ستتعامل الجزائر مع مختلف السيناريوهات المحتملة لمسارات تطور الأزمة في ليبيا؟

لتحقيق الأهداف العلمية للدراسة، سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا: مسارات الأزمة في ليبيا ومستوياتها.

ثانيا: الأطراف الفاعلة وتطورات الأزمة الليبية.

ثالثا: الجزائر كفاعل محوري وحاسم في الأزمة الليبية.

أولا: مسارات الأزمة في ليبيا ومستوياتها:

دخلت ليبيا في أزمة سياسية و أمنية معقدة جدا ، خاصة بعدما تجاوزت البعد الوطني لتصبح أزمة ذات أبعاد إقليمية ودولية ، ولا تزال تعاني ليبيا منذ الإطاحة بنظام القذافي انفلاتا أمنيا وانقساما سياسيا حادا أنتج وجود حكومتين متباينتين في التوجه و حتي في الأهداف ، وما زاد في صور الانفلات الأحداث الامنية التي تهدد بتقسيم للبلاد ، في ظل عدم التوافق داخليا على آلية سياسية لحل الأزمة، و خارجيا بوجود أطراف دولية و إقليمية تحاول توجيه الصراع في ليبيا نحو توجهات وأهداف غير توافقية .

داخليا يظهر الانقسام في تنافس حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا والتي تحظى بدعم أممي برئاسة فايز السراج ، وتراهن عليها الأمم المتحدة كواجهة للعمل السياسي، و كحكومة ممثلة للشعب الليبي دوليا ، و بين الحكومة الليبية المؤقتة جهة الشرق التي تشكلت وانبثقت عن برلمان طبرق في سبتمبر 2014، وتوجد بمدينة البيضاء شرقي البلاد، ويترأسها عبد الله الثني.

زادت حدة الأزمة بوجود العشرات من المليشيات والقوات المسلحة الموالية لأطراف النزاع والمتنافسة فيما بينها ، خاصة بعدما قدم اللواء المتقاعد خليفة حفتر حفتر نفسه باعتباره قائد "الجيش الوطني" و"منقذ" ليبيا من الفوضى، و الذي يلقى دعما سياسيا وعسكريا من طرف الإمارات ومصر .

بالإضافة إلى الحديث عن فاعل آخر في الازمة الليبية وهو مجلس النواب الذي انتُخب في 25 يونيو 2014. وعقدت مراسم تسليم السلطة التشريعية من البرلمان السابق (المؤتمر الوطني العام) بمدينة طبرق في أغسطس/آب 2014.

تتنازع السلطة في ليبيا منذ 2015 سلطتان، حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من الامم المتحدة ومقرها طرابلس وسلطة موازية في الشرق مدعومة من المشير خليفة حفتر. وتم التوصل الى هدنة منذ 12 كانون الثاني/يناير الحالي في المعارك الدائرة على مشارف العاصمة طرابلس بين قوات حكومة

الوفاق برئاسة فائز السراج وقوات حفتر التي شنت منذ نيسان/ابريل 2019 حملة عسكرية للسيطرة على طرابلس.

هذا التسارع في الأزمة الليبية وتعقدها ووجود أطراف كثيرة فاعلة في توجيهها، أدى إلى ظهور تفاعلات معقدة جدا داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى محاولات التعامل مع هذه الوضعية من أطراف دولية وإقليمية فاعلة لحل هذه الازمة.

فقدت شهدت الأزمة الليبية تسارعا غير متوقعا سواء من الناحية السياسية أو الأمنية وأدّى الانقسام السياسي والعسكري لتكريس وضع "اللاّ دولة" وغياب المؤسسات، وبهذا الوضع تمكنت المليشيات والتنظيمات المسلحة من السيطرة على مناطق النفوذ والثروة في البلاد، ما أدى إلى تصدع الوحدة المؤسسية للنظام.

بسبب الطبيعة الأزمة وبسبب معرفة الجزائر بالطبيعة السوسيولوجية والقبلية للمجتمع الليبي فهناك توجس كبير من طرف الجزائر حول الأزمة و تداعياتها ، خاصة مع التطورات الأخيرة ودخول عدة أطراف (كتركيا) التي تتواجد ميدانيا وعسكريا في ليبيا لدعم حكومة الوفاق ، وكذلك المواقف الأخيرة لمصر و الامارات الداعمتين لخليفة خفتر، ودعوة مصر للعديد من زعماء القبائل الليبية وتعهدها بالمرافقة العسكرية و الدعم لهذه القبايل.

كل هذ التصعيد الأمني بدأ يهدد بالانفجار، في ظل عدم قدرة الحكومة الليبية على توفير آليات عملية للتعامل مع الأزمة التي أصبحت " في مستوى " معقد جدا، مما أجبر الجزائر على اتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية ومنها:

- اغلاق الحدود البرية مع ليبيا.
- زيادة عدد العسكريين ونقاط المراقبة على الحدود مع ليبيا، ونشر تعزيزات عسكرية وأعداد إضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود.
- إعلان حالة الاستنفار الأمني على الولايات الحدودية.[1]
- تكثيف النشاط الدبلوماسي سواء على المستوى الثنائي، أومن خلال المشاورات المنتظمة التي تسهر الدبلوماسية الجزائرية على ترقيتها.

[1]– محمد غربي ، إبراهيم قلواز ، " تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الاقليمي و الأمن الجزائري " ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 4, العدد 2 ، جويلية 2014، ص ص 31–32.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21123

ثانيا: الأطراف الفاعلة وتطورات الأزمة الليبية:

1- دول جوار ليبيا: تسعى دول الجوار الليبي التي أصبحت في مرمى تداعيات الأزمة إلى فرض نفسها في معادلة الضغط على أطراف الأزمة والدفع بها نحو تفضيل الحل السياسي، فهي معنية بشكل كبير وحساس بضرورة تجنيب ليبيا سيناريو التدخل الأجنبي الذي يعني انفجار الوضع الإقليمي [2].

لكن ما يمكن ملاحظته أن دول جوار ليبيا المعنية مباشرة بالأزمة الليبية لا تزال لا تتفق على أرضية عمل موحدة حول كيفية التعامل معها، فقد تباينت مواقف كل من الجزائر وتونس عن الموقف المصري حيث تميل مصر مع مشروع المشير حفتر، بينما تفضل الدولتان الأخريان أن تكون لهما علاقات متعادلة بين الطرفين. [3]

لقد احتضنت الجزائر أكبر اجتماع لدول الجوار الليبي في بداية 2020 ضم وزراء خارجية كل من مصر وتونس والسودان والنيجر ومالي وتشاد بالإضافة إلى ألمانيا، هذا الاجتماع يأتي في سياق الجهود الدبلوماسية المكثفة من أجل الدفع بمسار التسوية السياسية للأزمة عن طريق الحوار الشامل بين مختلف الأطراف الليبية.

يأتي الاجتماع بعد أقل من أسبوع على مؤتمرِ برلين، الذي انتهى بالاتفاق على حظر توريد الأسلحة والتوصل إلى وقف إطلاق النار في ليبيا. واتفق المشاركون حول الأزمة الليبية إلى التأكيد على أنه لا حل للأزمة الليبية إلا بشكل سياسي وأن يكون بين الليبيين وحدهم، ودعم وحدة الأراضي الليبية واحترام سيادتها كدولة واحدة موحدة، وإشراك دول الجوار في الجهود الدولية لحل الأزمة، بالإضافة إلى إشراك الاتحاد الأفريقي باعتبار ليبيا عضواً فيه، ورفض التدخلات الخارجية، وكذا رفض تدفق الأسلحة إلى ليبيا.

كما تم التأكيد على ضرورة استئناف العمل مع دول الجوار الليبي وإشراك الاتحاد الأفريقي في هذه المبادرة"، مع مواصلة التشاور والتنسيق من أجل إبلاغ موقف دول الجوار للمجتمع الدولي.

كما حضر وزير خارجية ألمانيا هليكو ماس، بصفة ملاحظ، وقال في تدخله بالاجتماع: «هناك الكثير من التعقيدات، ونحن واعون بخطورة الوضع في البلاد... الصراع لا يزال متواصلا، ولن يتوقف إلا بمحاولة تقريب وجهات نظر الفرقاء». لافتا إلى أن «كل الدول المشاركة في الاجتماع ستسعى لإيجاد

[2]- عبد الحكيم حذاقة ، عقب اجتماعها في الجزائر.. أيّ تأثير لدول الجوار في الأزمة الليبية؟ https://bit.ly/33obMN5

[3] - عصام عاشور ، ليبيا – ملف مفتوح ، https://bit.ly/3gvprWq

حل سلمي للأزمة الليبية»، واعتبر أن «الحل السياسي» سيكون هو «المخرج الحكيم لليبيا» كما أكد هاوس على «أهمية اجتماع الجزائر، لأنه خطوة جديدة بعد قمة برلين نحو حلحلة الصراع الليبي[4].

2- إيطاليا: التي تعتبر ليبيا من " ملفاتها الحيوية " و " الاستراتيجية "، بسب مصالحها في قطاع النفط في الغرب الليبي وخاصة شركة إيني، و تميل ايطاليا لتأييد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، بقيادة السراج. وإن كانت لا تمانع في الاتصال بحفتر اعترافا بدوره في محاربة التنظيمات الإرهابية، وتحسبا لاحتمالات تغير الموقف لصالحه في ليبيا. وقد استضافت مدينة باليرمو الإيطالية يومي 12 و13 نوفمبر 2018 مؤتمرا دوليا، بمشاركة أطراف ليبية من الداخل والخارج، وذلك لمناقشة خطة السلام التي وضعها المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة الذي دعا لإتاحة الفرصة لليبيين لبلورة رؤية مشتركة حول الفترة الانتقالية واغتنامها من أجل التخلي عن استخدام القوة، واعتماد جدول زمني لتحقيق تقدم في توحيد المؤسسات، ثم البدء بالعملية الانتخابية.

3- فرنسا: تعتبر فرنسا اللاعب الأساسي في توجيه المشهد الليبي نحو الحسم العسكري وتدعيمه، وتتلخص رؤيتها في تفضيلها للتدخل المباشروللحسم العسكري للأزمة الليبية لفرض حل سياسي في مرحلة لاحقة ، لكنها فشلت في فرض رؤيتها بسبب فشلها في توفير الغطاء الدولي وافتقادها للدعم الأوروبي أيضا.

مع تحول النزاع في ليبيا من نزاع منخفض الشدة conflit de basse intensité إلى نزاع قوي ومعقد، عبرت خارجيتها من خشيتها من إعادة السيناريو السوري في ليبيا " syrianisation" de la Libye بسبب التدخلات المفتوحة للقوى الخارجية، وخشيتها من تقسيم اقليمي للبلاد، و كذلك عجز الوساطات الدولية.

يتحدث المهتمون بالشأن الفرنسي من المحللين عن انتكاسة قوية للسياسة الخارجية الفرنسية التي فشلت في دمج حفتر في تسوية سياسية شاملة كانت باريس تتخذ مبادرات مختلفة من أجلها، وبالتالي تزويده بورقة الشرعية السياسية.

ففرنسا التي لها استثمارات كبيرة في الجنوب الليبي، فضلا عن اهتمامها بملف الهجرة الشرعية إلى أوربا ، وهي تدعم معسكر المشير حفتر سرا (قائد الجيش الوطني الليبي Armée nationale libyenne (ANL) ، بينما تتخذ موقف التوازن في استقبال السراج على أراضيها باعتباره رئيس الحكومة المعترف بها دوليا Gouvernement d'union nationale (GNA)، اتساقا مع موقف

[4]- جريدة الشرق الأوسط،"دول الجوار الليبي تطالب الأمم المتحدة بفرض تطبيق حظر السلاح "، عدد رقم 15032، بتاريخ 24 يناير 2020 . https://bit.ly/33sHo42

الاتحاد الأوروبي، سعت من خلال عقد مؤتمر في باريس حول ليبيا إلى أن تحافظ على أعلى مستوى من الاتصال الدائم مع الضابط الليبي خفتر، حتى عندما شن هجوما على طرابلس في أبريل 2019.

سعت فرنسا إلى إظهاره كفاعل في النزاع الليبي، و كمحترم لمطالب المجتمع الدولي (تلك التي طرحها مؤخرًا مؤتمر برلين في يناير) ، أو بشكل أكثر تشاؤمًا ، فهو حسب فرنسا أنه يتمتع بميزة مزدوجة تتمثل في امتلاك قوة ذات مصداقية و توجهه "العلماني" [5](*) .

تحاول فرنسا جاهدة التأكيد على أنه لا يمكن إحلال السلام دون الأخذ بعين الاعتبار قطب خليفة حفتر كأحد الفاعلين المهمين في النزاع، والذين تسيطر قواتهم حتى اليوم على ثلث البلد (لكن لا العاصمة ولا حقول النفط).

يمكن من خلال الشكل الموالي رقم (01) توضيح تقسيم المناطق حسب سيطرة كل طرف من أطراف النزاع في ليبيا:

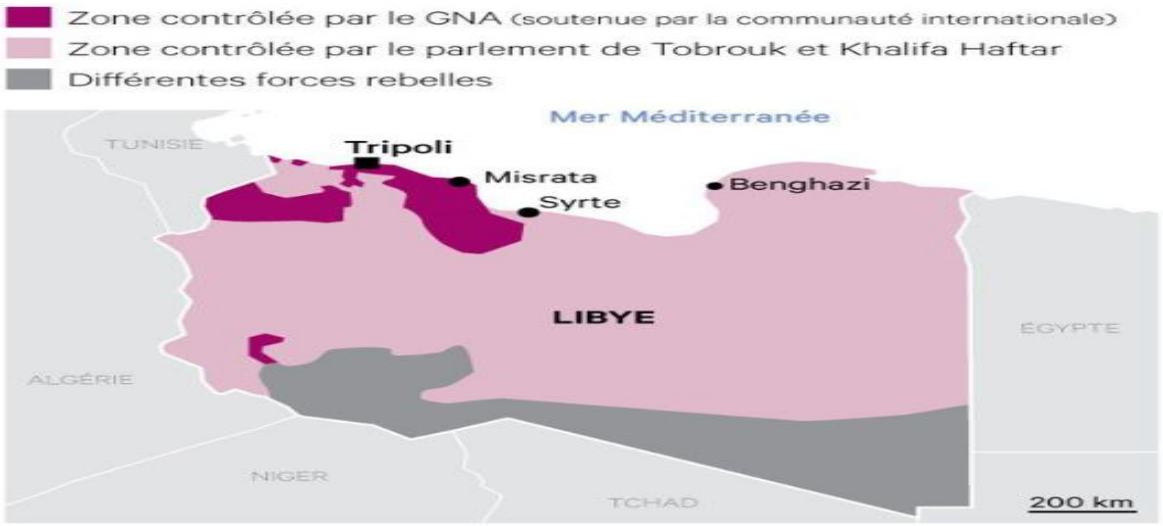

SOURCE : Florian Maussion , Cinq questions pour comprendre la crise en Libye , Journal LES ECHOS , Publié le 19 janv 2020, https://bit.ly/3gs0Wtb

4- الولايات المتحدة: التي ضعف اهتمامها بالمشكلة الليبية، لتركيزها على مشكلة إيران وصفقة القرن، ومع ذلك فقد أوضحت اتصالات الرئيس الأمريكي بالمشير حفتر تقديرا أمريكيا لدوره في محاربة الإرهاب، واعترافا بالمجلس الوطني الليبي وبوجود مليشيات إرهابية في المعسكر الآخر.

[5] - Michel Duclos , « La crise libyenne – le triangle Russie-Turquie-France » , https://bit.ly/2DD5rCk

(*)-، هناك تحقيقا رسميًا أجرته وزارة الخارجية الأمريكية في يوليو 2019 يشير إلى أن فرنسا أدخلت صواريخ مضادة للمخابئ إلى ليبيا ، على الرغم من حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. و هي ذخيرة من نوع Javelin باهظة الثمن ، مما يشير إلى وجود ضباط فرنسيين إلى جانب التحالف المسلح للمشير خليفة حفتر.

أنظر :

Mahmud TURKIA, « Le jeu trouble de la France en Libye », https://bit.ly/2C1NEV4

5- روسيا (وحلفاؤها): تسعى روسيا للتفوق من الناحية الاستراتيجية، ولزيادة تواجدها في ليبيا ، على اعتبار أنها أصبحت من الناحية الاستراتيجية "محور آخر لأنشطته في الشرق الأوسط" ، وروسيا التي لها رؤية مزدوجة في الصراع الدائر في ليبيا فهي ترى حفتر حليفا محوريا لها في الشمال الأفريقي، خاصة في ملف تسليح الجيش الليبي في مرحلة ما بعد الحصار، وإعادة الإعمار بعد تهدئة الأزمة. فضلا عن أهمية نفوذها للشمال الأفريقي كورقة تفاوضية مؤثرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي مع كل من مصر و الامارات و الأردن و المملكة العبية السعودية، تقدم دعما مباشرا للجيش الوطني الليبي، و تتحدث بعض المصادر عن وجود 2500 من المقاتلين الروس في ليبيا للقتال في الميدان تابعين للمؤسسات الخاصة، ومن أهمها " Wagner". [6]، فقد تم ارسال المئات من المقاتلين ينتسبون لتلك الشركات إلى ليبيا، نقلت أغلبهم من دمشق إلى بنغازي عبر أجنحة الشام للطيران وهي شركة طيران سورية خاصة[7].

6- تركيا: يستند التدخل التركي الذي تقوم به حالياً في الشأن الليبي إلى اتفاقات أمنية وقعها أردوغان مع رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، و التي تشمل نقل الأسلحة وتبادل المعلومات والتدريب الأمني وتبادل أنظمة الأسلحة فضلاً عن إمكانية نشر قوات تركية بليبيا لمدة ثلاث سنوات مقبلة وتنفيذ تدريبات مشتركة وإنشاء مكتب مشترك للتعاون في مجالي الدفاع والأمن بين البلدين.

أعطت هذه الاتفاقية لأنقرة المبرر للتدخل، فبدأت أنقرة في تنفيذ بنودها ونقل المعدات والعتاد والخبراء العسكريين، بعد موافقة البرلمان التركي على طلب أردوغان في تنفيذ مهمة عسكرية في ليبيا، رغم العديد من التساؤلات حول مكاسب أنقرة من هذا التدخل في ليبيا؟ وماهي العواقب المحتملة؟

حسب النظام التركي فإن تدخله العسكري في ليبيا يهدف إلى موازنة الموقف بعد إعلان قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر معركة لتحرير العاصمة الليبية، فقامت تركيا بموجب هاتين المذكرتين بتقديم مساعدات عسكرية عاجلة إلى طرابلس، شملت أنماطاً وأشكالاً متنوعة من الدعم بما فيها الخبراء، والتسليح، والمعلومات الاستخبارية، والمشاركة الفعلية في مجريات المواجهات الدائرة، خصوصاً باستخدام الطائرات المسيرة، وبعض القطع البحرية التركية في مياه المتوسط [8]

التدخل التركي في ليبيا عسكرياً بدا فعليا في التغيير من طبيعة الموازين على الأرض، كما كان لهذا التدخل العسكري التركي المباشر دوراً كبيراً في تحقيق تفوق ميداني ومكاسب عسكرية تكفل تغيير موازين القوة وبالتالي دعم المواقف التفاوضية في المسار السياسي؛ فعمقت أنقرة على هذا الأساس تدخلها في المعارك بتقديم منظومات تسليح متقدمة، ونقل أعداد من المقاتلين التابعين لفصائل إسلامية مسلحة

---

[6] - : Florian Maussion, IDEM.

[7]- معهد واشنطن،" نفوذ روسيا في ليبيا يتزايد وحل الأزمة بيد أميركا"، https://bit.ly/30CwBm5

[8]- ليبيا: هل يخوض أردوغان مغامرة وقودها السوريون؟، موقع "بي بي سي"،
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52959311

من سوريا إلى غرب ليبيا [9]. هذا ما دفع لزيادة التوتر بين تركيا والعديد من القوى الفاعلة و التي ترفض تماما هذا التدخل ، فقد عبر الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون عن قلقه من "مخاطر التصعيد" في ليبيا "المرتبطة بتزايد التدخلات العسكرية الأجنبية".

بالنسبة للموقف الجزائري من التدخل التركي، فهو مبني أساسا من المبدأ العام للمقاربة الجزائرية الرافضة في أصلها لأي تدخل أجنبي في ليبيا والداعية لتغليب لغة الحوار بين الفرقاء، لذلك كثفت الجزائر تحركها مؤخرا تجاه الأطراف الفاعلة بالمشهد الليبي، خصوصاً مع تركيا وموسكو.[10]

ثالثا: الجزائر كفاعل محوري وحاسم في الأزمة الليبية:

1. التصور الجزائري حول الأزمة الليبية:

تسعى الجزائر لأن تكون أكثر تواجدا في التفاعل مع الملف الليبي، فهي تقوم بإعادة تفعيل دورها الإقليمي دبلوماسيا من خلال مساعيها ومواقفها الواضحة حول طبيعة النزاع في ليبيا، فأصبح تواجدها من الناحية الدبلوماسية أكثر نشاطا وكثافة، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال دورها كوسيط دبلوماسي بين العديد من الأطراف الفاعلة في الداخل الليبي واستعدادها لاستقبال وقيادة حوار ومشاورات بينهم.

تصر الجزائر دائما على ضرورة أن يكون الحل ليبيا – ليبيا بدعم المجتمع الدولي، كما دافعت عن طرح الحل السلمي للأزمة، ودعوة الفرقاء الليبيين للجلوس على طاولة الحوار. فالمقاربة الجزائرية تقف على مسافة واحدة من كل الأطراف المتنازعة وتسعى إلى إيجاد الحلول السياسية والسلمية لهذا الملف الذي يشكل بؤرة توتر حقيقية داخل الفضاء الإقليمي.[11]

كما أبانت الجزائر عن موقفها الداعم للحوار الداخلي في ليبيا، ولم تدخر أي جهد في سبيل إنجاح هذا المسار، بل أكثر من ذلك وقفت على نفس المسافة من جميع الأطراف الموجودة، دون أي تدخل أو محاولة لفرض إملاءات على الحكومة الليبية، والسعي نحو تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تحقيق الأمن والدفاع مثل مصادقة الجزائر على "ميثاق الإتحاد الإفريقي لعدم الإعتداء والدفاع المشترك" [12].

ترى الجزائر أنّ استمرار الصراع المسلح، خاصة في ظل تدخل أجنبي مكثف ودعمٍ عسكري متعدد الأطراف في ليبيا، لن يؤدي إلا إلى تقويض أكبر للأمنين الليبي والإقليمي. كما ترى ضرورة إشراك جميع الأطراف الليبية في مسار التسوية، بما يضمن عدم عودتهم إلى التمرد والعمل المسلح مستقبلًا[13]، و

---

[9]– المرجع نفسه .

[10]– علي ياحي ، " موقف جزائري "غامض" حيال التدخل التركي في ليبيا " ، https://bit.ly/30B6Pi9

[11]– ياسين بودهان ، الأزمة الليبية تُخرج الجزائر من عزلتها ، https://bit.ly/2BVtQmf

[12]– منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات–الميادين–التحديات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 57–58

[13]– **الجزيرة نت**، " ليبيا.. الجزائر تستقبل عقيلة صالح وحكومة الوفاق ترحب بحل سياسي 'مشروط'"، https://bit.ly/3d3qwCh

الابتعاد قدر الإمكان عن التدخلات الدولية التي باتت من عوامل انفجار الأزمات فى القارة الإفريقية والمنطقة العربية، فى ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات. [14]

لقد تعرض الموقف والدور الجزائري منذ بداية الأزمة الليبية للكثير من التحامل والضغط من دول حاولت إضعافه وإبعاد الجزائر عن أي حل مرتقب، خاصة مع رفضها لعسكرة الحل ، حاولت الجزائر مرارا البقاء منخرطة في إيجاد حلول للأزمة الليبية، فاستمرار الوضع المتأزم ينطوي على أخطار كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي ، غير أن نجاح سيناريو التقسيم ، أو عسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن كل دول الجوار واستقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية .[15]

لمحاولة تجاوز سيناريوهات غير مأمونة حسب المقاربة الجزائرية بادرت بإنشاء آلية دول الجوار الليبي، قصد التنسيق بين هذه الدول، كما شجعت الاتحاد الإفريقي من أجل انخراط أكبر في الأزمة الليبية، ثم حاولت استعادة المبادرة من خلال اجتماع برلين والتحرك والاجتماع بكل الأطراف الليبية بما فيها القبائل الليبية، إلا أن كل هذه المساعي اصطدمت بقوى مقاومة لأي دور جزائري بارز في الأزمة الليبية.[16]

2. الهواجس الأمنية الجزائرية حول الأزمة الليبية:

تمت الإشارة في سياق تناول خلفية الأزمة وتوصيفها إلى بعض أسباب الأزمة، والتي برزت من خلالها مواقف الجزائر حول هذه الأزمة، لا تخرج المقاربة الجزائرية وتصوراتها لحلحلة الأزمة الليبية عن حدود وضوابط ما ترسمه ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، ومبادئ عقيدتها العسكرية؛ إذ لا تخفي الجزائر وفاءها لهذه الثوابت القائمة بالأساس على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول ووحدتها وخيارات الشعوب، والعمل على البحث عن الحلول السلمية والخيارات الدبلوماسية لحل الأزمات الدولية، يمكن تلخيص أبرز هذه الهواجس التي قد تترتب عن النزاع في ليبيا فيما يلي:

- أن يؤدي الصراع لغياب تام للدولة وضعف مؤسساتها.
- انتشار السلاح في البلاد واستعماله خارج الإطار الرسمي.
- الاتجاهات المتناقضة لرسم مستقبل الدولة، بسبب طبيعة التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي.

---

[14]– أميرة عبد الحليم ، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، https://bit.ly/3kk6pEJ

[15] – أحمد سعيد نوفل ، وآخرون ، " الأزمة الليبية إلى أين، تقارير مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن. ، العدد الثالث عشر ، مارس 2017، ص 6.

[16]– محمد عمرون، " المواجهات المسلحة تجرّ الأزمة الليبية إلى مزيد من التعقيد" ، https://bit.ly/2C4gOmy

- تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، مما سيؤدي لإلحاق ضرر بالغ بالحالة الاجتماعية وبالوحدة الوطنية، ويفجر النزاعات القبلية والجغرافية.
- استمرار حالة الاقتتال والفوضى مما سيؤدي إلى الصراع على هوية الدولة من ناحية، وعلى الإمساك بزمام السلطة من ناحية أخرى.
- صراع المصالح الشخصية والقبلية و الجهوية و الفئوية[17].
- فشل الجهود السياسية في تحقيق الوفاق الوطني والتوجه نحو سيناريو عسكرة الدولة.
- التدخل العسكري الأجنبي لم يُثبت يومًا نجاعته في حلحلة الأزمات الداخلية والإقليمية.

وفي أسوء الحالات فسيناريو توجه الأوضاع في ليبيا نحو سيناريو الاقتتال، واحتمالية سقوط طرابلس بين فكي الحرب الأهلية يمثل هاجسا أمنيا يؤرق الجزائر التي تعتبر طرابلس خطا أحمرَ كما عبر عليه بيان الرئاسة الصادر عقب استقبال رئيس الجمهورية لرئيس حكومة الوفاق الوطني بتاريخ 06 يناير/ كانون الثاني 2020، وهو التوجس الذي ستظهر انعكاساته على الأمن بمستوييه الوطني والإقليمي فيما يلي :[18]

- ظهور موجات لجوء غير مسبوقة نحو تونس بالدرجة الأولى، وبدرجة أقل حدة نحو الجزائر.
- تحويل ليبيا إلى حاضنة حقيقية لإرهاب عالمي جديد.
- مضاعفة أعمال التدخل الأجنبي في ليبيا وفي كامل المنطقة.

تقدم الجزائر تصوراتها إزاء هذا الملف على أنها مبنية على تحليل موضوعي، وعلى مقاربة عقلانية بحكم أنها تتقاسم حدودا طويلة جدا مع ليبيا، كما أن الخبراء والمهتمين بالشأن الليبي يعتبرون أن المقاربة الجزائرية هي الأكثر قدرة على فهم التحديات الأمنية الموجودة، والرهانات التي يمكن أن تطرحها فكرة اندلاع حرب في المنطقة.

إن ما يحدث في ليبيا لا يحتمل المزيد من التعقيد، خاصة بعد مستوى التدخل للأطراف الخارجية (التخل التركي المباشر)، ويبقى سيناريو التوجه نحو حرب شاملة بتعقيداتها لن تكون له تداعياته على الداخل الليبي فقط ، بل ستكون له تداعيات أكبر على دول الجوار والمنطقة المغاربية بشكل أكبر.[19]

فضلًا عن ذلك، تعمل الدبلوماسية الجزائرية التحرك على مستوى الفضاء المتوسطي الذي يبقى من أكبر الفضاءات المؤهَّلة للتأثر المباشر بانعكاسات سيناريو التصعيد العسكري المدعوم بقوات عسكرية أجنبية، وهو ما لا يبدو أنه يخدم مصالح دول الضفة الشمالية للمتوسط التي وإن ترغب في استدامة

---

17 – أحمد سعيد نوفل ، المرجع السابق ، ص 14.

18– منصوري لخذاري ، "الرؤيتان الجزائرية والتونسية، للأزمة الليبية "، https://bit.ly/2XD6pFU

19 – ياسين بودهان، "الأزمة الليبية تُخرج الجزائر من عزلتها "، https://bit.ly/33BRHmk

الأزمة الليبية، فإنها تحرص على عدم تجاوزها حدود الانعكاس على ما يحمل التهديد الجدي لأمن أوروبا[20].

تقوم استراتيجية الجزائر الأساسية على تكثيف المبادرات الإقليمية والدولية ، و على دعم الحوار الداخلي في ليبيا، مع تحريك الملف الليبي نحو الحل السياسي والمزاوجة بين الفعل السياسي و الدبلوماسي و العمل الانساني (خاصة مع القبائل الليبية) غير المنخرطة حاليا في الصراع بين أطراف الأزمة والعمل على ابقاءها بعيدة ومحايدة .

كما تعمل الجزائر على لعب دورها التوازني –اقليميا – بالحياد والإيجابية، و توظيف رصيدها الدبلوماسي في التعامل مع الأزمة، للتعامل مع أطراف الأزمة داخليا (حكومة الوفاق) و (الجيش الليبي) ، وكذا التفاعل مع كل الأطراف الخارجية المتدخلة في الأزمة الليبية .

وتسعى الجزائر من خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها[21]:

- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.
- إعادة بناء مؤسسات الدولة واستعادة الحياة الدستورية والمدنية.
- قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر.

الخاتمة:

يمثل الوضع الأمني في ليبيا تهديدا حقيقيا لبنية الدولة الليبية، كما يشكل تحديا أمنيا أيضا بالنسبة لدول الجوار التي تزايد اهتمامها بالمسألة الليبية مع تزايد تشعب مساراتها ووصولها إلى مستويات عالية من التعقيد خاصة مع تعدد الفواعل الاقليمية والدولية وعدم الاتفاق حول آلية توافقية لحسم هذه الأزمة ، فهناك تعارض واضح بين دول تطالب بالحل العسكري (الذي قد يعمق الأزمة أكثر) ، ودول أخرى تطالب بضرورة دعم الحل السلمي و السياسي للأزمة داخليا برعاية دولية أو إقليمية دون تدخل مباشر.

نظرا لهذه التداعيات الخطيرة للأزمة الليبية على الاستقرار والأمن في المنطقة ، بدأت الجزائر بالتعامل بنوع من الجدية مع هذه الأزمة بعد غيابها عن المشهد الليبي منذ سنوات ، فقد حرصت الجزائر

---

[20] – منصوري لخذاري ، المرجع السابق

[21]– زرواق نصير ، " الجزائر والأزمة الليبية "، https://bit.ly/2PuloOd

من خلال دبلوماسيتها جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار جاد ومستدام ، بموازاتها يجب تفعيل المبادرات الإقليمية لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع الأزمة، واستغلال كل الحلول المطروحة (سياسيا واقتصاديا وأمنيا)، و الابتعاد قدر الإمكان عن التدخلات الدولية التي باتت من عوامل انفجار الأزمات فى القارة الإفريقية والمنطقة العربية، فى ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات[22].

تقوم الاستراتيجية الجديدة للجزائر على مجموعة من المبادئ الأساسية:

- التنسيق المتواصل والدائم بين دول الجوار والمنظمات الدولية والاقليمية من خلال طرح المبادرات وتقديم المقترحات حول أفضل الآليات لحل الأزمة الليبية سلميا.
- الابتعاد ورفض المقترحات التي تقدمها بعض الدول بالتدخل عسكريا في ليبيا وحسم الصراع لصالح طرف على حساب الأطراف الأخرى، والعمل على تحييد المبادرات التي تسير في هذا الاتجاه.
- دعم الحلول التي تقدمها الأمم المتحدة والعمل على تفعيل دور الاتحاد الإفريقي لادارة الأزمة الليبية.
- تفعيل أدوار دول الجوار الليبي لأنها المعنية مباشرة بتداعيات هذه الأزمة.
- وقف الأعمال القتالية وتفضيل الحل السياسي، والعمل على إعادة هيكلة النظام السياسي وبناء المؤسسات.
- زيادة فرص سيناريو الحل السياسي كخيار مفضل لما له من نتائج إيجابية كبيرة على الصعيد الداخلي في ظل خطورة البدائل الأخرى.
- ضرورة التزام الأطراف الدولية بمخرجات الاتفاق السياسي داخليا، والتوقف عن تقديم الدعم لأطراف النزاع خاصة الدعم العسكري.

[22]– أميرة عبد الحليم ، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، https://bit.ly/3kk6pEJ

حملة كوهيما– إمفال وأثرها على الجيش الياباني (آذار – حزيران 1944)

The Kohima -Imphal Campaign and its Impact on the Japanese Army (March - June 1944)

أ.م.د. وسام هادي عكار

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بغداد –الكرخ الثانية/ العراق

ملخص:

عُرفتْ حملة كوهيما– إمفال، التي دارتْ رحى معاركها بين القوات اليابانية من جانب والقوات البريطانية– الهندية من جانب آخر، في شمال شرق الهند في الحدود مع بورما، بأنها حملة شديدة الضراوة، لاسّيما وان القيادة اليابانية كانت تهدف منها للانطلاق نحو الهند، إن استطاعت احتلال كوهيما(Kohima)عاصمة ولاية ناجلاند (Nagaland)الواقعة في أقصى الشمال الشرقي الهندي، والتي يحدها من الشرق بورما، وولاية مانيبور(Manipur) في الجنوب وولاية آسام (Assam) في الشمال، واحتلال إمفالImphal) عاصمة ولاية مانيبور، الواقعة شمال شرق الهند والتي تشترك في الحدود مع بورما أيضاً. في حين كانتْ قيادة دول الحلفاء تجد في احتلال كوهيما – إمفال، خطراً كبيراً لا يهدد باجتياح الهند فقط، وإنما يهدد طريق الإمداد إلى الصين وعزله، الأمر الذي يضعف قوتها إلى حد خطير، وربما يؤدي إلى فشل العمليات العسكرية لدول الحلفاء في آسيا كلها.

الكلمات المفتاحية: كوهيما، إمفال، بورما، الجيش الياباني، القوات البريطانية.

Abstract:

The campaign of Kohima-Imphal, whose battles between the Japanese forces on one side and the British-Indian forces on the other hand, was known in north-eastern India on the border with Burma; It was a very fierce campaign, especially since the Japanese leadership was aiming to launch towards India, if it was able to occupy Kohima, the capital of Nagaland state located in the far northeast of India, which is bordered to the east by Burma, and Manipur in the south and a state Assam in the north, and the occupation of Imphal, the capital of the state of Manipur, which is located in north-eastern India that shares borders with Burma as well. The supply route to China and its isolation, which seriously weakens its strength, which leads to the failure of the military operations of the Allied countries in all of Asia.

key words: Kohima, Imphal, Burma, Japanese Army, British Force.

مقدمة:

امتلكتْ منطقة جنوب شرق آسيا (South East Asia)[1]موقعاً استراتيجياً مهماً, ومركزاً لتصدير المواد الأولية فضلا عن توافر القوى البشرية, مما أسهم في خلق قاعدة لاستقدام النفوذ الغربي وبناء إمبراطوراتها فيها، بعد أن جزأت المنطقة إلى مستعمرات، إذ كان التغلغل والنفوذ الغربي مصحوبين بالتنافس والصراع الاستعماري الذي بدأ ينشط مع تطور عجلة التقدم الصناعي على حساب تضاؤل دور تلك المستعمرات السياسي، كما أسهم نشوب الحرب العالمية الثانية وما رافقها من أحداث دولية متسارعة سياسية وعسكرية واقتصادية، وبروز نقاط الضعف في استراتيجياتتلك الدول المتحاربة ومحاولة تدعيمها باستغلال موقع جنوب شرق آسيا ومواردها ضاعف من أهمية تلك المنطقة.

ارتكزتْ إشكالية البحث إلى معرفة آثار تلك الحملة التي عدتْ نقطة تحول في الوجود الياباني في جنوب شرق آسيا أثناء سير الحرب العالمية الثانية، إذ وصفت من قبل عدد من

(*) جنوب شرق آسيا: هي المنطقة الممتد من جزيرة سيلان وشبه القارة الهندية غربا إلى الفِلِبِّين شرقا, ومن الصين شمالاً حتى قارة استراليا جنوباً التي تقترب من تلك المنطقة متقابل جزيرة جاوا الاندونيسية, فهي بذلك تقع بين المحيطين الهندي والهادئ, مما جعلها تسيطر على الطرق الواصلة بين الشرق والغرب, وقد ضمت عدداً من الجزر وأشباه الجزر , وتفصلها سلاسل جبلية وتلال مرتفعة عن البر الآسيوي. للمزيدُ ينظر: Claude A. Buss, Asia in the Modern World, NewYork:The Macmillan Company,1964,p.68.

الباحثين بـ ستالينغراد الشرق(Stalingrd of the East)[1]نظراً لأهميتها العسكرية، بعد أن لقي اليابانيون أسوأ هزيمة برية نزلت بهم في تأريخهم العسكري في العصر الحديث.قُسِّم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة، تطرق الأول إلى الأهمية الاستراتيجية والعسكرية للاحتلال الياباني لبورما سنة ١٩٤٢. ودرس المحور الثانيموقف القوات اليابانية من سير المعارك في آذار 1944. في حين ناقش المحور الثالث والأخير أثر حملة كوهيما– أمفال على الجيش الياباني خلال المدة(نيسان – حزيران 1944).

أولاً: الأهمية الاستراتيجية والعسكرية للاحتلال الياباني لبورما سنة 1942.

أدى تزايد المطامح اليابانية لتوسيع نفوذها في جنوب شرق آسيا، إلى دفع بريطانيا لدراسة أوضاعها العسكرية وترتيب دفاعاتها في مستعمراتها، لأن فقدانها يعني فقدان ثلاثة أرباع ممتلكاتها، وللدلالة على أهمية تلك المنطقة فإنها سميت بـ إمبراطورية بريطانيا في الهادئ (British Imperialistic in Pacific)[2].

وبهذا الشأن، أسهمت التطورات التي حدثت في جنوب شرق آسيا خلال الأعوام(١٩٣٧–1941)، إلى هيمنة القوات اليابانية على مواقع استراتيجية مهمة، وزيادة مساحة سيطرتها داخل الأراضي الصينية، مستغلة ظروف نشوب الحرب العالمية الثانية في القارة الأوربية، فضلاً عن ذلك، مثلتْ تلك الهيمنة تعزيزاً لجهود دول المحور، في وضع الإمبراطورية البريطانية بين فكي كماشة، ألمانية في الساحة الأوروبية، ويابانية في منطقة جنوب شرق آسيا[3].

تقع بورما(Burma)(مينمارحالياً) المُستعمرة البريطانية عشية الحرب العالمية الثانية في الجهة الجنوبية الشرقية للقارة الآسيوية، تشترك بحدود واسعة مع الصين في شمالها الشرقي ومع لاوس لمسافة قصيرة في الشرق، في حين تشترك حدودها الجنوبية الشرقية مع تايلاند(سيام سابقا) لمسافة شاسعة معظمها ضمن بقعة على شكل لسان نازل باتجاه الجنوب حتى ماليزيا(الملايو سابقا)، أما حدودها الجنوبية والجنوبية الغربية فتطلّ على خليج البنغال، أما من

([1]) هو تشبيه بالهجوم الألماني على مدينة ستالينغراد الواقعة جنوب موسكو للمدة من آب 1942– شباط 1943، والذي انتهى بهزيمة الجيش الألماني وتكبده خسائر فادحة وصلت إلى أكثر من 93 ألف جندي، إذ أدت تلك الهزيمة إلى تقوية شوكة دول الحلفاء بوجه دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية. للمزيد يُنظر: روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد،دار المأمون للترجمة والنشر،1990، ص 566.

([2]) لقبت بريطانيا بذلك لأنها تستورد من جنوب شرق آسيا حتى سنة 1940, 90 % من المطاط و97% من الجوت،97% من الشاي و96% من معدن الزنك،89% من الصوف،86% من ملح البارود،71% من الكتان،63% من الأرز. يُنظر:

جودة حسين جودة، جُغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985، ص 283–284؛ حسن السيد أحمد أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية. آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، القاهرة، مؤسسة الثقافية الجامعية، 1974، ص 546.

(3) شيماء عبد الواحد غضبان الأسدي، الموقف الأمريكي من التوسع الياباني في جنوب شرق آسيا(1939–1942)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010، ص195.

الغرب والشمال الغربي فلها حدود واسعة مع الهند(درة التاج البريطاني)، التي كان البريطانيون يستعمرونها أيضاً[1].

تتكون معظم أراضي بورما من مناطق جبلية عالية وعرة تتخللّها وديان عميقة وأدغال وغابات كثيفة، فتح فيها البريطانيون طرقاً محدودة بصعوبة كبيرة، استخدموها لإيصال مساعدات الحلفاء من الأسلحة والأعتدة ومواد الحرب الأخرى إلى الحكومة الصينية بزعامة تشيانك كايشك (Chiangkaishek)[2]، خلال الأعوام(1937–1941)،إذ عززت تلك المُساعدات الموقف الصيني ضد القوات اليابانية التي استولتْ على جزء كبير ومهم من الأراضي الصينية في تلك المدة [3].

وفي ضوء ذلك، أسهم اتساع السيطرة اليابانية في جنوب شرق آسيا المتاخمة للأراضي الصينية إلى إحساس تشيانك كاي شيك(الزعيم الصيني)، بإمكانية انقطاع مساعدات الحلفاء التي كانت تتدفق إليه من الهند عبر بورما، فعرض على بريطانيا تعزيز جيش بورما بقوات من الجيش الصيني تعادل فرقتين، إذ رحب ونستون تشرشل (Winston Churchill)[4] بالعرض، ورغب أن ينفذ الاقتراح بأسرع وقت ممكن. بيد أن القيادة العسكرية البريطانية أهملت استعداداتهم للدفاع عن بورما، لأنها رأت بأن الهجوم البري الياباني على بورما بعيد الاحتمال، مستنداً بذلك إلى تقارير الوكالة البريطانية التابعة للجالية البريطانية في آسيا، وأغلبها تقارير قديمة لا تخلو من الخطأ، فقد أشارت إلى أنَّ بُعد بورما عن اليابان، فضلاً عن وعورة الأرض كونها مناطق جبلية عالية تتخللها وديان عميقة وأدغال وغابات كثيفة، وتعذر القتال في فصل الأمطار ما بين شهري(آيار وتشرين الأول)، سيسهل على بريطانيا الدفاع عنها. كما إنَّ التقرب من بورما بحراً يتطلب من اليابانيين اجتياز بَحري الصين الشرقي والجنوبي، فضلا عن الممر المائي بين سنغافورة وجزيرة سومطرة، أو اختراق الممرات الواقعة بين جزر الهند الشرقية الهولندية للوصول

---

(1) Viscount Kano, "Anglo Japanese Relations : Japanese Public Opinion", Royal Journal Central Asian Society, Vol. XXVII, Part. IV, October 11,1940, P.305.

(2) قائد عسكري وزعيم سياسي صيني، ولد في 31 تشرين الاول 1888، ترأس الحزب الوطني الصيني(الكومينتانغ)عقب وفاة صن يات سين عام 1925,أصبح قائداً عاماً للجيش الثوري فيبكين 1928 وأصبح رئيس للحكومة الصينية , نقل مقر حكومته عام 1949 التي كانت على شفا الانهيار إمام الشيوعيين الى جزيرة تايوان، توفى في 5 نيسان 1975 . للمزيد يُنظر:

The New Encyclopaedia Britannica. Vol. II, Chicago: Encyclopaedia Britannica. Inc.,1976,p.823.

(3) صبحي ناظم توفيق، العمليات العسكرية اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية 1941–1943،ج1، بغداد، مطبعة الإنتصار، 1987، ص147–149.

(4) رجل دولة وسياسي وعسكري بريطاني، ولد في اوكسفورد شاير في انكلترا في 30 شباط 1874، درس في الكلية العسكرية والتحق بالقوات المسلحة البريطانية عام 1894، أنتخبَ نائباً في مجلس العموم البريطاني عام 1900، ومن ثم تقلد منصب وكيل لوزارة المستعمرات 1906 بعدها تقلد مناصب عدة, منها وزيرا للبحرية (1911– 1915) (1917–1918), ثم رشح عن حزب المحافظين فتولى رئاسة الوزراء في (1940–1945) (1951–1955), توفى في لندن في 24 كانون الثاني 1965. يُنظر: محمد يوسف إبراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005، ص 1–37.

إلى المحيط الهندي والاتجاه شمالاً إلى خليج البنغال لإنزال قطعاتهم على سواحل بورما بسبب السيطرة البريطانية على المحيط الهندي وخليج البنغال[1].

وبالمقابل، فأن القيادة العسكرية اليابانية درست موضوع الهجوم على بورما من جميع جوانبه وقررت تنفيذه تمهيداً للاستيلاء على الهند، فقررت مباغتتها براً عن طريق إرضاخ تايلاند عنوةً، لأن نجاح السيطرة على بورما سيؤمن حدوداً مشتركة مع أكبر مستعمرة بريطانية آسيوية وهي الهند، كما يسهم بقطع طريق المُساعدات الأميركية من الأسلحة والأعتدة والمواد التي تتدفّق بإستمرار من الهند إلى الصين عبر بورما، ولاسّيما أن تلك المُساعدات هي التي أوقفتْ حكومة تشيانك كاي شك على قدميها وعززت مقاومتها بوجه اليابان طيلة أربعة أعوام (1937–1941). علما ان الأراضي البورمية كانت تفتقر للموارد التي تتطلبها الحرب بصورة عامة. إلَّا إن وجود النفط في منطقة ينانك يونك(Yankee Unik)، ولو بشكل جزئي فانه مثل سبباً آخراً للتفكير بالهجوم على بورما[2].

وفي هذا الوقت بالذات، دخلت قوات الجيش الخامس عشر الياباني بقيادة الجنرال إيبيدا(Eida) تايلاند في 8 كانون الأول1941من دون مقاومة تذكر، وبعد أسبوع وصلت هذه القوات إلى منطقة قريبة من الحدود البورمية، لتحتل مطار فكتوريا (Victoria) في 16 كانون الأول دون صعوبة ثم مطار ميركوي (Mairkoy)، وباحتلالهما قُطعت المواصلات الجوية بين الهند والملايو[3].

ونظراً للطبيعة الجغرافية الوعرة في بورما، تحركت القوات اليابانية على وفق مراحل لإسقاط حكومتها، فبدأ تحرك الجيش الياباني في كانون الثاني 1942، مسيطرا على خطوط سكك الحديد، ثم احتلت ميناء ومطار مولمين(Molmin) في 8 شباط 1942، بهدف الوصول إلى الحدود البورمية الشرقية، والطريق الرئيس المؤدي للصين وقطع حدودها الغربية مع الهند. ومع مطلع شهر آذار 1942، تحرك الرتل الشرقي الياباني، المؤلف من الفرقة 55 بموازاة نهر سالوين (Salween) لإكمال السيطرة على بورما، مستهدفاً مدينة ماوجي(Mawje) التي تم إخضاعها يوم 30 آذار, وفي يوم 2 نيسان دخل اليابانيون منطقة ينانك يونك النفطية, واستمر الجيش الياباني بالتقدم حتى تمكن من إجبار القوات البريطانية على عبور الحدود البورمية إلى الهند، وعلى أثرها أعلنت القيادة العسكرية سقوط بورما وإخضاعها إلى سيطرة الإمبراطورية اليابانية يوم 15 آيار1942[4].

---

(1) Economic Development and Political Control:Calcutta,1987,p.22..SekharBandyoPadjtyay ,Burma today

(2) حقي عبد الكريم، تاريخ الحرب العالمية الثانية 1939–1945،ج2، بغداد، مطبعة المعارف، 1957، ص 173–174؛ صبحي ناظم توفيق، المصدر السابق، ص 149–151.

(3) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 1, Tokyo: Kodansha, Ltd., 1983,p.221.

(4) Roger W. Shugg, World War II, A Concise History, Oxford: University Press, Washington, 1946),115.

وكان ذلك الإعلان أشبه بالصاعقة التي حلت بالوجود الأميركي قبل البريطاني في جنوب شرق آسيا. لأن انقطاع الطريق البري بين الهند والصين عبر بورما يعني وبشكل كامل منع وصول المُساعدات والمُعدات والمتطوعين إلى الصين، والتي مثلت نقطة ضعف اليابان العسكرية والسياسية. لذلك قررت هيأة الأركان الأميركية تسيير جسر جوي لإيصال المساعدات إلى حكومة تشيانك كاي شيك, حتى وآن كلفهم ذلك ثمناً باهظاً، فقاموا بنقل سبعين ألف ضابط وجندي أميركي بغية أطالة أمد الحرب بين الصين واليابان[1].

ويبدو أن نتائج الانتصارات اليابانية في جنوب شرق آسيا كانتتتعارضمع أهداف ألمانيا، إذ عدّت الأخيرة أن حكومة طوكيو مخطئة في مهاجمة بيرل هاربر (Pearl Harbor)[2]، وضرب المصالح الأميركية في منطقة جنوب شرق آسيا، لأنها عجلت في دخولها الحرب، وعدم الإصغاء إلى مقترح القيادة الألمانية في أن يكون الجهد الرئيس الياباني نحو الهند لتكتمل الكماشة المزدوجة التي حاول الجيش الألماني القيام بها في شهر أيار 1942، إلَّا أنَّ اليابان خالفت ذلك، وضاعفت حربهما في تلك المنطقة دون الاكتراث بمصالح دول المحور[3].

انتهت آخر الحملات العسكرية اليابانية التي استهدفت منذ يوم السابع من كانون الأول 1941 السيطرة على جنوب شرق آسيا، باحتلال بورما في ١٥ أيار 1942[4]. وعليه، تمكنت في ذلك الوقت المثالي الذي لم يتعدى خمسة أشهر من تأسيس إمبراطورية مترامية الأطراف، اكتسبت منها المواد الأولية والسيادة على جزر المحيط الهادئ بشكل مطلق، بقوات لا يتجاوز عددها (400 ألف) جندي، أي خمس القوات اليابانية وبخسارة لم تتجاوز 15 ألف جندي بين قتيل وجريح[5].

وعلى نحوٍ عام، كانتْ مسألة السيطرة على جنوب شرق آسيا ضرورية لمواصلة حركة التوسع الياباني عند نشوب الحرب العالية الثانية، إذ عكستْ خصوصيات الموقع الاستراتيجي والاقتصادي في جزر المحيط الهادئ وبلدان جنوب شرق آسيا، أهمية الأثر

---

(1) W.G. Beasley, The Modern History of Japan, London: The Shenval Press, Third Printing, 1986,pp.258-259.

(2) هاجمت القوات الجوية اليابانية، القاعدة الأميركية في جنوب جزيرة أوهايو، إحدى جزر هاواي جنوب غرب الولايات المتحدة الأميركية في السابع من كانون الأول 1941، إذ أقدمت القوات الجوية اليابانية في الساعة 7,40 من صباح يوم الأحد، بتوجيه ضربة مفاجئة لميناء بيرل هاربر إنتهت في الساعة 9.45 صباحاً، وقد أسفر عن إصابة 49 سفينة من ضمنها تدمير 8 سفن حربية ضخمة وإحراق 150 طائرة وأضرار أكثر من 50 طائرة ، فضلاً عن 2117 قتيلاً ،1300 جريحاً ،960 مفقوداً، أما اليابانيون فقد خسروا 29 طائرة فقط، في حين لم تتعرض قطعهم البحرية إلى أضرارٍ تذكر.

الهيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، ج1،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977، ص 642.

(3) شيماء عبد الواحد غضبان الأسدي، المصدر السابق، ص 196.

(4) عقب ذلك التاريخ تراجع التقدم الياباني في جنوب شرق آسيا، بفعل شدة المقاومة، لاسّيما بعد توحد التوجه العسكري في أوروبا بقيادة الولايات المتحدة الأميركية , وبهذا الصدد ذكر الجنرال فوللر "**أوروبا هي مسرح دائم للحروب الضروس، ولكن هذه الشعوب تترك خصوماتها وتمشي صفاً واحداً ضد الغزاة الآسيويين كلما==هددت كيان آسيا أو مصالح القارة الأوروبية** ". يُنظر: ج.ف.ثفوللر، أثر التسلح في التاريخ، من حروب القرون الوسطى لنهاية الحرب العالمية الثانية، دمشق: دار اليقظة العربية، 1954، ص 134.

(5) المصدر نفسه، ص 136.

الذي تسعى اليابان لشغله، بهدف الاستحواذ على مقدرات تلك المنطقة، كما كشفتْ عن أحد الأسباب الرئيسة لسعي كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لمنافسة اليابان من أجل الحصول على مصادر المواد الخام والأسواق الكبيرة ذات الكثافة السكانية والاستهلاكية العاليتين، الأمر الذيتحولت بموجبه بلدان جنوب شرق أسيا إلى منطقة صراع على النفوذ بين تلك الدول.

ثانياً: موقف القوات اليابانية من سير المعارك في آذار 1944:

لم يكن لدى اليابانيين عندما بدأوا اجتياح بورما سنة2 1942، مخطط أو تصميم للتوغل في تقدمهم داخل الهند، ولكن نجاح حملات الشنديت (Chindits)[1] التي بدأت في شباط– آيار 1942، أثبتتْ أنَّ نهر شيندوين(Shindwin)– غرب بورما– لا يشكل حداً أميناً يمكن الاعتماد عليه أو التوقف عنده. لهذا فأنهم عملوا في ١٥ آذار 1944على البدء بهجومهم، وهو الهجوم الذي حددوا لهُ هدفاً رئيسيًا وهو الوصول إلى وادي نهر ابراهمابوترا(*Brahmaputra*)[2] الهندي، ليتمكنوا من احتلال المطار الذي كان يستخدمه الحلفاء لتوفير متطلبات الصين من الإمدادات العسكرية، بحيث تصبح الصين مهددة بخطر كبير، وكان ثمة احتمال بعيد في أن ينجح اليابانيون في تحقيقه وهو احتلال جزر الهند الشرقية[3].

من جانبهم، يظهر أَنَّ الحلفاء عدوا بورما ميداناً ثانوياً للحرب في جنوب شرق آسيا، حينما وضعوا خطتهم العامة ضد اليابان. لذا احتفظوا فيها بعدد ضئيل من الجنود والعتاد. فضلاً عن ذلك، فأن المنازعات الشخصية والعسكرية والسياسية كانت ظاهرة بين صفوف الحلفاء، حتى أن المراقب للأحداث كان يظن أن كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية والصين تخوض حرباً مستقلة لأغراض مستقلة أيضاً، عشية حملة كوهيما – إمفال.

وبهذا الصدد، نلحظ أنَّ الأميركيون كان أعظم ما يهمهم هو إعادة فتح طريق بورما التي قطعه اليابانيون سنة١٩٤٣، بحيث يستطيعون تزويد الصين بالمساعدات. في حين لم يكترث البريطانيون إلى النشاط العسكري الصيني، لأنهم كانوا منشغلين بتدعيم قواتهم في الملايو وسنغافورة وإبعاد الخطر الياباني عن الهند، وأما تشيانك كاي شك فقد كان مشغولا بالاحتفاظ بسلطته، والاستعداد لتسوية حسابات ما بعد الحرب العالمية الثانية مع ماو تسي تونغ-MaoTse

(1) يُعد القائد العسكري البريطاني اورد تشارلز ونغت (Charles Wingate Orde 1903–1944)، مؤسس وقائد الوحدات الخاصة المعروفة بالشنديت، الذين قاتلوا اليابانيين في بورما عاميّ(1942–1944)، إذ قتل بحادث تحطم طائرة في بورما في آذار 1944. يُنظر: روجرباركنسن ، المصدر السابق، ص 649.

(2) هو احد الأنهار الرئيسة في آسيا، ينبع النهر من بحيرة تالونغ تسو في جنوب غرب التبت، إذ يتدفق عبر منطقة التبت الجنوبية مخترقًا جبال الهميلايا شرق الحدود الهندية – النيبالية، عن طريق الممرات الضيقة وصولاً إلى ولاية أروناجلبرديش (AruṇācalPradeś) شمال شرق الهند ثم يتدفق إلى ناحية الجنوب الغربي عبر وادي أسام قبل أن يصب في خليج البنغال، ويبلغ طول النهر 2900 كم.

(3) نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، 2194 يوما من ايام الحرب العالمية الثانية. يوميات معززة بالصور والوثائق السرية، ج1،بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1994، ص 574.

(Tung)[1]، ولذلك أنصب اهتمامه على كمية العتاد الذي يمكن للحلفاء أن يقدموهالجيشه. كما وأسهمت الخلافات بين قيادات الحلفاء المشتركة إلى تعقد الموقف العسكري أكثر، فبعض القادة يولي المعارك البحرية اهتمامه الأكبر، والبعض الآخر يفضل المعارك الجوية، بينما يميل البعض الثالث إلى العمليات البرية، كل ذلك عمق الخلاف بين القادة العسكريين[2].

وليس من السهل متابعة تاريخ معارك القتال الطويلة والصعبة التي دارتْ رحاها في حملة كوهيما –إمفال، عن طريق متابعة تطور مخططات القيادات اليابانية والبريطانية. فقد كانتْ المعارك تتأرجح بين مد وجزر عبر محيط واسع من الأقاليم المقفرة، إذ كانتْ الأرتال والألوية والفرق تسير في اتجاه ثم تعود وتسير في اتجاه مضاد للأول ويقع أثناء ذلك معارك دموية ضارية بين قوات الطرفين المتحاربين ضمن إطار عمليات منعزلة وفي ظروف غامضة تصعب متابعتها، إذ عمل كل من الطرفين المُتحاربين إلى حشد قواته للدخول في تلك الحملة، كما حدثت مجموعة من المعارك في مناطق متعددة وفي وقت واحد، وبهذا الصدد نلاحظ الانتقال السريع من جبهة إلى أخرى في نفس التأريخ أثناء حملة كوهيما – إمفال.

وضمت القوات البريطانية 120 الف جندي، بما في ذلك مزيج من جنود جوركا (Gurkhas)النيبالية والهنود، بقيادة الجنرال وليم سليم(William *Slim*)[3]، قائد الجيش الرابع، إذ قسمت تلك القوات إلى ثلاثة فرق هي(17،و ٢٠، و 23)، فضلا عن اللواء الخمسين المظلي الهندي، ولواء الدبابات الهندي رقم 254. وبالمقابل، ضم الجيش الياباني ٧٠ألف جندي، بقيادة الجنرال رينياموتاغوشي(Ren'yaMutaguchi 1888–1966)، قائد الجيش الخامس عشر، مُقسمة إلى ثلاثة فرق هي(١٥، و ٣١، و ٣٣)[4]، وأكثر من 6000 جندي من الفرقة الأولى في الجيش الوطني الهندي (IndianNational Army) – INA –[5].

---

(1) ولد في 26 كانون الأول 1893، في قرية شاوشان (Shaoshan)، التابعة إلى مُقاطعة هونان (Hanon– وسط الصين)، من عائلة فلاحية، دخل جامعة بكين عام 1918، تأثر هُناك بالأفكار الشيوعية، أسهم في إنعقاد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الصيني في تموز 1921. قاد ماو المسيرة الطويلة للحزب الشيوعي ونجح في الانتصار على تشيانك كاي شك، أثناء الحرب الأهلية(1945–1949)، فأعلن عن قيام جمهورية الصين الشعبية، وأثناء وجودهُ في السلطة كان لهُ الكثير من الأعمال على الصعيد السياسي والإقتصادي منها مشروع القفزة الكُبرى عام 1958، والثورة الثقافية عام 1966، توفى في 19 أيلول 1976.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 5, p. 111; The New Encyclopedia Britannica, Vol. 4, p. 589.

(2) رمضان لاوند, الحرب العالمية الثانية عرضٌ مصوّر , بيروت: دار العلم للملايين, 1965، ص 560.

(3) ولد عام 1891، خدم في الحرب العالمية الأولى وأحد قادة الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية، وقد حارب في السودان، سوريا، إيران، العراق، تولى القيادة العسكرية في بورما، في آذار 1942 ، إذ كانت تلك الجبهة قد اعتراها اليأس بفعل الهزائم المتكررة على أيدي اليابانيين، ولكن سليم أعاد لهاروحها المعنوية وأعاد تنظيم جيشه وقاده إلى النصر . بعدها اصبح رئيس أركان هيأة الأركان الأمبراطورية في الاعوام (1948–1952) ثم اصبح القائد العام في استراليا عام 1960، توفى عام 1966. يُنظر: روجر باركنسن، المصدر السابق، ص 551.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3, p. 280.(4)

(5) كان الجيش الوطني الهندي قوة مسلحة شكلها القوميون الهنود في عام 1942 في جنوب شرق آسيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، هدفها تأمين استقلال الهند عن الحكم البريطاني، إذ شكل تحالفاً مع الجيش الياباني للتحقيق ذلك الغرض. يُنظر:

Chandrika Singh, The Naga Politics- A Critical Account, New Delhi: Mittal Publication 2004,pp.24-32.

وبدتْ القوات اليابانية تحركاتها من أجل شن حملة كوهيما– إمفال التي سُميت بـ(U-Go) في 4 آذار 1944، بالهجوم على مدينة تيديم(Tiddim) – في الجزء الشمالي الغربي من بورما وهي ثاني أكبر مدن ولاية تشين (Chin)، حيث كانتْ الفرقة البريطانية السابعة عشرة بقيادة الجنرال ديفيد تينانت كوان (David Tennant Cowan) - 9 تشرين الأول 1896– 15 نيسان 1983) تتمركز في المنطقة القريبة من تيديمبمهمة إعاقة تقدم اليابانيين، إذ أفاد كوان من معاركه السابقة في جنوب شرق آسيا، فتوقف عن محاولاته في احتلال المواقع الدفاعية اليابانية أو الاستيلاء عليها بالهجمات المستمرة على امتداد التخوم الحادة من تلال الصين، واقتصرتْ الأعمال القتالية على صدامات متكررة بين دوريات الاستطلاع والكمائن، وقد استخدم مهاراته وحريته الكاملة في التصرف لتنظيم عملياته بهدف تجزئة القوات اليابانية، وبذلك استطاع الصمود لمدة قصيرة من الزمن[1].

بيد أن ذلك الموقف ما لبث أن أنقلب بصورة مباغتة، ففي 6 آذار 1944، بدأ اليابانيون هجومهم، وأخذتْ وحدات اللواء الياباني 214 من الفرقة الثالثة والثلاثون، في تنظيم سلسلة من الأعمال الهجومية على المفارز البريطانية التي كانتْ تحتل جسر ماينبورغ (Mainburg) القريب من مدينة تونزانغ(Tonzang)، الواقعة على مسافة عشرين ميلاً من تيديم، فأرسل كوان إحدى كتائبه لدعم مفارز الجسر، ولكن تعاظم الهجمات اليابانية ما لبثت أن شملتْ قوات اللواء الياباني 214 بكامله، إذ أخذتْ قوات ذلك اللواء في الاندفاع بقوة لتحطيم المواقع الدفاعية البريطانية في تونزانغ التي صمدت لوقت قصير، لكن تطور سير المعركة دفع كوان إلى زج اللواء الثالث والستين في 13 آذار، لكي يضمن ثبات المواقع وضمان السيطرة على المراكز الحيوية والمهمة عند مؤخر مواقع الفرقة السابعة عشرة[2].

وفي الوقت ذاته، شن اليابانيون هجوماً آخر وأخذتْ قواتهم بعبور نهر مانيبور من اتجاه الشرق نحو الغرب وعلى بعد أميال فقط من الجنوب من المواقع البريطانية في تيديم، ثم تابعتْ تقدمها عبر الممرات الجبلية. وكان باستطاعة القوات البريطانية متابعة تحرك أرتال اليابانيين، إلّا أنَّ عدم قدرة دوريات الاستطلاع إجراء تماس مع تلك القوة لمعرفة حجمها، وصعوبة طيران الاستطلاع في الحصول على معلومات دقيقة عن قوة اليابانيين نظراً لتحركها تحت ستار غطاء الغابات الكثيفة، حال دون ذلك[3]. وتوافرت المعلومات لدى قيادة الفرقة البريطانية 17 باقتراب القوات اليابانية من المَعلم التاريخي 109، في ولاية مانيبور على طريق إمفال –كوهيما، والذي يبعد نحو ستين ميلاً إلى الشمال من تيديم، إذ ثمة معسكر بريطاني فيه بعض القناصة

---

(1) Katoch., Op.Cit, p.103.

(2) Rana T.S. Chhina, Last Post Indian War Memorials Around the World, India: United Service Institution of India,2014),pp.35-36.

(3) هيثم الأيوبي، المصدر السابق، ص 143.

والمهندسين وزارعي الألغام من القوات الهندية، فضلاً عن خمسة آلاف عامل غير مسلح كانوا قد توقفوا في هناك أثناء انتقالهم إلى إمفال، فأرسلتْ كتيبة من المدافع الرشاشة لمُساندة القوات الهندية، ونظراً لاستحالة الدفاع عن المعسكر وعن مواقع الفرقة، فقد صدرتْ الأوامر بالانسحاب. وبعد ظهر يوم 14 آذار 1944، بدأ رتل طويل من القوات البريطانية في اختراق الجبال والمرتفعات، إذ كانت الفرقة بكاملها بما في ذلك أجهزتها القيادية وهيئات أركانها تتحرك سيراً على الأقدام. أما وسائط النقل والمركبات فقد تركتْ لنقل المستودعات والذخائر والإمدادات والتموين والجرحى والمرضى. وقد وصل عدد المركبات الناقلة إلى 2500 مركبة، علاوة على 3500 ناقلة لنقل العتاد في الممرات الجبلية. واستطاع ذلك الرتل أن يجاوز في سيره في اليوم الأول مسافة 20 ميلاً وتم أثناء عملية الانسحاب تنظيم تدمير الجسور بعد اجتيازها وزرع الألغام في المعسكرات والمواقع التي تم الجلاء عنها [1].

في غضون ذلك، نجح اليابانيون في متابعة مؤخرات الرتل بحذر كبير ضمن اتجاه تكتيكي صحيح، وذلك بهدف قطع الطريق أمام محور تقدم القوات، مع تركيز القوى وحشدها في مواجهة القوات البريطانية، إذ استطاعتْ القوات اليابانية قطع الطريق في موقعين من المواقع المهمة. الأول كان على مسافة قريبة من تونزانغ حيث قام اللواء الياباني 214، باستدارة حول المفارز المتقدمة البريطانية وأخذ في الاشتباك معها. أما المكان الثاني الذي تم قطع الطريق فيه فكان يقع على مسافة قريبة من مَعلم 109، لذا، أمسى الطريق إلى إمفال مغلقاً في يوم 14 آذار [2].

ونتيجة لذلك، أخذتْ الفرقة البريطانية السابعة عشر بالتعامل فوراً وبفاعلية قوية مع القوة اليابانية التي تمركزتْ عند المكان الأول وقطعتْ الطريق عليها. وفي يوم 16 آذار، بدأتْ قوة الجوركاالهندية بالهجوم على القوة اليابانية المسيطرة على الطريق عند مدينة تونزانغ بدعم من نيران المدفعية الثقيلة، ونجحتْ قوة الهجوم في اختراق المواقع اليابانية والالتحام مع القوة المدافعة عنها، بقتال شرس دمرت خلاله القوة اليابانية تدميرا كاملا، فأصبح الطريق مفتوحاً حتى مَعلم 109 فقط[3].

ومن جانب آخر، تحركتْ وحدات الفرقة 15 اليابانية لاحتلال إمفال، وبدأتْ وحدات الفرقة عبور نهر شيندوين على ثلاثة أرتال، وكان واجبها يتمثل في متابعة التقدم حتى الوصول إلى شمال إمفال، وحصار المدينة وعزلها تمهيداً لاحتلالها. وفي يوم 18 آذار التقتْ الأرتال الثلاثة للفرقة 15 عند أوكهول (Oakhall) التي تبعد خمسين ميلاً من إمفال، في الوقت الذي

(1) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3, p. 281.

(2) نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، المصدر السابق، ص 577.

(3) Chhina., Op. Cit., p. 37.

كانتْ فيه الفرقة اليابانية 31 تقوم بعبور النهر لتتابع تحركها إلى يمين الفرقة 15، وصرح قائد الحملة اليابانيةموتاغوشي قائلاً: "**ما أن يبدأ الالتفاف حتى تسقط إمفال بضربة واحدة، ويتم لنا القضاء على القوة البريطانية المتواجدة على أرض هذه الجزيرة**"[1].

وفي هذه المرحلة بالذات، اشتبكت وحدات من الفرقة اليابانية 31 مع اللواء الخمسين المظلي الهندي وذلك في يوم 19 آذار، قرب مدينة أوكهرول، وبعد قتال شديد تمكنتْ القوات اليابانية من احتلالها في يوم 21 آذار. الأمر الذي نتج عنه محاولة القوات البريطانية اعادة تنظيمها على بعد تسعة أميال جنوبي أوكهرول، واستمرتْ في قتالها بين يوميّ 21 و25 آذار، واضطرتْ بعد ذلك إلى الانسحاب، خاصة بعد أن وصلَلواء المظليين الهنديإلى مرحلة الاستنزاف الكامل، فصدر الأمر إلى بقية اللواء بالانسحاب والتراجع عن طريق إمفال. وتمخض عن تلك المعارك خسائر فادحة من الطرفين، وفي الوقت الذي كانتْ تدور فيه رحى تلك المعارك الشرسة فيأوكهرول وحولها، كانتْ ثمة اشتباكات مماثلة في ضراوتها على بعد عشرة أميال تقريباً إلى الجنوب – الغربي من أوكهرول[2].

وعلى نحوٍ عام، كانت المعلومات الدقيقة عن عدد وإمكانية القوات اليابانية غير متوفرة لدى القوات البريطانية، بيد ان ثمة حقيقتان ثابتتان لابد من الاشارة لهما، الأولى هي إن الفرقة 17 قد أصبحتْ ممزقة وضعيفة، والثانية هي إن إمفال ذاتها غدتْ تحت التهديد المُباشر. وعليه قررتْ القيادة البريطانية زج كل قواتها في بورما، بالمعركة والتضحية بمبدأ ضرورة الاحتفاظ بقوة احتياطية، فأرسلت لواءين من الفرقة 23 بمهمة دعم الفرقة 17[3]. وأخذتْ القوات البريطانية – الهندية، تتدفق من مدينة آراكان(*Arakan*) –غرب بورما– عن طريق الجو، وبدأتْ في تنفيذ عملياتها، ونجحتْ في تطهير الطريق حتى مدينة رانغون(Rangoon)، عاصمة بورما حينذاك، وبذلك أصبح التقدم الياباني من أوكهرول إلى كوهيما–إمفال معرضاً للاصطدام بالمقاومة القوية للمواقع الدفاعية البريطانية[4]. وفي ظل تلك الأحداث رأت القيادة العسكرية الأميركية أن زحف اليابانيين نحو الهند عن طريق حملة كوهيما – إمفال هي محاولة يائسة لصرف الأذهان إلى تلك الناحية، ومعالجة وإنقاذ قاعدتهم الرئيسة في شمال بورما التي أشتدت عليها وطأة القوات الصينية –الأميركية[5].

---

(1) Quoted inToye Hugh, Subhash Chandra Bose: The Springing Tiger, Mumbai:JaicoPublishing House, 1991, p. 184.

(2) William J. Slim, Defeat into Victory, London: Cassels, 1956, pp. 371–372.

(3) هيثم الأيوبي، المصدر السابق، ص 143.

(4) Brett-James, Anthony and Geoffrey Evans, Imphal: A Flower on Lofty Heights, London: Macmillan, 1962, pp. 326–327.

(5) "جريدة الشهاب"، بغداد، العدد 793، 28 آذار 1944، ص 4.

وفي غضون ذلك، تحركت القوات اليابانية من أوكهرول بهدف الوصول إلى خط كوهيما–إمفال واختراقه بمساعدة الفرقة الأولى في الجيش الوطني الهندي، وفي يوم 30 آذار نجحتْ من تدمير الجسر الواقع على بعد 30 ميلاً إلى الشمال من إمفال، وأقامتْ موقعاً دفاعياً قوياً أمكن بواسطته قطع الطريق، وأمست إمفال معزولة عن كل محاور الاتصال البرية الرئيسة بحيث لم يبق لها للاتصال بالعالم الخارجي إلَّا الطريق الضيق الذي يصلها من الغرب [1].

وأخذت القوات المتقدمة من اللواء 37 للفرقة 17 تتحرك بسرعة لمُطاردة القوات اليابانية التي كانتْ تعمل على حصار بعض المفارز الصغرى في مَعلم 109 عند طريق تيديم. لكن الوحدات اليابانية نجحتْ في التسلل إلى الغابات قبل أن تتمكن وحدات اللواء 37 من متابعة تقدمها حتى المنحدر المشرف على معسكر 109، وأخذتْ الوحدات اليابانية في تنظيم سلسلة من المواقع على الطريق الواقع خلف القوات البريطانية. فأصبح لزاماً على الأخيرة أن تتحرك من جديد لتطهير الطريق الذي يصل في نهايته إلى إمفال[2].

وتمكنتْ القوات اليابانية والبريطانية من فرض سيطرتها بالتناوب على طريق تيديم. ولكن الموقف عن المعسكر 109 تزايد خطورة، بفعل تأخر القوات البريطانية في تجاوز المنعطفات، وتعاظم ضغط القوات اليابانية مع اتساع نطاق القصف، بحيث أصبح من المستحيل على القوات البريطانية الاستمرار في الدفاع بطريقة مجدية ضمن حدود هذه المنطقة الغنية بعوائقها والمكتظة بالسكان العزل. إلَّا أَنَّ القيادة البريطانية تمكنت من أخراج السكان بمهارة فائقة عبر الممرات التي تخترق الغابات واختراق مواقع القوات اليابانية حتى وصولهم إلى منطقة عمل الفرقة 23 البريطانية[3]. وبعدها سقط المعسكر 109، في قبضة القوات اليابانية مع كل ما فيه من مستودعات كبيرة وأعداد كثيرة من الآليات والمركبات التي تركتها القوات البريطانية المنسحبة، وعلى أثر ذلك نظم قائد الفرقة 17 الجنرال كوان، هجوماً مضاداً قوياً استطاع بواسطته استعاد المعسكر وإجبار القوات اليابانية على الانسحاب في نهاية آذار 1944 [4].

وعقب ذلك طلب قائد الفرقة 17 مساندة من لواءين من قوة الفرقة 23 بمتابعة مطاردة القوات اليابانية، في حين تابعتْ الفرقة 17 طريقها إلى إمفال، إذ وصلتها يوم 5 نيسان 1944. ونجحتْ تلك الفرقة في المحافظة على قوتها أثناء تنفيذ المراحل الأخيرة من التقدم بفضل الإمدادات التي كانت تصلها من الجو، أما سلاح الجو الياباني فإنه حاول أكثر من مرة التعرض للفرقة 17، لكن هجوم الطيران الياباني لم يكبد القوات البريطانية خسائر كبيرة[5].

---

(1) Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3, p. 280.

(2) رمضان لاوند، المصدر السابق، ص 562.

(3) Robert Lyman, Japan's Last Bid for Victory, Barnsley: Praetorian Press, 2011,p.254.

(4) Lyman., Op.Cit. , p. 132.

(5)"جريدة الرأي العام "، بغداد، العدد 977، 4 نيسان 1944، ص 3؛ " جريدة الشهاب"، العدد 799، 4 نيسان 1944، ص 1.

وعلى جبهة ثانية، حشدت القوات اليابانية قواتهم إلى الجنوب من وادي كاباو (Kabau Valley) شرق إمفال، وشنوا يوم 12 آذار هجوم مباغت، إلا أنه توقف بعد أسبوع من الاشتباكات الدامية، ولكن القوات اليابانية استأنفتْ هجومها مرة أخرى يوم 22 آذار 1944. وعلى الرغم من نجاح القوات البريطانية في ايقاف الهجوم اليابانيأصبح من الواضح خطورة الوضع عند الجبهة الشرقية من إمفال، وزاد من خطورته التقدير الخاطئ لموقف القوات اليابانية، إذ كانتْ القيادة تعتقد إن أقصى ما يمكن لليابانيين زجه في ذلك الإقليم هو لواء واحد من الفرقة 31، ونتج عن ذلك خطأ في تقدير قدرة اليابانيين سواء بالنسبة لاتساع جبهة عملياتهم أو في عمقها، لاسّيما إن القيادة اليابانية قد زجتْ الفرقة 31 بكاملها للقتال في جبهة كوهيما – ديمابور (Dimapur)– أكبر مدينة في لايةناجلاند شرق كوهيما[1].

وفي غضون ذلك، لم تكن القيادة البريطانية تتوقع مثل ذلك التطور في سير العمليات العسكرية، لذا وجدتْ نفسها أمام موقف خطير، فالقوات المدافعة عن كوهيما، وديمابور ضئيلة جداً، وإذا كان يمكن للقوات البريطانية تتوقع احتمال نتائج ضياع كوهيمابيد ان ضياع ديمابور كان يشكل ضربة حاسمة، نظراً لأنها تضم القاعدة الجوية الوحيدة، ومحطة خط سكة الحديد الرئيسة، وذلك يعني إن فقدان السيطرة على ديمابورمن شأنه أن يبدد كل الآمال في إإمكانيةانقاذإمفال، وسيحرم القوات البريطانية من كل فرصة لوضع العوائق أمام تقدم اليابانيين وإعاقتهم عن الوصول إلى وادي براهمابوترا، وبالتالي ستتوقف الإمدادات التي سيتم إرسالها إلى الصين[2].

وإزاء هذاالموقف بعث ونستون تشرشل رسالة إلى القائد الأعلى لقوات الحلفاء في جنوب شرق آسيا لويس مونتباتن (Louis Mountbatten)[3] ذكر فيها " **اعرب رؤساء أركان الحرب عن قلقهم بصدد الوضع في كوهميما – إمفال، ولاسّيما بالنسبة إلى احتياطي الذخائر والمؤن، ونحن نخولك ان تطلب ما تشاء من الطائرات اللازمة للمُحافظة على الوضع، سواء أكانت من الطائرات التي تنقل المعدات إلى الصين أم من أي مصدر آخر، حتى لا تبقى لك عذر إذا فشلت في مسعاك، ويجب عليك ان تحافظ على مهام منصبك في هذه المرحلة الحرجة والخطيرة** " [4].

(1) هيثم الأيوبي، المصدر السابق، ص 143.

(2) "جريدة الشهاب "، العدد 800، 6 نيسان 1944، ص 1.

(3) ولد عام 1900 ، دخل البحرية الملكية البريطانية، عُين مستشار العمليات المُشتركة في عام 1941، أصبح القائد الأعلى لقوات الحلفاء في جنوب شرق آسيا في آذار 1942، وكانت مهمته الأساس منع تقدم اليابان نحو الهند واسترجاع بورما، ثم عُين بمنصب نائب الملك في الهند والحاكم العام في الهند حتى عام 1948، ثم رئيس أركان الدفاع البريطاني للمدة (1959–1965) وتوفى إثر عملية اغتيال بتاريخ 27 آب عام 1979 في أيرلندا. يُنظر: روجر باركنسن، ج2، المصدر السابق، ص 425–426.

(4) ونستون تشرشل، مذكرات ونستون تشرشل، ج2، بغداد: منشورات مكتبة المنار، د.ت، ص 207.

وفي ضوء ذلك، أمر مونتباتن من الجنرال سليم دعم القوات البريطانية بزج لواء الخمسين المظلي الهندي، ولواء الدبابات الهندي رقم 254. فضلاً عن ثلاثين طائرة داكوتا من أصل الأسراب الثمانية المخصصة لنقل الإمدادات للصين، إذ كانت تتكون من(أربع أسراب بريطانية، وأربع أسراب أميركية)[1]. وتحركت القوات البريطانية– الهندية لدعم جبهة ولاية آسام التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من الهند، والتي يحدها من الشرق ولايتا ناجَلاندومانيبور اللتان تفصلانها عن أراضي مينمار ، وفي يوم 24 آذار 1944، وصلتْ تلك القوات إلى ولايةآسام، إذ كان تحويل قسم من الجهد الجوي المخصص للصين هو العامل الحاسم في توفير قدرة الحركة والوصول إلى الولاية في الوقت المناسب. وبذلك أمكن معالجة الخطأ في تقدير الموقف، بالسرعة في تنفيذ التحرك. وأُعيد تنظيم قوات جبهة آسام بعد أن دعمتْ بقوات كافية حتى تستطيع مجابهة ضغط القوى اليابانية المستمر، وأُعيد توزيع الواجبات على فرق الجبهة المختلفة بما يتناسب وقدراتها[2].

ثالثاً: أثر حملة كوهيما– أمفال على الجيش الياباني (نيسان – حزيران 1944)

أفاد الطرفان الياباني والبريطاني من مدة الهدوء لإعادة التنظيم حتى أستكمل كل طرف استعداداته، إذ درس الطرفان أخطائهما في تقدير قوة الآخر، ومضى الأسبوع الأول من نيسان 1944، والموقف على جبهة آسام لازال خطراً بفعل استمرار ضغط القوات اليابانية على تخوم سهل إمفال[3]. وفي الوقت نفسه، فأن القوات اليابانية برغم كل ما تكبدته من خسائر، فإن أي إضاعة للوقت لم تكن في صالحها، لاسّيما وأنها لا تستطيع احتمال حروب الاستنزاف الطويلة، وكان الثمن الذي دفعه اليابانيون أعدادا منالقتلى والجرحى يزيد كثيراً على ما هو متوقع. فضلاً عن ذلك فأن طيران الحلفاء في تلك المدة بذل أقصى جهد ممكن تحقيقه، سواء من أجل السيطرة على سماء المعركة أو من أجل نقل متطلباتها من القوات والأعتدة، أثبتتْ المعارك إن عمليات النقل الجوي هي الحل العملي للتغلب على الصعوبات في الجبهات الواسعة والعميقة وفي المناطق الصعبة[4].

ونظراً لأهمية ديمابور، فقد تم تركيز الجهد عليها، وتم إرسال لواء لحمايتها في منتصف نيسان، كما أعطيت كوهيما الأفضلية الأولى في سُلم العمليات، إذ حصل الجنرال وليم سليم على إمدادات كبيرة من الذخائر والمواد التموينية[5]. لذا صار موقف جبهة الحلفاء في آسام متوازناً قدر المستطاع، ونظراً لما اصبح عليه موقف الطرفين المتصارعين، فإنه لم يعد بالإمكان

---

(1) Slim., Op. Cit. , p. 373.

(2) James., Op. Cit., p.330.

(3) "جريدة الشهاب "، العدد 802، 9 نيسان 1944، ص 4.

(4) المصدر نفسه، العدد 803، 10 نيسان 1944، ص 4؛ "جريدة الرأي العام "، العد 981، 11 نيسان 1944، ص 3.

(5) جريدة الرأي العام "، العد 985، 17 نيسان 1944، ص 1.

الوصول إلى نصر حاسم. ولهذا كان من الطبيعي أن يتعرض كل طرف للخسائر الفادحة في الاشتباكات المستمرة حتى وصلتْ الفرقة اليابانية 33 في نهاية شهر آيار إلى مرحلة الاستنزاف الكامل، وقد أظهر الجندي الياباني في تلك المعارك المتواصلة روحاً معنوية عالية وكفاءة قتالية جيدة.

وأسهم إعادة التنظيم المستمر للقوات البريطانية وتوفير المتطلبات الضرورية في جعل موقف البريطانيين أفضل من موقف اليابانيين، لاسّيما وإن ميزان التفوق في القوى والنقل اصبح لصالح البريطانيين منذ بداية شهر حزيران 1944، لذلك أصبح باستطاعة تلك القوات الانطلاق من مواقع الدفاع إلى الهجوم، فأصدرمونتباتتأوامره في 8 حزيران 1944 لمعاودة فتح طريق كوهيما في موعد لا يتجاوز منتصف شهر تموز، وإبعاد كل خطر ياباني يتهدد الجبهة. ووجد الجنرال سليم إن ذلك الموعد يزيد على ما كان يتوقعه، لذا طالب بتركيز الجهد على إعادة السيطرة على كوهيما، فوضع مخططاً للعمليات بحيث يتم دفع بعض القوات من جبهة سيام مع مدفعية الجيش الرابع كقوة ضاربة رئيسة تدعمها الدبابات لتنفيذ واجب التقدم على محور طريق إمفال.

كما وطلب سليم من لواء الدبابات الهندي رقم 254، التقدم بسرعة وبصورة متوافقة مع تقدم القوات البريطانية، بحيث تستطيع توفير الحماية لتلك القوات وقطع الطريق أمام كل محاولة تقوم بها القوات اليابانية للانسحاب، فضلاً عن تنفيذ المزيد من عمليات الاستنزاف حيال القوات اليابانية والتقدم حتى أوكهرول[1].

وكانتْ القيادة البريطانية تأمل في أن تتمكن من إرغام اليابانيين على التراجع بعيداً بهدف تحقيق النصر عليهم. وكان من السهل تنفيذ مثل تلك العملية في إقليم غير ذلك الإقليم الصعب الذي تغطيه الغابات والتلال والطرق الضيقة، فضلاً عن هبوب الرياح الموسمية وما يرافقه من غيوم كثيفة وأمطار غزيرة شكلت مصاعب جمة أمام تطوير عمليات القوات بسرعة. في الوقت نفسه، رأت القيادة اليابانية بأنه باستطاعتها تكليف وحدات صغيرة من حرس المؤخرة للقوات اليابانية إعاقة تقدم القوات البريطانية بنجاح، بينما تقوم التشكيلات اليابانية الكبرى بالانسحاب بعيداً عن المعركة، إلَّا أنها ستترك للبريطانيين الكثير من متاعها ومعداتها[2].

وفي غضون ذلك، أنجزتْ القوات البريطانية بعض عمليات التطهير في يومي 6 و7 حزيران 1944، واستأنفتْ تقدمها نحو معسكر 55 على طريق إمفال. ووقع قتال عنيف مع مفارز حرس المؤخرات اليابانية، إذ كان أمر مجابهة الصعوبات قد أصبح من الأمور العادية في عمليات القوات البريطانية، فكان على المهندسين والفنيين المُشاركة مع القوات المتقدمة لإزالة

(1) نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، المصدر السابق، ص 582.

(2) James., Op. Cit.,p.400.

أثار الدمار مع رفع عدد كبير من الألغام إلى جانب إقامة جسرين كبيرين. وكان من حسن حظ البريطانيين إن القوات اليابانية عند تدميرها الجسور كانتْ تهمل الدعامات والركائز مما كان يجعل عملية إقامة الجسور العسكرية سهلة نسبياً[1].

وكانتْ أول مقاومة جدية لليابانيين عند مدينة منيسفيما(Menesvima) بالقرب من إمفال، فقد تركتْ القوات اليابانية مفرزة من حرس المؤخرة لإعاقة تقدم القوات البريطانية، وكانتْ تحيط بالموقع حقول الألغام وتحميه المدفعية وتتشابك أمامه نيران الرشاشات الثقيلة، وإزاء ذلك، توقفت وحدات الهجوم البريطانية أمام ذلك الموقع الدفاعي، ثم اضطرتْ إلى التراجع قليلاً في مساء يوم 8 حزيران، بفعل تزايد ضغط القوات اليابانية. وفي اليوم التالي نظم البريطانيون ضربة قوية جانبية ضد الموقع الياباني، ولكن الغابات الكثيفة والضباب والأمطار أضعفتْ القوة الهجومية البريطانية وإعاقتها عن الوصول إلى هدفها، فقامتْ باحتلال تل يماثل التل الذي كانتْ تتمركز عنده القوات اليابانية[2].

وتمكنت القوات البريطانية بإعادة تنظيم هجومها بتنفيذ عملية ناجحة يوم 14 حزيران 1944، إذ أُبيد عدد كبير من أفراد القوات اليابانية أثناء تراجعهم عن التل، وتمكن البريطانيين من السيطرة على أربعة أميال أُخرى من الطريق، وعند ذلك حدث تأخر جديد بسبب تدمير اليابانيين للجسر الذي كان من المقرر أن تعبر منه قوات الهجوم. وكان ذلك التأخير إلى جانب مجابهة مفرزة أُخرى من وحدات مؤخرات القوات اليابانية، هي من أهم العوامل التي ساهمت في أعاقة التقدم بحيث لم تتمكن القوات البريطانية من تجاوز أكثر من أميال قليلة فقط، وأمكنها حتى مساء يوم 16 حزيران التوقف على بعد ميل واحد فقط من موقع (ماو–سونغ–سانغ-Mao-sung-sang) الذي كان يُمثل النقطة الفاصلة بين كوهيماوإمفال، وكان يضم أعلى خطوط الانحدار المتوجهة بشكل حاد وبزاوية قائمة نحو الطريق[3].

كانتْ المعلومات المتوافرة للبريطانيين، تشير كلها إلى إن القيادة اليابانية كانتْ مصممة على الاحتفاظ بذلك الموقع القوي جداً في محاولة أخيرة لإيقاف تقدم القوات البريطانية وأعاقتها من الوصول إلى إمفال، وبهذا الصدد، نجحتْ القوات اليابانية في استخدام منيسفيماكموقع لتأخير تقدم القوات البريطانية أياماً عديدة، أما في(ماو–سونغ–سانغ)، فقد جهر اليابانيون دفاعهم لمعركة حاسمة. وفي يوم 17 حزيران انطلقتْ المدفعية البريطانية في قصف المواقع اليابانية بشكل مكثف ومركز، واستمرتْ عمليات القصف مدة طويلة، في حين كانتْ القوات تتحرك ليلا للقيام بحركة التفاف مزدوجة ضد جناحي القوات اليابانية الأيمن والأيسر، إذ بوغتتْ القوات البريطانية مباغتة تامة عندما وجدتْ إن المواقع في(ماو–سونغ–سانغ) خالية من كل مقاومة

---

(1) Lyman., Op.Cit. , p. 134.

(2) Norman Franks, The Air Battle of Imphal, London; William Kimber, 1985, p. 20.

(3) Peter Ward Fay, The Forgotten Army, Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993, p. 273.

يابانية وكانت تلك هي المرة الأولى في معركة بورما والتي يستلم فيها موقع ياباني للقوات البريطانية دون قتال أو مقاومة[1]. ويُعد ذلك العمل من الأعمال الخداعية الجيدة التي تفنن اليابانيون في استخدامها. ومع ذلك، اندفعتْ القوات البريطانية يوم 18 حزيران بأقصى سرعة لها في تعقب القوات اليابانية المنسحبة، ونجحتْ في قطع 14 ميل في يوم واحد. ولكن بعد ذلك الاندفاع لم تلبث أن توقفتْ، بفعل تدمير الجسور تدميراً تاماً وضرورة عمل المهندسين لإعادة بناء الجسور في مدة زمنية غير قصيرة[2].

ومن جهة ثانية، كانتْ الفرقة 17 تتقدم إلى الشرق من الطريق بحيث إنها لم تلق في البداية مقاومة كبيرة، وأمكن لها عن طريق الاستمرار في ضغطها القوي على القوات اليابانية المتراجعة للاستيلاء على ما تركه اليابانيون من المدفعية ومدافع الهاون والمعدات المختلفة. وفي يوم 6 حزيران أمكن إعادة التماس مع اليابانيين على بعد عشرة أميال إلى الجنوب الشرقي من كوهيما. وفي ليل 7–8 حزيران قامتْ القوات بعدد من الهجمات الثانوية والضعيفة على المواقع اليابانية في منحدرات كيلريما(Killrima) الواقعة على بعد أميال فقط نحو الشرق. وبعد عدد من المعارك والهجمات بين التلال، انطلقتْ مجموعة وحدات عسكرية في استمرتْ عدة أيام عبر الممرات الضيقة في الغابات الكثيفة لتطويق القوات اليابانية[3].

نجحتْ القوات اليابانية في تأخير تقدم القوات البريطانية حتى يوم 13 حزيران، إذ تم استئناف التقدم من جديد، وفي يوم 16 حزيران وصلتُ الفرقة 17 إلى هدفها، وقطعتْ طريق الإمداد الرئيس للقوات اليابانية، وهو الطريق الممتد من الشرق إلى الغرب بين كوهيما و(ماو – سونغ –سانغ)، وفي يوم 17 حزيران وقعتْ معركة ضارية على بعد ميل واحد من ماو–سونغ ، إذ نجحتْ الفرقة 17 بفضل تلك العملية في إرغام القيادة اليابانية على اتخاذ قرارها بإخلاء الموقع التي كان من المقرر لهُ أن يصمد لمدة طويلة في مواجهة القوات البريطانية المتقدمة. وعقب استكمال الفرقة 17 واجبها المباشر، طلب منها إعادة تنظيم قواتها في ماو سونغسانغ والانطلاق للعمل بعد ذلك كمفارز استطلاع قتالية على الطرق الباقية التي لازالتْ القوات اليابانية مسيطرة عليها، ومتابعة وحداتهم الممزقة والضائعة في متاهات الأدغال[4].

كان خط الإمداد الرئيس للفرقة 17 على بُعد 12ميل، وكان الوصول إليها يتطلب السير فوق شريط متعرج من الأراضي الطينية الموحلة، والتي كانت حتى سيارات الجيب تنزلق فقها وتتأرجح، أو تغرز بعجلاتها في الطين، ولم يبق من وسيلة لتوفير الإمدادات إلا البغال. وكانتْ أرتال لواء المهمات الخاصة من الفرقة 23، تندفع طوال الوقت نحو الشرق على جبهة عريضة،

(1) John Parratt, Wounded Land, New Delhi: Mittal Publications, 2005,pp.91-94.

(2) "جريدة الشهاب "، العدد 854، 18 حزيران 1944، ص 4.

(3) هيثم الأيوبي، المصدر السابق، ص 145.

(4) "جريدة الشهاب "، العدد 856، 20 حزيران 1944، ص 1.

إذ استطاعتْ تلك الأرتال بسلسلة من عملياتها الصغيرة وهجماتها المتفرقة في الغابات الكثيفة وكمائنها التي أذهلتْ اليابانيين أن تحدث الفوضى والاضطراب في خطوط مواصلاتهم وأن تدمر أرتال البغال الناقلة للإمدادات، إذ كان لاشتراك اللواء 23 دور كبير في نجاح عمليات تقدم الفيلق 33. ورغم إن سيول الأمطار قد أعاقتْ مسيرة العمليات وأوقفتْ تقدمها السريع في قطاعات جبهة آسام كلها، فقد نجحتْ الفرقة الخامسة من الفيلق البريطاني الرابع من الاقتراب بصورة بطيئة من كانغبوكبي(Kangbukbe) يوم 18 حزيران، بعد مجموعة من الهجمات المستمرة على امتداد طريق كوهيما وبواسطة عمليات الالتفاف القصيرة عند كل طرف من طرفي الطريق[1].

أصدر قائد الفيلق الرابع أوامره إلى الفرقة الخامسة بالتقدم حتى كانغبوكبي، نتيجة توفر معلومات لدى القيادة عن قيام اليابانيين بحشد قوات كبيرة إلى الجنوب من إمفال وغربها. وقد تطلب هذا الموقف التنسيق بين تقدم الفرقتين الخامسة والسابعة عشرة. وعلاوة على ذلك فقد كان الفيلق 33 قد أحرز نجاحاً كبيراً في تقدمه نحو الجنوب. وكان من الأفضل للقيادة العامة في الواقع دفع الفرقة الخامسة للتقدم على امتداد طريق كوهيما حتى أقصى مسافة وبأقصى سرعة ممكنة، عوضاً عن تأخير تقدمها، فالمبالغة في تقدير قوة اليابانيين واحتمال تجدد هجماتهم على إمفال، تعادل في خطورتها التهاون في تقدير الموقف، وقد ظهرتْ نتيجة خطأ تقدير الموقف بسرعة، ذلك إن إعاقة تقدم الفرقة الخامسة وعدم السماح لها بالاندفاع، أعطتْ القوات اليابانية الفرصة للانسحاب من بين قوات الفيلق 33 في اتجاه اوكهرول ونهر شيندوين، وظهرتْ نتيجة هذا الخطأ الفادح بشكل واضح عندما وقفتْ عند أوكهرول فيما بعد لتدافع بصورة جيدة ضد القوات البريطانية[2].

وصلتْ القوات المتقدمة للفيلقين اللذين كان يقودهما الجنرال وليم سليم حتى مسافة أربعين ميلاً من طريق كوهيما. وكانت الفرقة الثانية تقترب من مارام(Maram) كما كانتْ الفرقة الخامسة تقترب من كانغبوكبي. وعلى الرغم من انسحاب القوات اليابانية وجلائها عن أقوى المواقع الدفاعية في(ماو–سونغ–سانغ)، فإن تلك القوات استمرتْ في بذل جهودها للصمود أمام الفرقة الثانية البريطانية، تاركة لإعاقة تقدمها العديد من مفارز حماية المؤخرات لاحتلال المواقع الدفاعية في مارام، وعلى مسافة 8 أميال إلى الشمال. وجاءتْ تحضيرات المدفعية البريطانية بكل ثقلها لتشترك مع ضربات الطيران وغاراته في تمزيق القوات اليابانية ومساعدة الفرقة الثانية على الانتشار بسرعة ودعم هجمات وحدات المشاة، وبذلك تم تدمير المؤخرات اليابانية وإحباط مقاومتها خلال ساعات قليلة. وكانتْ خلفيات القوات اليابانية قد تلقتْ أوامرها بالصمود لمدة

(1) المصدر نفسه "، العدد 859، 23 حزيران 1944، ص 4.

(2) رمضان لاوند، المصدر السابق، ص 562.

عشرة أيام على الأقل، بيد أن فشلها أنهى كل محاولة جدية قامتْ بها القوات اليابانية لتأخير تقدم قوات الفيلق 33، وأصبح من الواضح بأن الفرقة اليابانية31 قد تمزقتْ ودمرتْ بحيث لم يعد باستطاعة القيادة العليا اليابانية السيطرة على المعركة وقيادتها[1].

استطاعتْ الوحدات المتقدمة البريطانية في مدة قصيرة من الاستيلاء على كامل معدات القوات اليابانية تقريباً بما فيها خرائطها ووثائقها، ولذلك أسرعت القوات اليابانية في انسحابها قبل أن يتمكن المهندسون البريطانيون من تفجير الجسور لإعاقة انسحاب اليابانيين وتدميرهم، وبعد أن تم تطهير مركز إرسالية كانغبوكبي من القوات اليابانية، وهو المركز الذي جعلتْ منه القيادة اليابانية مقراً لها، فان القوات البريطانية تمكنت من تحقيق النصر في حملة كوهيما –إمفال في 22 حزيران 1944 [2]. وقدرت ضحايا الجيش الياباني عقب أنتهاءهذه الحملة بأكثر من ثلاثة عشر ألف قتيل، مضافا إليها أولئك الذين فقدوا أرواحهم بفعل اصابتهم بجروح قاتلة، أو بسبب الجوع والمرض، وبهذا قدرت خسائرهم بثلاث وسبعون ألف رجل، كما فقدوا أكثر من(250) مدفعا، في حين بلغت خسائر القوات البريطانية –الهندية نحو (16,700) جندي[3]. وفي هذا الشأن صرحَ الجنرال وليم سليم "**أن المعلومات التي حصلنا عليها من (الاسرار فوق العادة) عن القوات اليابانية لا تقدر بثمن، إذ اتضح أن موقف التموين الياباني هو موقف بائس لذلك خططوا هجومهم لكي يستولوا على مستودعات الجيش الرابع عشر ليتمكنوا عند ذاك من مواصلة القتال**"[4].

وعزتْ القيادة العسكرية اليابانية سبب الهزيمة في تلك الحملة، إلى عدم الاكتراث للمشاكل اللوجستية، والصعوبات غير المتوقعة في الحفاظ على طرق الامداد عبر الجبال الوعرة، في موسوم الامطار والرياح العاتية، مما أدى إلى تدمير نظام الاتصالات والنقل الضعيف اصلاً، لذا عانى الجيش من خسائر فادحة بفعل المرض والجوع [5].

وبهذا الصدد، وصف المؤرخ العسكري البريطاني روبرت ليمان(Robert Lyman) تلك الحملة بالقول:" **من الواضح أن حملة كوهيما – إمفال كانت نقطة تحول في مسار الحرب العالمية الثانية، لأنها تمثل أحدى المعارك الأربعة الكبرى في تلك الحرب، وهن ستالينغراد، والعلمين، والحرب الأميركية اليابانية في المحيط الهادئ، إذ تم تسمية تلك الحملة باسم أعظم**

(1) نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، المصدر السابق، ص 582.

(2) "جريدة الشهاب "، العدد 862، 27 حزيران 1944، ص 4.

(3) ونستون تشرشل، المصدر السابق، ص 207؛ هيثم الأيوبي، المصدر السابق، ص 143.

(4) نخبة من العسكريين، أسرار عسكرية فوق العادة، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1986، ص 264.

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.3, p. 281.(5)

معارك بريطانيا من قبل المتحف الوطني في المملكة المتحدة"[1].وبالمقابل، مثلت تلك الحملة أكبر هزيمة في تأريخ الجيش الياباني على الأرض[2].

الخاتمة:

حظيتْ حملة كوهيما – إمفال بأهمية كبرى في الاستراتيجية العسكرية للقيادة اليابانية، إذ كانت تأمل منها في الانطلاق نحو الهند، إن استطاعت احتلال كوهيماوإمفال، في حين كانتْ قيادة الحلفاء وجدت في سقوطهما خطراً كبيراً لا يهدد باجتياح الهند فقط، وإنما يهدد محور الإمداد للصين وعزله أيضاً، الأمر الذي يضعف قوة الصين إلى حد خطير، وقد يؤدي إلى أخفاق العمليات العسكرية لدول الحلفاء في آسيا كلها. لذا عُدتْ تلك الحملة أول عملية عسكرية حاسمة في مسار الحرب العالمية الثانية، ونقطة تحول في الصراع بين اليابانيين والحلفاء للسيطرة على جنوب شرق آسيا، إذ تلقى اليابانيون أسوأ هزيمة في تأريخهم العسكري. وليس من السهل متابعة تاريخ معارك القتال الطويلة والصعبة التي دارتْ رحاها في تلك الحملة، لاسيما وأن معاركها كانتْ تتأرجح بين مد وجزر عبر محيط واسع من الأقاليم الصعبة من الناحيتين الجغرافية والمناخية.

ومرت الحملة بثلاث مراحل رئيسة الأولى هي مرحلة الحشد، إذ عمل كل طرف على حشد قواته للدخول في الحملة. والثانية الاستنزاف، والتي خاض فيها الطرفين المتصارعين معارك قتال الالتحام من أجل استنزاف قوة خصمه وفرض إرادته عليه. وأخيراً الهجوم المضاد والمطاردة، وقد انتقل البريطانيون في تلك المرحلة تدريجياً للعمل على تصعيد هجماتهم حتى تصل ذروتها، وما إن انهارت القوات اليابانية حتى بدأتْ المطاردة، وفيها ظهرتْ المعارك المعقدة والعمليات المتشابكة من أجل إخراج القوات اليابانية من معاقلها ومطاردتها وتدميرها.

وثمة اسباب لتلك الهزيمة، منها التقدير الياباني الخاطئ للموقف البريطاني، وذلك دليل على ضعف هيأة استخباراتها وكشف الاسرار العسكرية عبر فك الشفرة اليابانية، وذلك ما صرح به الجنرال وليم سليم لاحقاً، فضلاً عن ذلك هناك حكمة عسكرية تقول "**أن الجندي يزحف على بطنه**"، وتعني أن الجندي إذا ما أشبعته فإنه يستطيع الاندفاع والقتال، وبالتأكيد فأن الإشباع هنا ليس بالطعام فحسب؛ بل العتاد والمؤن وغيرها، وهذا ما فقده الجيش الياباني أثناء الحملة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

(1) Lyman, Op. Cit.,p.254.

(2) هيثم الأيوبي، المصدر السابق، ص 143.

1- شيماء عبد الواحد غضبان الأسدي، الموقف الأمريكي من التوسع الياباني في جنوب شرق آسيا(1939-1942)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010.

2- محمد يوسف إبراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005.

ثانياً: الكتب العربية والمُعربة:

1- ج.ف.ثفوللر ، أثر التسلح في التاريخ، من حروب القرون الوسطى لنهاية الحرب العالمية الثانية، دمشق، دار اليقظة العربية، 1954.

2- جودة حسين جودة، جُغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1985.

3- حسن السيد أحمد أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية. آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، القاهرة، مؤسسة الثقافية الجامعية، 1974.

4- حقي عبد الكريم، تاريخ الحرب العالمية الثانية 1939-1945،ج2، بغداد، مطبعة المعارف، 1957.

5- رمضان لاوند, الحرب العالمية الثانية عرضٌ مصوّر, بيروت، دار العلم للملايين, 1965.

6- روجر پاركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، 1990.

7- صبحي ناظم توفيق، العمليات العسكرية اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية 1941-1943،ج1، بغداد، مطبعة الإنتصار، 1987.

8- نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، 2194 يوما من ايام الحرب العالمية الثانية. يوميات معززة بالصور والوثائق السرية، ج1،بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1994.

9- الهيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، ج1،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977.

10- ونستون تشرشل، مذكرات ونستون تشرشل، ج2، بغداد، منشورات مكتبة المنار، د.ت.

ثالثاً: الكتب الأجنبية:

1- Brett-James، Anthony and Geoffrey Evans, Imphal: A Flower on Lofty Heights, London: Macmillan, 1962.
2- Chandrika Singh, The Naga Politics- A Critical Account, New Delhi: Mittal Publication 2004.
3- Claude A. Buss, Asia in the Modern World, New York :The Macmillan Company,1964,p.68.

4- John Parratt, Wounded Land, New Delhi: Mittal Publications, 2005.
5- Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 1, Tokyo: Kodansha, Ltd., 1983.
6- Norman Franks, The Air Battle of Imphal, London; William Kimber, 1985.
7- Peter Ward Fay, The Forgotten Army, Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993.
8- Rana T.S. Chhina, Last Post Indian War Memorials Around the World, India: United Service Institution of India,2014.
9- Robert Lyman, Japan's Last Bid for Victory, Barnsley: Praetorian Press, 2011.
10- Roger W. Shugg, World War II, A Concise History, Oxford: University Press, Washington, 1946.
11- SekharBandyoPadjtyay ,Burma today. Economic Development and Political Control: Calcutta,1987.
12- The New Encyclopaedia Britannica. Vol. II, Chicago: Encyclopaedia Britannica. Inc.,1976.
13- Toye Hugh, Subhash Chandra Bose: The Springing Tiger, Mumbai: JaicoPublishing House, 1991.
14- Viscount Kano, "Anglo Japanese Relations : Japanese Public Opinion", Royal Journal Central Asian Society, Vol. XXVII, Part. IV, October 11,1940.
15- W.G. Beasley, The Modern History of Japan, London: The Shenval Press, Third Printing, 1986.
16- William J. Slim, Defeat into Victory, London: Cassels, 1956.

رابعاً: الصحف:

1- "جريدة الشهاب"، بغداد، العدد 793، 28 آذار 1944.
2- " جريدة الشهاب"، العدد 799، 4 نيسان 1944.
3- "جريدة الشهاب "، العدد 800، 6 نيسان 1944.
4- "جريدة الشهاب "، العدد 802، 9 نيسان 1944.
5- "جريدة الشهاب "، العدد 854، 18 حزيران 1944.
6- "جريدة الشهاب "، العدد 856، 20 حزيران 1944.
7- "جريدة الشهاب "، العدد 862، 27 حزيران 1944.
8- "جريدة الرأي العام "، بغداد، العدد 977، 4 نيسان 1944.
9- "جريدة الرأي العام "، العد 981، 11 نيسان 1944.

العلاقات الروسية الأمريكية: التحالف المحتمل ورهان مستقبل العالم في ظل جائحة كورونا

2020-2000

Russian-American Relations: Potential Alliance and Bet on the Future of the World during the Corona Pandemic

2000-2020

الأستاذة ربا عبادة مسودة
ماجستير دراسات دولية
جامعة بيرزيت.

الأستاذة هالة محمود دودين
ماجستير دراسات دولية
جامعة بيرزيت.

ملخص:

تعتبر العلاقات الأمريكية الروسية من أكثر المواضيع التي أخذت حيزاً كبيراً في النظام الدولي، والدراسات البحثية على حد سواء. لأن هذه العلاقة الخاصة تناقش إمكانية بقاء الدولتين في النظام الدولي، من خلال التنافس على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، وفق المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي. ولكن مع مجيء جائحة كورونا، كشفت حالة الترهل التيتعاني منها الدول العظمى كالولايات المتحدة وروسيا في الجانب الصحي، وتركيزهم فقط على الجانب العسكري والسياسي والاقتصادي، ضمن سياسة الهيمنة على النظام الدولي.

تناقش الورقة البحثية العلاقة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية التي تأرجحت ما بين التنافس والتعاون، والتركيز على تأثير جائحة كورونا على بنية النظام الدولي، والامكانيات المطروحة حول التغيرات التي يمكن أن تحدث في النظام الدولي وفق السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

الكلمات المفتاحية: روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، النظام الدولي، فيروس كورونا، الصراع الدولي.

Abstract

US-Russian relations are among the most widely discussed topics in the international system, and for research studies alike. Because this special relationship discusses the possibility of the two countries remaining in the international system, through competition on the political, economic and military levels, according to the changes in the international system. But with the advent of the Corona pandemic, the state of sagging that the great countries such as the United States and Russia suffer from in the health aspect, and their focus only on the military, political and economic side, within the policy of dominating the international system.

The research paper discusses the relationship between the United States of America and Russia, which fluctuated between competition and cooperation, focusing on the impact of the Corona pandemic on the structure of the international system, and the possibilities presented about changes that could occur in the international system according to the policies followed by the United states of America and Russia

Key Words: Russia, the United States of America, the international system, the Corona virus, the international conflict.

مقدمة:

تبرز المصالح في أي علاقة ما بين الدول، والتي تحدد طبيعة وشكل العلاقة ما بينهم كما تلعب الأحداث العالمية دوراً بارزاً أيضاً في تحديد شكل العلاقات. وتسعى كل دولة بأن تكون أكثر ثباتاً في الحفاظ على مصالحها، وتنتهج سياسة خارجية تتناسب مع أهدافها التي تسعى لها. إلا أنه من الصعوبة أن تسير العلاقات بين الدول على وتيرة واحدة، بل لا بد من وجود حالة من الصراع الخفي أو المعلن، كما هناك حالات من التعاون والعلاقات الدبلوماسية.

منذ ظهور نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ظهرت عدة قوى عالمية تنادي بضرورة تغيير شكل النظام العالمي. ورفض تفرد الولايات المتحدة الأمريكية ذات النظام الرأسمالي بزعامة العالم. ورغم رفض الولايات المتحدة الأمريكية من أن تشاركها قوى صاعدة، إلا أن النظام الدولي شهد صعود هذه القوى المنافسة للولايات المتحدة، وأهمها روسيا، محاولة الصعود مرة أخرى على رأس الهرم الدولي واستعادة مكانتها وهيبتها. خاصة فترة حكم الرئيس بوتين والرئيس مدفيديف الذي سعى كل منهما جاهداً لاستعادة قوة روسيا عالمياً. ويظهر التطور في المجال العسكري، والاقتصادي، والسياسي، ومختلف الأصعدة الأخرى.

ورغم أن روسيا عانت في بداية ظهورها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور نظام عالمي أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من عدة مشاكل، على مختلف الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والأمنية، بالإضافة إلى المشاكل الداخلية وضعف في سياستها الخارجية. إلا أنها لم تستسلم لتلك المشاكل والأزمات وعملت على استعادة هيبتها وقوتها عن طريق تبني استراتيجيات متعددة للحفاظ على أمنها وسيادتها. كما تمكنت خلال فترة حكم الرئيس بوتين وميدفيديف من تحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية وتعزيز مكانتها الدولية وتحسين أوضاعها على الصعيد العالمي.

تمتاز العلاقات الروسية الأمريكية بنوع من التعقيد وعدم وضوح معالم تلك العلاقة، حيث مرت بعدة مراحل من التعاون والصراع والتنافس الذي لم يصل إلى حد المواجهة العسكرية. إلا أنه يبقى لها دوراً بارزاً إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، في حفظ النظام العالمي. ومحاربة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحفظ السلم والأمن الدوليين. وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي، فروسيا اليوم تمتلك قوة اقتصادية وعسكرية ضخمة تمكنها من لعب دور عالمي.

شهد العالم منذ بداية عام 2020 جائحة أثرت على العالم بأسره، وهي انتشار فايروس كورونا "كوفيد 19،" وحملت هذه الجائحة تأثيرات كبيرة على التوازنات الإقليمية والدولية. وبدأت تحليلات علماء العلاقات الدولية، في تحليل بنية النظام الدولي وإمكانية تغيّره، في ظل السلوك

المضطرب الذي تعاني منه الولايات المتحدة الامريكية منذ مجيء دونالد ترامب للحكم. لذلك بدأ طرح العديد من الاحتمالات حول إمكانية تغيير حدوث تغييرات في النظام الدولي، مع وجود مؤشرات على تراجع الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، بسبب السياسات التي اتخذها دونالد ترامب قبل وبعد أزمة كورونا.

اشكالية الدراسة

تعتبر العلاقات الأمريكية الروسية من أكثر المواضيع التي أخذت حيزاً كبيراً في النظام الدولي، والدراسات البحثية على حد سواء. لأن هذه العلاقة الخاصة تناقش إمكانية بقاء الدولتين في النظام الدولي، من خلال التنافس على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، وفق المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي. ولكن مع مجيء جائحة كورونا، كشفت حالة الترهل التيتعاني منها الدول العظمى كالولايات المتحدة وروسيا في الجانب الصحي، وتركيزهم فقط على الجانب العسكري والسياسي والاقتصادي، ضمن سياسة الهيمنة على النظام الدولي. لذلك تنطلق الدراسة البحثية من **إشكالية رئيسية:**لأي مدى أثرت جائحة كورونا على مفهوم القوة لدى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وعلاقاتهما في ظل المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة البحثية، بأنه رغم القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية التي تمتلكها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والمصلحة التي تربط العلاقة بين الدولتين. إلا أن الأزمة الصحية التي مرّ بها العالم "جائحة كورونا" أعادت ترتيب العلاقات ما بين الولايات المتحدة وروسيا، من خلال التفكير في مفهوم وشكل القوة من خلال تغيير الدول لأولوياتها.

منهجية الدراسة

تتبع الدراسة البحثية المنهج المقارن من خلال دراسة مقارنة للعلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، ومدى تأثير المتغيرات الدولية على العلاقات مفهوم القوة والعلاقة ما بين الدولتين، من خلال الاعتماد على المصادر الاساسية، وجمع البيانات والمعلومات وصولاً لإثبات الفرضية.

الإطار النظري

بدأت الدراسات والتحليلات حول تغير شكل النظام الدولي، بعد أن أثرت جائحة كورونا على النظام الدولي. إذ أكد العديد من المنظرين والعلماء الدوليين بأن العالم سيشهد العديد من التغيرات. وسيبدأ تَشكل نظام دولي إنساني "الذي كان غائباً،" كبديل عن النظام الدولي أحادي

القطبية. ستيفن والت المنظر وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد أشار الى أن العالم سيشهد تسارعاً في انتقال مركز القوة والنفوذ من الغرب. وسينتقل الى دول آسيوية كالصين مثلاً، بسبب قدرتها على السيطرة على المرض، مقارنة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي اتسمت بالعشوائية والضعف في مواجهتها لكوفيد 19.[1]

وبالتالي من الواضح أن انتشار فايروس كورونا أعاد ترتيب العلاقات الدولية، وساهم في بناء تحالفات سياسية جديدة. بدأ الحديث عن تغيير النظام الدولي منذ طرح كل من فوكاياما الذي أكد على أن التاريخ قد انتهى بانتصار القيم والأعراف الليبرالية. بالمقابل كان موقف هنتغتون مختلفاً، بتقديمه لنظرية تتناول ما أطلق عليه صراع الحضارات، مؤكداً على أن الصراع الدولي القادم سيكون مختلفاً. وبدأ الاختلاف في النظام الدولي بظهور منافسين جدد للولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها روسيا الاتحادية.[2]

كانت روسيا في ظل التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي قوة عظمى فقط من الناحية العسكرية، فلم تعد تمتلك في حينها المقومات الأخرى التي تجعل منها قوة عظمى اقتصادياً وسياساً،[3] اذ بعد سقوط الاتحاد السوفيتي مرت روسيا بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي منعتها من الحفاظ على مناطق نفوذها المتاخمة لها، وكان هناك محاولات روسية لاستعادة دور الدولة الكبرى التي تدافع عن مناطق نفوذها القريبة من أجل استعادة دورها العالمي،[4]وبالتالي لا يمكن تجاهل الدور الروسي الحالي بسبب وجود العديد من العوامل التي تساهم في منافستها للولايات المتحدة خاصة قوتها العسكرية،[5] في ظل تنامي الوجود الفعلي للقوى الصاعدة والتي سعت الى تحقيق تحالفاً أمام الوجود الأمريكي، وهذا من شأنه أن يساهم في وجود شكل جديد في العلاقات الدولية قواعده مبنية على التكافؤ في القوة، حتى لا يتيح للقوة المنفردة أن تتحكم بالأوضاع بطريقة عبثية كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينيات القرن الماضي.[6]

ظهرت العديد من السيناريوهات التي تنبأت بمستقبل النظام الدولي رغم الانفراد الأمريكي، فهناك سيناريو تبنى فكرة أن النظام الدولي هو عصر أمريكي وسيستمر بنحو خمسة عقود على

---

[1] منصور أبو كريم، "هل سيشهد النظام الدولي تحولاً بعد انحصار كورونا،" موقع الجزيرة للدراسات، إبريل 2020.
شوهد في 2020/9/1: https://bit.ly/3bemzex

[2] سامي الوافي، "أزمة فايروس كورونا: قراءة في المستجدات،" مجلة اتجاهات سياسية، العدد 11، المجلد 3 (حزيران 2020)، 176.

[3] محمد مجدان، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48 (صيف-خريف 2015)، 40.

[4] عزمي بشارة، "روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء،" مجلة سياسات عربية، عدد 17 (تشرين الثاني 2015):6.

[5] حميد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا،" مجلة الدراسات الدولية، العدد 43، 1.

[6] المرجع السابق.

أقل تقدير، أما السيناريو الآخر يرى أن الفترة الحالية هي انتقالية والتي وفق التاريخ تعتبر الأخطر والأكثر تهديداً على الأمن الإقليمي والدولي معاً، كون أن القوى المسيطرة تسعى من أجل المحافظة على قوتها ومكانتها الدولية، أما القوى الجديدة فهي تسعى لتغيير شكل ونسق علاقات القوة، وذلك وفق تقرير نشر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي بأن يكون النظام الدولي بحلول عام 2025 نظام متعدد القطبية ويعود السبب في ذلك لصعود قوى بازغة جديدة والاقتصاد المعولم والانتقال التاريخي للثروة النسبية والقوة الاقتصادية من الغرب الى الشرق.[7]

واليوم نجد أن العالم أمام أزمتين في آن واحد، الأولى أزمة فايروس كورونا، والثانية أزمة الكساد العالمي، التي فاقت انعكاساتها وآثارها مما زاد من مفهوم السيادة والدولة القومية كعامل مهم من أجل حفاظ الدولة على نفسها وأمنها القومي ضد أي تهديد صحي.[8] بالتالي تناقش الورقة البحثية كيف أثر فايروس كورونا أو المعروف طبياً باسم كوفيد 19 على مفهوم القوة في النظام الدولي بين كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

الدراسات السابقة:

منذ أن بدأ تأثير جائحة كورونا على العالم، وانتشار حالة الفوضى المطلقة التي أضرت بالقطاع الصحي في جميع دول العالم، ظهر العديد من الدراسات والأوراق البحثية التي حللت تأثير هذه الأزمة بناءً على القوة العسكرية والاقتصادية التي تمتلكها الدول العظمى وتحديداً كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتأثر العلاقة فيما بينهم. من أهم هذه الدراسات، ما صدر من المركز الديمقراطي العربي بعنوان "**تأثير جائحة كورونا على المستقبل القريب للنظام العالمي**،" للباحثة **لمياء محمود الباجوري**، تناولت فيه الباحثة كيف أثرت الأوبئة بشكل عام على النظام الدولي، إذ أكدت الباحثة أن الأوبئة التي مر بها العالم أثرت على ميزان القوى السياسية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وانهارت أنظمة سياسية، وأدى الى حروب أهلية. وبالتالي هذه الأوبئة تُعطل الأنظمة السياسية وتغيّر مجرى العلاقات الدولية. وهذا بالضرورة يعني أن فايروس كورونا أثر على النظام الدولي، ولكن لن يصل الى درجة محو دولاً أو تغيير شكل النظام الدولي بشكل جذري.[9] وأكد على هذا التوجه الباحث **منصور أبو كريم** في مقالة

[7] علاء عبد الحفيظ محمد، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 48/47 (صيف/خريف 2015)، 9.

[8] سامي الوافي، "أزمة فايروس كورونا: قراءة في المستجدات،" 177.

[9] لمياء محمود الباجوري، "تأثير جائحة كورونا على المستقبل القريب للنظام العالمي،" المركز الديمقراطي العربي للأبحاث السياسية والاقتصادية والعسكرية، مايو 2020.

بعنوان "**هل سيشهد النظام الدولي تحولاً بعد انحصار كورونا**،" إذ يطرح الباحث هذا التساؤل في الوقت الذي عانى فيه النظام الدولي من سلوك مضطرب بسبب السياسة الأمريكية تحت قيادة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وزاد التساؤل مع وجود جائحة كورونا التي أثرت على التوازنات الإقليمية والدولية، مع بروز مؤشرات تدل على تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية. بسبب سياستها بإدارة ترامب من قبل وخلال الأزمة الصحية "كورونا،" وبالتالي يرى الباحث أن التحول الحقيقي الذي أحدثه انتشار الفايروس في النظام الدولي لا يفترض فقط بقاء الولايات المتحدة على رأس الهرم في النظام الدولي، لأن هذا الأمر سابق عن أوانه للحديث عنه. لأن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تمتلك المقومات التي تجعلها القوة العظمى للنظام الدولي. ولكن استطاعت هذه الجائحة أن تغير من أولويات الدول العظمى بعد تركيزها في العقود الماضية على كل من القوة العسكرية والقوة الاقتصادية. وتجاهلها للقضايا الداخلية التي قد تؤثر على مكانتها في النظام الدولي.[10]

والباحثة **Yuba Raj Guragai** في مقالة **COVID-19'S Impact On International Relations**" تؤكد بأن الجائحة أحدثت تغيرات وخلقت توترات في الحراك الدولي، وأثارت العديد من التساؤلات حول أدوار الحكومات العالمية والإقليمية وأظهرت حالة التنافس بين دول العالم.[11] ويرى الباحث **Tallha Abdulrazaq** في مقالة بعنوان"**International relations and power in the coronavirus age**" بأن جائحة كورونا حملت معها فوضى مطلقة أثرت على النظام والاقتصاد الدولي. الذي تهيمن عليه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين كدول عظمى. وبدأ النقاش حول تأثير وباء كورونا على هياكل السلطة القائمة في النظام الدولي. ويتوقع الباحث أن يؤدي الفايروس الى حرب باردة قد تندلع بين الدول العظمى كالصين وروسيا، كنتيجة من أجل مواجهة حالة الفوضى التي يشهدها النظام الدولي. وربما يشهد النظام الدولي عملية إعادة توازن كاملة، بسبب تصادم الحكومات وتراجع الاقتصادي الدولي. وهذا يعني أن الجائحة ما زال تأثيرها مستمراً وستحمل معها عواقب وخيمة.[12]

شوهد في 2020/7/24: https://democraticac.de/?p=66261

[10] منصور أبو كريم، "هل سيشهد النظام الدولي تحولاً بعد انحصار كورونا،" الجزيرة، نيسان 2020.
شوهد في 2020/7/25: https://bit.ly/30lugop

[11]Yuba Raj Guragain, "COVID-19'S Impact On International Relations," The Rising Nepal, Apr 2020.
Seen: 25/7/2020: https://bit.ly/30LeBVp

[12]Tallha Abdulrazaq, "International relations and power in the coronavirus age" TRT World, Mar 2020.
Seen: 25/7/2020: https://bit.ly/3g18d2J

تناقش **الورقة البحثية** العلاقة الخاصة ما بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية القوة العسكرية والاقتصادية والسياسة الخارجية، ومدى تأثير الفوضى الذي تسبب فيه فايروس كورونا على شكل النظام الدولي، فهل تستمر حالة التنافس الأمريكي الروسي، أم سيؤثر فايروس كورونا على شكل النظام الدولي حتى لا يصل الى التغيّر الجذري.

الاستراتيجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإصلاحات داخلية مؤكداً على هيبة روسيا إقليمياً وعالمياً، وقام بمواجهة مجموعات الفساد والخراب التي دمرت الاقتصاد الروسي، وسعى لتكييف الاقتصاد الجديد مع المصالح الاستراتيجية لدولته. حرص الرئيس بوتين منذ توليه الحكم على عدم اتباع المسار الأمريكي الأوروبي الذي سار على نهجه الرئيس السابق يلتسين، وفي بداية حكمه ظهرت علاقات إيجابية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها سرعان ما تغيرت نتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فبالرغم من مد يد العون الروسي للولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، إلا أن الأخيرة ترفض وجود شريك آخر معها في إدارة النظام الدولي ومن هنا تغير مسار العلاقات الروسية الأمريكية.[13]

عززت موسكو جهودها بشكلٍ كبير منذ عودة الرئيس فلاديمير بوتين مرة أخرى للحكم، لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها سياسياً وعسكرياً في مختلف أنحاء العالم. فقامت روسيا بغزو شبه جزيرة القرم وضمها إليها، بالإضافة لاحتلال أجزاء من شرق أوكرانيا، وتدخلها الشرس في سوريا عن طريق نشر قوات عسكرية كبيرة وشن القصف عليها، ودعم نظام بشار الأسد والعمل على هزيمة المعارضة المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت إمدادات الغاز كوسيلة ضغط على الدول الأوروبية الأكثر اعتماداً على الطاقة.[14]

عمد فلاديمير بوتين للتعامل بسياسات أكثر عدوانية، واقتربت اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية من التفكك، بالمقابل هدد ترامب بخلق أزمات جديدة أكثر حدة. إن سلوك روسيا والولايات المتحدة الأمريكية يعيد إلى أذهاننا الحرب الباردة، ويمكن الاستنتاج أن السيناريو الأقرب للعلاقات بين القوتيين العظميين هو الاحتواء، حيث من المستبعد حدوث هدوء نسبي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فضعف ترامب السياسي وميوله إلى الفوضوية يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في ظل بيئة دولية متقلبة.[15]

[13] محمود محمد الكركي، العلاقات الروسية الأمريكية في عهدي الرئيسين "فلاديمير بوتين" و "جورج بوش" (2000–2008)، رسالة ماجستير (جامعة مؤتة 2009)، 20.

[14]Robert D. Black will, Trump's Foreign Policies Are Better Than They Seem, Russia, (2019), 32.

[15]Bobo Lo, an accident waiting to happen: Trump, Putin and the US—Russia relationship, (2017),1.

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن سنوات الضعف والمهانة التي ألمت بروسيا قد انتهت، فقد عمل بوتين على إعادة تكييف السياسة الخارجية الروسية بشكلٍ يؤكد على مكانة روسيا في النظام العالمي، واستقلالية القرار الروسي وطالب الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تحترم قوة روسيا ومكانتها وتعاملها على هذا الأساس، دون انقاص من مكانتها على الصعيد العالمي، كما عارض بوتين سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي تتجاهل مصالح موسكو في بعض القضايا الخلافية، كنشر الدرع الصاروخي في شرق أوروبا، والغزو الروسي لجورجيا وغزو أوكرانيا، بالإضافة إلى تمدد حلف شمال الأطلسي شرقاً.[16]

تنص استراتيجية الأمن القومي الروسية على أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل تهديداً لأمنها القومي، وتهديداً لأهدافها السياسية ورفاهها الاقتصادي والوطني. كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية قيام روسيا بغزو أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، سلوك عدواني يثير القلق للأمن القومي الأمريكي، وترى أنه يعمل ضد مصالحها الوطنية ويعمل على زعزعة استقرار النظام الدولي، كما يعمل أيضاً على زعزعة الاقتصاد العالمي. ما يثير الخلاف بينهم وحدوث صدامات دبلوماسية وقد تتطور إلى أكثر من ذلك.[17]

لقد صعد المشروع الأمريكي لبناء قواعد صواريخ مضادة ومنظومة رادار متطور والذي عرف باسم "الدرع الصاروخي"، في كل من بولندا وتشيكا من حدة التوتر بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تضمن مشروع الدرع الصاروخي بناء منظومة صواريخ دفاعية في ثلاثة مناطق كانت الأولى والثانية منها على الأراضي الأمريكية والثالثة في أوروبا الشرقية. ما جعل روسيا تعتبر هذا المشروع تهديداً لأمنها القومي، واعتبره الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه يمد القوة النووية الأمريكية إلى الأراضي الأوروبية، وهذا لم يترك خيار لروسيا سوى أن تجيب عليه فعمد بوتين إلى التهديد بتوجيه الصواريخ إلى أوروبا، كما أصدر أوامر بوقف التزام روسيا بمعاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا.[18]

ركزت روسيا على رفض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ورفضت الخضوع لسياسات الغرب التي تسعى لتقويض قوة روسيا، فعملت روسيا على تقوية اقتصادها وقوتها العسكرية لتعود بقوة على الساحة الدولة وتحفظ مكانتها في النظام العالمي دون تجاهل لعظمتها. بدأت روسيا بتحسين تجارتها مع دول القارة الأفريقية دون أن تترك السيطرة المطلقة في تلك الدول للغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، واستعادت روسيا علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية

[16] نردين حسن الميمي، الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية (الثوابت والمتغيرات)، رسالة ماجستير، (2011)، 122.

[17] Chris Briand, European security and Russian expansionism (strategic studies institute, US Army College 2017), 13.

[18] نردين حسن الميمي، الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية (الثوابت والمتغيرات)، رسالة ماجستير، (2011)، 123-124.

والعسكرية مع حلفاءها والحفاظ على مصالحها واستثمار الحقول النفطية والغاز، وارتفعت عدد الشركات الروسية في كل من الجزائر ونيجيريا ومصر. وتعتبر روسيا في المجال الأمني من أكبر المزودين للقارة الأفريقية بالأسلحة، وارتفعت نسبة الصادرات للأسلحة الروسية بنسبة 200% في ظل انتشار النزاعات المسلحة في أكثر من 20 دولة في القارة الأفريقية. تنتهج روسيا النهج البراغماتي من أجل تحقيق التوازنات مع الدول الكبرى وتعمل على توسيع دائرة النفوذ في المناطق المهمة، من خلال البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها خاصة في مجال التسلح، حيث أنها ثاني أكبر مصدر أسلحة في العالم، وتشكل تجارة السلاح بعد ملف الطاقة أهمية عظمى في مجال التنافس الروسي الأمريكي في أفريقيا.[19]

ومما يوضح رفض روسيا للهيمنة الأمريكية أن روسيا أصبح لها مكان على الساحة الدولية حيث استعادت هيبتها، وبدأت تتمتع بقدر من الاستقلالية على الصعيد الإقليمي والدولي، أن روسيا فترة الحرب على العراق كانت رافضة وبشدة حتى أنها هددت باستخدام الفيتو ضد القرار الأمريكي بالحرب على العراق، وبرزت سياسة روسية خارجية واضحة المعالم مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية ولا تخضع لأي هيمنة أو ابتزاز من قبل الحكومة الأمريكية، كما دعت لعالم متعدد الأقطاب يكون له تأثير في مختلف القضايا الدولية وعدم تفرد الولايات المتحدة بالقرارات. بالرغم من أن قيمة التبادل التجاري بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بلغ حوالي 10 مليارات يورو في العام 2001، إلا أن قيمة التبادل التجاري بين روسيا وأوروبا بلغت 75 ملياراً ما يعني أنه بإمكان روسيا الاستغناء عن الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها لا تستطيع الاستغناء عن أوروبا، واقترح الرئيس بوتين ضمنياً بأن يعوض أوروبا النفوذ العسكري الأمريكي، ويؤمن لها ما تحتاجه من امدادات الطاقة من أجل مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وكسب الجانب الأوروبي.[20]

تعمل روسيا بكل قوتها من أجل نظام متعدد الأقطاب لا يعتمد على تفرد وقوة الولايات المتحدة الأمريكية، بل يكون هناك دور لقرارات دول كبرى أخرى ونظام عالمي أكثر عدالة ويحترم العدالة واحكام القانون الدولي والشرعية الدولية، وإيجاد نظام يكون فيه دور للمنظمات الدولية كالأمم المتحدة.[21]

---

[19] دحماني العيد، الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة (1991-2019)، (مجلة الأستاذ الباحث للسياسات القانونية والاستراتيجية 2019)، عدد 2، 982-983.

[20] علي حسين باكير، عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية (مجلة الدفاع الوطني اللبناني 2005)، عدد 54.

[21] كاش محمد، رافع أمبارك، التحولات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية وانعكاساتها على الساحة الدولية 1991-2010(مجلة آفاق للعلوم)، عدد 3، 118.

سعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في بداية ولايته لروسيا إلى التركيز على برامج الإصلاح الداخلي، وقدم عدة مبادئ عرفت باسم "مبدأ بوتين". وركز على ضرورة وجود عالم متعدد الأقطاب يكون لروسيا دور فيه، ورفض الهيمنة الأمريكية المنفردة في النظام العالمي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي، كما سعى لاستعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط. وكان من ضمن مبادئ بوتين أنه في حال استمرار حلف شمال الاطلسي بالتوسع شرقاً، بما يهدد المصالح الروسية ويهدد أمنها فإن روسيا سوف تعمل على دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفييتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول. استغل بوتين التحول في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الحرب على الإرهاب، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وقدم روسيا على أنها شريك في محاربة الإرهاب، للتقرب من أمريكا والحصول على دعم اقتصادي منها. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت سياسة انفرادية وقامت بتهميش الدور الروسي، ما أدى إلى تحول روسيا عن هذا التوجه وكان لارتفاع أسعار النفط دوراً كبيراً في زيادة الناتج القومي الروسي، وبالتالي أصبحت اقل اعتماداً على المساعدات الغربية.[22]

أدت المحاولات الغربية لاختراق المجال الإقليمي الروسي إلى لجوء روسيا لسياسة خارجية تعمل على حفظ مناطق نفوذها، ويعتبر أي تهديد لمنطقة آسيا الوسطى التي تعتبر الفناء الخلفي لروسيا تهديداً صارخاً لأنها القومي، حيث أن لمنطقة آسيا الوسطى مكانة عظيمة لروسيا بشكل خاص ولدول العالم بشكل عام، لوقوعها في قلب القارة الآسيوية وتعتبر مجال حيوي لروسيا حيث كانت جزء من الدولة الروسية في عهد الاتحاد السوفيتي، كما أنها مناطق ثرية اقتصادياً لاحتوائها على النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم. عمل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على صياغة سياسة خارجية تعمل على تقوية روسيا على المستوى العالم، واستعادة مكانتها بين الدول العظمى والتقليل من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، والحفاظ على مصالح روسيا عالمياً وعلى المستوى الإقليمي.[23]

لمحة عن العلاقات الأمريكية الروسية: تاريخ تنافسي طويل

مرت العلاقات الروسية الأمريكية بمستويات متفاوتة ما بين التعاون والتقارب الذي ظهر منذ تولي الرئيس بوتين الحكم في روسيا، حيث لجأ لاتباع سياسة التقرب من الغرب ظناً منه أن ذلك سيقوي روسيا اقتصادياً، ويعيد لها قوتها على مختلف الأصعدة إلا أن روسيا ضعفت إقليمياً

[22] ذيب اسليم القراله، توجهات روسيا الخارجية من عهد يلتسين حتى ولاية بوتين الثالثة (مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية 2015)، عدد 39، 54-55.

[23] أسماء أحمد شوكت علي عبد البديع، القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى (المركز الديموقراطي العربي 2016).

واقتصادياً وعسكرياً، ثم مرت العلاقات بفترات من التعقيد والتوتر إلى حدٍ أصبح من الصعب فهمها، خاصة موقف روسيا من الأزمة الأوكرانية وضمها شبه جزيرة القرم، ما أدى لفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وظهرت عدة توقعات بحدوث حرب باردة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وصلت العلاقات الروسية الأمريكية إلى أدنى مستوياتها بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا منذ انتهاء الحرب الباردة، على الرغم من أن الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب من أكبر المؤيدين للكرملين، حيث أعرب منذ العام 2016 أي فترة انتخابه وتعيينه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عن رغبة قوية في الانسجام مع الكرملين، وعارض العقوبات الغربية على روسيا، كما شكك في وجود الناتو واقترح أن يعترف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، ورفض الاتهامات بأن الكرملين تدخل في العملية الديموقراطية الأمريكية، وأدان قرار الرئيس السابق باراك أوباما بطرده 35 دبلوماسياً روسياً، وإغلاق مرفقين للسفارة الروسية. إلا أن العلاقات الروسية الأمريكية اليوم أكثر قسوة، وليس هناك احتمالية لإنهاء العقوبات الغربية عن روسيا كما أن حلف الناتو يتمدد في أوروبا الشرقية، وتدرس الولايات المتحدة الأمريكية توريد الأسلحة الدفاعية للجيش الأوكراني على نطاق واسع، بدلاً من اعترافها بضم روسيا لشبه جزيرة القرم.[24]

صرح ترامب بأنه يأمل في إيجاد طريقة لرفع العقوبات عن روسيا وتعزيز التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وأنه أمر جيد إقامة علاقات حسنة مع روسيا وأنه من الممكن أن تساعد روسيا كثيراً في قضايا هامة كالإرهاب، كما أنه من الممكن أن تصبح هناك صداقة مع روسيا.[25] إلا أن الرأي العام الأمريكي تغير تجاه روسيا بعد الانتخابات ولا تزال رغبة الكونجرس في فرض العقوبات على روسيا قائمة، كما أن الكونجرس حريص على دعم خصوم الكرملين.[26]

أثرت بعض القضايا بشكلٍ كبير في شكل العلاقات الروسية الأمريكية وأدت إلى التصعيد بين البلدين، فقد كان لتوسيع حلف شمال الأطلسي وزيادة عدد أعضاءه دوراً كبيراً في توتر العلاقات الروسية الأمريكية، وزيادة الخوف والقلق الروسي من هذا التوسع الذي اعتبرته تحدياً أمريكياً على حدودها، وقابلته بالرفض وقامت بتوجيه تهديد صريح إلى المسؤولين الأمريكيين واعتبرت ذلك استغلال لحالة الضعف الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

[24]Bobo Lo, an accident waiting to happen: Trump, Putin and the US—Russia relationship, (2017),2.
[25]Robert D. Black will, Trump's Foreign Policies Are Better Than They Seem, Russia, (2019),35.
[26] Chris Miller, U.S.–Russian Relations in the Next Presidency, (2016), 2.

ومن القضايا التي أثرت في العلاقات الروسية الأمريكية برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي، الذي له علاقة مباشرة بالأمن القومي للبلدين فترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه عاملاً هاماً في الحفاظ على أمنها القومي، وأمن مصالحها في العالم، في حين ترى روسيا أن هذه القضية تهدد أمنها النووي وبالتالي أثر سلباً على العلاقات بين البلدين. كما أنا القضية الجورجية كان لها الدور في توتر العلاقات الروسية الأمريكية فروسيا ترى أن انضمام جورجيا للحلف يعتبر خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه، وحدثت حالة من العداء بين جورجيا وروسيا، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالحشد الإعلامي ضد روسيا. بالإضافة إلى قضية الملف النووي الإيراني الذي يعد من أهم القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.[27]

مقومات القوة الروسية: حضور دولي منافس

شهدت الساحة الدولية منذ بداية هذا العقد حضوراً روسياً كقوة سياسية مؤثرة في النظام الدولي، ومشاركة في الأزمات والمواقف الدولية، واستغلت الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي ساهمت في وجود لاعبين آخرين على الساحة الدولة قاسموها السلطة والقوة وتحكموا في النظام الدولي من منظور مصالحهم الشخصية، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة في هيمنتها على النظام الدولي، كانت القوة الروسية في صعود، وأحدثت نقلة نوعية على العديد من المستويات.[28] وتسعى روسيا كأي دولة أخرى لتحقيق أهدافها ومصالحها الإقليمية والدولية، من خلال تطوير قدراتها العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية. حدثت تطورات كبيرة على السياسة الخارجية الروسية حيث تخلصت بشكلٍ نهائي من مبادئ الماركسية اللينينية، وإلغائها من الدستور الجديد المخصص للسياسة الخارجية الروسية.[29]

وتمتلك روسيا مقومات جيواستراتيجية واقتصادية وعسكرية منحتها القوة والمرونة لفرض هيمنتها ومكانتها الاقليمية لتحقيق أهدافها، خاصة بوجود قيادة واعية قادرة على استغلال المقومات جيداً.[30]

تمتلك روسيا مقومات جيوسياسية، تمتاز روسيا بكبر حجمها على امتداد أوروبا وآسيا ما خلق عندها شعور غريزي بعدم الأمان لما تتسم به من حدود واسعة،[31] الأمر الذي خلق لها

---

[27] تطور وتحول العلاقات الأمريكية–الروسية (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية)، شوهد في 2020–7–16، https://www.politics-dz.com/.

28 نورهان محمد سعد، ورقة بحثية بعنوان "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط 2000–2015،" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 1–2. https://democraticac.de/?p=34457

29 عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (مجلة دراسات دولية)، عدد 35، 159.

30 محمد مجدان، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر،" المجلة العربية للعلوم السياسية، 48.

تحدياً استراتيجياً وجعلها مكشوفة لجيرانها مما زاد من مخاوفها الأمنية، وقد سبق لروسيا أن كانت غنيمة للغزاة والطامعين، بالإضافة إلى التحدي الداخلي المتمثل بسياساتها الاستبدادية والإدارية.[32]

وتعتبر مفترق طرق بين قارتي آسيا وأوروبا، وبالتالي يعتبر موقعها الجيوسياسي مهم، فمن حيث المساحة تعتبر أكبر دولة في العالم والتي تبلغ 17 مليون كلم مربع، وتمتد على طول 10 الاف كلم من الغرب الى الشرق، ومساحتها الشاسعة تعتبر أهم عنصر من عناصر القوة الروسية، وذلك من خلال عمقها الجغرافي استطاعت هزيمة نابليون عام 1810 وهتلر عام 1941، وخاصة ان مساحتها الشاسعة جعلت منها دولة غنية بالثروات الطبيعية والمهمة فلديها حوالي 220 مليون هكتار من الاراضي الزراعية و 120 الف نهر يبلغ طول كل منها 10 كلم فأكثر، ولديها حوالي 20% من احتياطي المياه العذبة، وتطل روسيا على العديد من البحار اهمها بحر قزوين،[33] وتمتلك روسيا العديد من الثروات وتحتل مرتبة عالمية في انتاج النفط والغاز الطبيعي والحديد والطاقة الكهربائية والفحم، فإنتاجها للنفط عالمياً يصل الى 10.6 مليون برميل يومياً.[34]

اتجهت روسيا إلى تغييرات كبيرة في عقيدتها الدفاعية واعتبرت الولايات المتحدة الخطر الرئيس لها، فروسيا لديها قناعة راسخة بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لا تريدها قوية لا عسكرياً ولا اقتصادياً، فذهبت إلى وقف التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التسلح والأمن والتنسيق العسكري، وهذا يجعل بإمكان روسيا القتال خارج الأراضي الفيديرالية ضد القوى التي تهدد المصالح الروسية وضد القوى الإرهابية. تغيرت العقيدة العسكرية الروسية التي كانت أقرب للدفاعية منها للهجومية، تبعاً للتغيرات الجيوسياسية والتوجهات الاستراتيجية لتلك العقيدة واتجهت إلى الاستنفار والمواجهة مع الغرب، ثم بدأت مرحلة تأكيد مكانتها العالمية واعتمدت عقيدة التوازن الاستراتيجي التي بدأ تطبيقها فعلياً في العام 2011، حيث جاءت كرد فعل على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي والتي استبعدت روسيا من قائمة حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها في حربها ضد الإرهاب.[35]

---

[31] George Kennan to George Marshall, "Long Telegram," Harry S. Truman Administration File, Elsey Papers, February 22, 1946.

[32] Paul Kennedy, The Rise and Fall of Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500–2000, New York: Random House, 1987, pp. 488–489.

[33] المرجع السابق، 48.

[34] بلال طلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي بعد عام 2000، جامعة النهرين، 35.

[35] كمال مساعد، عقيدة عسكرية روسية جديدة: الناتو والولايات المتحدة أعداء (الأخبار)، تاريخ النشر 2014-10-15، تاريخ المشاهدة 2020-7-7، https://al-akhbar.com/Opinion/39591.

ركز المذهب العسكري الروسي بعد الحرب الباردة على بناء قوات كافية للتصدي لأي مواجهات محتملة مستقبلاً، منتهجة النهج الدفاعي الذي يقوم على ردع الخصم قبل القيام بأي عملية هجومية فعلية، حيث تتكون قناعة لدى الخصم بأن الخسائر تكون أكبر من المكاسب المتوقعة في حال الإقدام على الهجوم، كما تضمن المذهب العسكري الروسي على استراتيجية الإعداد لحروب محلية وإقليمية، واعتمد على جهود البحث العلمي لمواكبة الواقع ضمن الموارد المتاحة لروسيا، ولم يسقط المذهب العسكري الروسي قضية الحرب النووية حيث أن أي هجوم نووي معادٍ يحفز روسيا على الرد، كما أن استهداف القوات التقليدية الروسية وتدميرها يستدعي الرد الروسي بالقوة النووية بضربة انتقامية.[36]

يشير انفصال إقليم أوسيتا الجنوبية ووقوعه تحت الإدارة الروسية نتيجة التدخل العسكري الروسي في جورجيا لعام 2008، إلى عودة القوة الصلبة الروسية وظهور روسيا كقوة ناهضة بعد فترة من الركود والضعف والتهميش، واستطاعت روسيا من خلال العائدات الضخمة للطاقة تقوية اقتصادها المنهار، حيث بلغ حجم الناتج الوطني لعام 2013 حسب احصاءات البنك الدولي إلى ما يقارب 2.30 ترليون دولار، كما استطاعت تحديث قوتها العسكرية الضخمة حتى أصبحت ثاني أكبر قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حسب موقع "Globalfirepower" المختص بالشأن العسكري لعام 2017، كما أن روسيا ثاني أكبر دولة مصدرة للسلاح في العالم حسب الإحصائيات الصادرة من معهد ستوكهولم العالمي للسلام للسنوات من 2013-2017، وأثبتت روسيا للولايات المتحدة الأمريكية بأنها تستطيع الرد وبقوة عندما تتعلق الأمور بتهديد مصالحها وأمنها الداخلي، خاصة وأن الناتو حاول التحرش بمجالها الحيوي.[37]

عملت روسيا على تطوير برامج التحديث النووي لتواجه بذلك قدرات حلف شمال الأطلسي حيث تتفوق قدرات الحلف عسكرياً واقتصادياً على قوة روسيا، وأصبحت روسيا قادرة على الرد بضربة ثانية في حال حدوث هجمات على الأراضي الروسية حيث تمتلك ترسانة عظيمة من الأسلحة النووية، بالإضافة إلى الصواريخ البالستية المطلقة من الغواصات والتي يصعب استهدافها وتحديد مواقعها، كما تمتلك على صواريخ بالستية متحركة وعابرة للقارات، ما يوفر لها قوة رادعة ضد أي هجمات محتملة.[38]

---

[36] نزار اسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر (مجلة دراسات دولية)، عدد 56، 3.

[37] عبد الصادق توفيق، روسيا بوتين: استراتيجية استعادة المكانة في رسم السياسة الدولية (مجلة دراسات شرق أوسطية 2018)، عدد 85، 100-101.

[38] بريان فريدريك، ماثيو بوفلوك، ستيفن واتس، ميراندا بريب، إدوارد غايست، تقييم ردود الفعل الروسية على تعزيزات وضع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (2017 RAND corporation)، سانتا مونيكا: كاليفورنيا، 27.

أصبحت روسيا قادرة على قصف صواريخ كروز الجوالة المضادة للسفن، والصواريخ البالستية التكتيكية بالإضافة إلى الصواريخ البالستية الانسيابية الهجومية بعيدة المدى، حيث تملك منظومات جوية وبرية وبحرية، تستطيع روسيا من خلالها منع دخول القوات الموجودة بالقرب من حدودها الغربية والجنوبية، وقادرة على تعطيل نشر القوات البرية والبحرية والجوية التابعة للعدو خلال المراحل الأولى للصراع. أثبتت روسيا قدراتها التقليدية المحسنة ومنظومات الضربة بعيدة المدى من خلال حربها على سوريا، كما شملت الاستثمارات الروسية المنظومات الصاروخية وقدرات الضربة المختلفة، وتحولت على مدار العقد الأخير من قوة تعتمد على التعبئة وبأعداد كبيرة متدنية الجهوزية، إلى قوة صغيرة عالية الجهوزية الدائمة. وتركز روسيا على تعزيز الدروع الدفاعية والمحافظة على النفوذ الروسي في الدول العازلة على طول الحدود الروسية.[39]

بدأت روسيا بمزيج من الإصلاحات العسكرية في أواخر العام 2008، وبدأت بالتحديث في العام 2011، حيث كانت النتائج مثيرة للإعجاب إلا أنها في الوقت نفسه لم تكن مكتملة بعد، ما أدى إلى تغيير دائم للجيش الروسي. ظهرت مجالات واضحة للنجاح والفشل والتغيير المستمر، فهناك حالات من الصراعات التي تبين ما يمكن أن يقوم به الجيش الروسي في الوقت الحاضر. خضعت القوات المسلحة الروسية لفترة من الإصلاح الفوضوي في أواخر العام 2008 وعام 2012، بقيادة وزير الدفاع "أناتولي سيرديكوف"، وبعد العام 2012 قاد "سيرجي شويغو" مرحلة من التوحيد قدم فيها برنامجاً قوياً لفحوصات الاستعداد المفاجئ، وتدريبات قوة مشتركة أصغر وتمارين استراتيجية سنوية واسعة النطاق. وبدأ برنامج التحديث الذي وعد بإنفاق ما يقارب 700 مليار دولار بين العام 2011 والعام 2020، ورفع مستوى التحديث بنسبة 70% لتحقيق النتائج المرجوة وبدأت روسيا بنشر أنظمة بحث جديدة.[40]

أثبتت روسيا للعالم بأنها قادرة على التواجد في مناطق النزاع بطريقة فعالة، حيث تدخلت في أعنف وأعقد نزاع مسلح في الشرق الأوسط في سوريا. وأكدت أنها فاعلاً أساسياً في النظام الدولي لا يمكن الاستغناء عنه. كما استطاعت العودة إلى سباق التسلح خاصة ما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية حيث قامت بتجربتها في سوريا، وكان من هذه الأسلحة "صواريخ كاليبر" التي يبلغ مداها 1500كلم، والطائرات الحربية من نوع "Su.34" و "Su.35"، وطائرات الاستطلاع والمراقبة بدون طيار، وصواريخ "KH-101" متوسطة المدى وهي صواريخ قادرة

[39] سكوت بوسطن ودارا ماسيكوت، الطريقة الروسية في الحرب (RAND corporation 2017)، 4.

[40]Alexander Golts and Michael Kofman, Russia's Military Assessment, Strategy, and Threat (CGI Center on Global Interests June 2016), 3.

على حمل رؤوس نووية، بالإضافة إلى تطوير منظومة الدفاع "S-400" التي تملك حماية ضد نظم الحرب الإلكترونية وهو ما يجعلها فعالة جداً في تعقب الأهداف الجوية.[41]

ومن المقومات المهمة لقوة روسيا في النظام الدولي، القوة الاقتصادية. إذ أن القوة الاقتصادية لأي دولة لا تعتمد على الاقتصاد القوي فحسب، حيث أنه بدون الوصول إلى الموارد الطبيعية لا يمكن للصناعات والاقتصادات الوطنية أن تنمو. يؤدي قطع الوصول إلى الموارد الطبيعية الحيوية كالنفط، إلى حدوث تدهور اقتصادي وشيك له أضرار مدمرة على اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ومن الأمثلة عل ذلك أزمة النفط لعام 1973 حيث عمل الحظر العربي للنفط على خفض إمدادات النفط بنسبة 7%.[42]

تحولت روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين إلى قوة نفطية، وكانت على مدى عقود طويلة من كبرى الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وعملت على تطوير قدراتها الصناعية المتقدمة، ويرجع الدافع الرئيسي في هذا التحول إلى الارتفاع الهائل في أسعار النفط وحدوث كساد في الصناعات التقليدية، نتيجة تدهور المستويات العلمية الأساسية والافتقار إلى امتلاك تقنيات عصر المعلومات وبطء الحصول عليها.[43]

كان النمو المحلي الإجمالي لروسيا ضعيفاً على مدى الخمس سنوات الماضية وكان مثقلاً بالضعف الهيكلي وانخفاض مستويات الاستثمار، وأدت العقوبات الغربية الاقتصادية على روسيا إلى هجرة العقول وهروب رأس المال، حيث وصل إجمالي هروب رأس المال من روسيا عام 2014 إلى 152 مليار دولار.[44] كما أدت أسعار النفط المنخفضة والعبء المالي الذي وقع على عاتق روسيا، نتيجة قيامها بضم شبه جزيرة القرم وجهودها المبذولة لإعادة تسليح الجيش، إلى زيادة الأعباء المالية في السنوات الأخيرة. وفي العام 2018 تحسنت الأوضاع في روسيا فارتفاع الطلب العالمي على النفط أعاد تحسن الاقتصاد الروسي من جديد، حيث يعتمد اقتصاد روسيا بشكل كبير على النفط والغاز الطبيعي.[45]

عملت روسيا على مدار العقدين الأخيرين على تحرير الاقتصاد ودمجه في الأسواق العالمية. وفي العقد الأخير لجأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى إعادة إحياء السياسات التي تركز على حماية الشركات التجارية الروسية، وتشجيع الشركات التي تملكها الدولة. حيث عمل

---

[41] ليلى سيدهم، اقتصاد الحرب كمحرك للسياسة الخارجية الروسية بعد 2015 (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 2018)، عدد 13، 144.

[42] Alexander Ghaleb, Natural Gas as An Instrument of Russian State Power, Strategic Studies Institute, US Army War College 2011), 1.

[43] بافيل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2010)، 33.

[44] Chris Briand, European security and Russian expansionism (strategic studies institute, US Army College 2017), 15.

[45] Russia (Index of Economic Freedom 2020), 384.

على خلق شركات حكومية منها شركة "روس نفط Rossneft"، وشركة "غازبروم" مع الحفاظ على سيطرة الدولة على الغاز الطبيعي، وتطوير الشركات الحكومية المصنعة للأسلحة.[46]

ارتفع النمو الاقتصادي الروسي في الربع الثالث من العام 2019 بنسبة 1.7%، بعد أداء ضعيف في النصف الأول من السنة. أما على المستوى العالمي ضعف النمو بشكل كبير في نفس العام، وانخفضت أسعار النفط الخام بنسبة 14% في الفترة ما بين يناير إلى سبتمبر، ما يعكس تباطؤاً واسع النطاق في النشاط الصناعي والتجارة العالمية، وأثر هذا التباطؤ على الصادرات الروسية. لا تزال الاحتياطات المالية الروسية قوية حيث تتمتع روسيا بفائض في الحساب المالي والحساب الجاري، 5.0% من الناتج المحلي الإجمالي و4.7% من الناتج المحلي الإجمالي في التسعة أشهر الأولى من العام 2019، وواصلت روسيا تقدمها لتصل للمركز 28 في أحدث تقييمات البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في روسيا 1.2% في العام 2019، و1.6% في العام 2020، و1.8% في العام 2021، ومن المتوقع أن تساعد السياسة النقدية الأقل تقييداً وزيادة الإنفاق على المشاريع الوطنية في تعزيز النمو، حيث من المتوقع أن تساهم المشاريع الوطنية بنسبة 0.1% نقطة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، و0.2% نقطة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021.[47]

يعتبر بطء عودة روسيا كقوة عالمية بعد الحرب الباردة على الرغم من القوة العسكرية التي وصلت لها في الوقت الحاضر، باعتبارها ثاني أكبر قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا، وكان يُنظر إلى روسيا على أنها دولة محطمة ولم تعد تشكل تهديداً لحلف شمال الأطلسي. إلا أن روسيا استطاعت التغلب على هذا الضعف من طريق استخدام العقوبات الاقتصادية الأحادية، في شكل تسعير الغاز وتعطيلات الغاز ضد العديد من الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، ويخشى العديد من العلماء والسياسيين أن روسيا سوف تستفيد من احتكار الغاز الطبيعي للحصول على تنازلات سياسية، ويعتبر هذا مسألة وقت حتى تقوم روسيا بهذا الإجراء كأداة للإكراه وتعطيل عملية صنع القرار في حلف شمال الأطلسي. إلا أن

[46] أوليسيا تكاشيفا (Olesya Tkacheva) وآخرون، السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي (RAND Corporation 2017)، 12.

[47] Russia Economic Report December 2019, World Bank Group, 9.

المسؤولون الروس يصرون على أن هذه مخاوف مبالغ فيها، إلا في حال حدوث نزاع خطير بما فيه الكفاية فقد يلجأ الروس إلى هذا الإجراء.[48]

استمرت روسيا في الانغلاق على نفسها ولجأت إلى العزلة العسكرية في الفترة ما بين 1989-2015، من أجل رفع مستوى الاقتصاد الوطني وتجاوز مخلفات الحرب الباردة بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على توسعة أسواق السلاح. بدأ الرئيس بوتين في بداية حكمه بتطبيق سياسات إصلاحية شاملة بالتركيز على بناء الاقتصاد الوطني، ومع ذلك لم تتحقق النتائج عظيمة في الاقتصاد الروسي في الفترة ما بين 2000-2004، بسبب ما كان يعانيه الاقتصاد الروسي من دمار على إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن الرئيس بوتين عمل على إعادة نمو الاقتصاد من جديد بنسبة وصلت 7% في العام 2006، وفي العام 2007 تجاوز اجمالي الناتج المحلي 8%، كما ارتفع متوسط دخل الفرد إلى 3000 و4000 دولار. مما ساعد على انتعاش الاقتصاد الروسي إلى جانب إصرار الرئيس بوتين على نقل الاقتصاد الروسي من الإفلاس إلى الثروة، وإعادة هيبة روسيا داخلياً وخارجياً، ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة حيث قام بوتين باستغلالها لإتمام الإصلاحات المتعثرة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.[49]

يتضح أن روسيا استطاعت التغلب على الضعف في اقتصادها وإعادة النهوض به من جديد، من خلال ارتفاع أسعار النفط وسياسات بوتين، التي اعتمدت على الإصلاح الداخلي والانفتاح على الخارج وفتح الأسواق، ما أدى إلى تنوع مصادر الدخل ورفع مستوى الاقتصاد.

مستقبل النظام الدولي: التنافس الروسي الأمريكي في ظل جائحة كورونا

صاحب الصعود الروسي في النظام الدولي العديد من التغيرات والتطورات على مستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية بين روسيا والدول والفواعل الأخرى في النظام الدولي، وهذا يعني أن هناك تياران يفسران دور روسيا على الصعيد العالمي، الأول يرى أن روسيا تتجه لبناء علاقات تعاونية مع الدول الكبرى، استناداً لأن روسيا هي أكثر برغماتية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واتجهت لتحقيق مصالحها بعيداً عن القيود الأيديولوجية، أما الاتجاه الآخر يرى أن روسيا في صعودها وتطويرها الذي تتبعه في النظام الدولي ما هو إلا استعادة

[48] Alexander Ghaleb, Natural Gas as An Instrument of Russian State Power, Strategic Studies Institute, US Army War College 2011).

[49] ليلى سيدهم، اقتصاد الحرب كمحرك للسياسة الخارجية الروسية بعد 2015 (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 2018)، عدد 13، 137-139.

لرياح الحرب الباردة عن طريق اتجاهها لبناء علاقات على أساس المواجهة والمزاحمة مع الدول الكبرى.[50]

أما الاتجاه الذي يفسر صعود روسيا في النظام الدولي ما هو إلا تباعاً للحرب الباردة وسباق التسلح بمزاحمة الدول الكبرى، فالعلاقات الروسية الأمريكية شهدت صراعاً وتنافساً وشراكة أيضاً، خاصة بعد تسلم بوتين الحكم عام 2000 اتجهت العلاقات الروسية الأمريكية الى حالة صراع وتصادم بين بوتين الواقعي وبين إدارة أمريكية تتسم بالهمجية والعنصرية،ومع اتجاه روسيا لاستعادة دورها الدولي كانت الولايات المتحدة تعمل على تضييق الخناق على روسيا من خلال اقناعها بعدم جدوى محاولاتها لاستعادة دورها بسبب الأزمات الاقتصادية التي مرت بها، وطوقت روسيا من خلال توسيع حلف شمال الأطلسي.[51]وبناءً على ذلك، تتجه الاستراتيجية الأمريكية في عالم أحادي القطبية الى فكرة الاستباق بالقوة الصلبة والعسكرية أكثر من القوة الناعمة، وهذا ما جعل روسيا تتجه لمبدأ أساسي وقوي في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة، وأن تكون ثابتة لا متغيرة للحفاظ على مصالحها، فالعلاقات الروسية الأمريكية لم تكن على وتيرة واحدة، كون أن كل منهما قوى عظمى تتقاسم المصالح في مختلف البلدان، وتتسم العلاقات بينهما بالصراعيّة أكثر من التوافقية.[52]

وهذا يعني أن البيئة الدولية هي ساحة من الصراع حول المصالح، وأن التخطيط لمصالح القوة الكبرى يتم من منظور عالمي وهذا ما قاد الى أهمية المقومات السياسية والاقتصادية للدول، وحدد التخطيط من منظور عالمي مسرح القوى الطامعة بوضوح خاصة في المسرح الدولي، وبالتالي فإن متطلبات النظام الدولي أصبحت معروفة بشكل أفضل،[53] وبناءً على ذلك من الواضح أن الحالة التي يمر بها العالم اليوم، في ظل انتشار جائحة كورونا والتي أثرت على مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية، وأدت الى تعطيل أنظمة سياسية للدول الكبرى، وغيّرت

---

[50] شريف مازن فرج، ورقة بحثية بعنوان "توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسي في النظام الدولي،" المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والعسكرية، يوليو 2016.

شوهد في: 2020/8/28: https://democraticac.de/?p=33837

[51] مريم موسى يعقوب، "تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية الأمريكية خلال فترة بوتين وأوباما،" المركز الديمقراطي العربي للأبحاث الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

https://democraticac.de/?p=35126

[52] هاجر عبد النبي، أمن الطاقةوالعلاقات الروسية الغربية في الفترة 2000–2015، المركز الديمقراطي العربي للأبحاث الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

https://democraticac.de/?p=34018

[53] محمود أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي: منهج مستقل، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2008)، 284، 282.

مجرى العلاقات الدولية. ولكن من الواضح أن هذا الفايروس لن يغير النظام الدولي بشكل جذري، ولن يمحي دولاً من النظام الدولي.[54]

إلا أن التغيير الحقيقي في النظام الدولي الذي أحدثه فايروس كورونا لا يقف عند فكرة بقاء الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي، وتنافس روسيا في النظام الدولي. وإنما بدأت تتغير أولويات الدول بعد أن تركز اهتمامها كما بينا سابقاً على كل من القوة الاقتصادية والعسكرية. متجاهلة القضايا الداخلية كالصحة والمعرفة والتعليم. وبالتالي من الواضح أن جائحة كورونا أعادت التفكير في مفهوم القوة بشكلها المجرد. خاصة أن الجائحة ضربت الاقتصاد العالمي والجيوش "القوة العسكرية" ولم تعد الدولة على مقدرة من أجل مواجهة التداعيات السلبية لفايروس كورونا على المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي.[55]

وأشارت التوقعات بأن جائحة كورونا لن تحدث تغيراً كبيراً في توجهات موسكو الدولية القائمة على أساس سياسة تعزيز النفوذ في المجال الحيوي والإقليمي. والقيام بأدوار دولية حذرة حتى لا تصطدم مع المسار الأمريكي. بمعنى أن أزمة الجائحة حملت معها العديد من الآثار الراديكالية على الصعيد المحلي والاقليمي، ولكن ليس من المتوقع أن تؤدي الى وجود مسارات استراتيجية جديدة على مستوى النظام الدولي.[56]

وتؤكد التوقعات أن هذه الجائحة ستحمل معها تغيير في خريطة التحالفات بين الدول المختلفة، وخاصة بعد فقدان الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية وعدم الاعتماد عليها في وقت الأزمات، وهذا سيدفع العديد من الدول من أجل إعادة النظر في الأولويات الاستراتيجية لها، فبعد أن كان الأمن القومي والقوة العسكرية هي من ضمن أولويات الدول الكبرى كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. لكنها لم تكن تدرك بأن فايروس "كفايروس كورونا" من شأنه أن يسبب قلقاً في النظام الدولي.[57]

---

[54] لمياء محمود الباجوري، "تأثير جائحة كورونا على المستقبل القريب للنظام الدولي،" المركز الديمقراطي العربي للأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، مايو 2020.

شوهد في 2020/9/1: https://democraticac.de/?p=66261

[55] منصور أبو كريم، "هل سيشهد النظام الدولي تحولاً بعد انحصار كورونا،" الجزيرة للدراسات، ابريل 2020.

شوهد 2020/9/1: https://bit.ly/2DlAKlG

[56] عبد الله عقرباوي، "أزمة كورونا والدول الكبرى: أي مسارات جديدة للنظام الدولي،" موقع TRT عربي، ابريل 2020.

شوهد في 2020/9/2: https://bit.ly/3jzLADP

[57] ياسمين محمود، "مستقبل النظام الدولي ما بعد كورونا: هل ستتغير خريطة القوى العالمية،" المركز العربي للبحوث والدراسات، مايو 2020.

شوهد في 2020/9/2: http://www.acrseg.org/41666

إن النظر في الفوضى التي خلقها الفايروس في النظام الدولي، وقطاع الصحة العامة والاقتصاد الدولي، يبين بأن هناك مواجهة كبيرة ما بين الدول العظمى، وأدى الى المجازفة في القوى الدولية من أجل السعي لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، رغم أنها قصيرة الاجل.[58]

ووفق ما طرحة كينيث والتز في كتابه "الإنسان والدولة والحرب،" بين أن هناك ثلاثة مستويات للتحليل وهي "الفرد، الدولة، النظام،" والتي تتحدد بناء على المستوى الدولي. وبالتالي جاء فايروس كورونا وهي الأزمة الصحية العالمية التي أدت الى تغيير مفاهيم الدولة تجاه القوة، وأدى الى تأرجح الكفة تجاه المواطن والصحة تحديداً.[59] ويجادل والتز بأن الفوضى التي يتميز بها العالم هي نتاج لعدم وجود حكومة عالمية شاملة، وعلى الدول أن تسعى من أجل أن تدافع عن نفسها ضد التهديدات، وفي الوقت الحاضر، التهديد هو الحالة الصحية التي يمر بها العالم مع انتشار فايروس كورونا، ولكن وفق ما قدمه كل من جوزيف ناي وروبرت كوهين وغيرهم من مؤسسين الليبرالية الجديدة، يرون أن حالة التهديد يجب أن تخلق مطالب قوية للتعاون، لأن الدول بمفردها ستكون غير قادرة على حلها.[60]

وبدأ التساؤل والجدل حول امكانية استمرار حالة التعاون ما بين الدول في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية، وتزايد التعددية القطبية الاقتصادية، ويبدو واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسعى لأن تكون في القيادة كما عهدناها سابقاً قائدة في حل المشاكل وتحديداً ما يتعلق بالقطاع الصحي. ووفق نظرية الاستقرار المهمين إن القوة المهينة هي فاعل حميد وليس قسري.[61]

وهذا يعني أن أي أزمة عالمية في النظام الدولي، ستؤثر على هياكله وقواعده ومؤسساته. والمنطقي أن تتغير السياسية الدولية بعد فايروس كورونا، وستعمل هذه الأزمة إلى تضاعف جهود العديد من الدول ومن أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، ولكن سيبقى شكل العالم بعد الوباء خاضعاً للإرادة السياسية والقيادة، وقدرة الجهات الفاعلة الدولية على التعاون.[62]

الخلاصة:

[58]Tallha Abdulrazaq, "International relations and power in the coronavirus age," TRT World, Mar 2020. Seen: 2/9/2020: https://bit.ly/2GnIvJ3
[59]Pol Morillas, "CORONAVIRUS: between the global and the national," CIDOB, Mar 2020, 1-3.
[60]Joshua Busby, "What International Relations Tells Us about COVID-19," E-International Relations, Apr 2020, 1-10.
[61] Ibid.
[62]Volker Perthes, "The Corona Crisis and International Relations: Open Questions, Tentative Assumptions," Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute For International and Security Affairs, Mar 2020. Seen 3/9/2020: https://bit.ly/3hVlhrh

يبدو واضحاً أن جائحة كورونا أثرت على التوازنات الإقليمية والدولية، وأدت الى طرح العديد من النقاشات بين منظري العلاقات الدولية حول واقع العلاقات الأمريكية الروسية، ومستقبل النظام الدولي. ومع بروز مؤشرات على تراجع مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي.

رغم العلاقات التي ربطت كل من الدولتين، إلا أنها كانت تتأرجح ما بين التعاون والتنافس، وكانت رهناً للتغيرات التي شهدها النظام الدولي، ومع انتشار فايروس كورونا، بدأت السيناريوهات التي تتحدث عن التغيرات التي سيشهدها النظام الدولي، ويتشكل نظام آخر يأخذ جانباً انسانياً ويجعل الدول الكبرى المتنافسة تنحى منحى آخر لمفهوم القوة، وعدم اقتصاره على القوة الاقتصادية والعسكرية، وإنما الاهتمام بالجانب الصحي بسبب ما يشهده العالم اليوم من انتشار لفايروس كورونا.

ختاماً، وفق نظرية السياسة الدولية، يرى والتز أن فهم السياسة الخارجية للدول تحتاج إلى إدخال العديد من العوامل الأخرى، ويتضح أن الاستجابة العالمية لفايروس كورونا أوضحت بأن هذه الجائحة لم تثير اشكالية بنية وشكل النظام الدولي، وإنما أكدت على وجهة نظر جديدة تمثلت في دور المجتمع والدولة وسعيهم للمحافظة على القطاع الصحي، بما يحقق قدرة الدولة للسيطرة على النظام الدولي.

قائمة المراجع:

- أبو صالح، محمود. 2008.***التخطيط الاستراتيجي القومي: منهج مستقل***، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- الجوادي، بلال طلال. ***السياسة الروسية تجاه المشرق العربي بعد عام 2000***، جامعة النهرين.
- الحيالي، نزار اسماعيل، عمار حميد ياسين.***قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي*** والحاضر، مجلة دراسات دولية، العدد 56، 3.
- الراوي، عبد العزيز مهدي. ***توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة***، مجلة دراسات دولية، العدد 35، 159.
- الزهيري، أنمار علي ابراهيم. 2019. ***تحصين الذات: وتكامل الأداء الاستراتيجي الروسي "دراسة في دوائر التوجه الجيوسياسي" لمرحلة الرئيس بوتين"***، مجلة العلوم السياسية، 402-403.

- السعدون، حميد. ***الدور الدولي الجديد لروسيا***، مجلة الدراسات الدولية، العدد 43، 1.
- العيد، دحماني.2019.***الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة (1991-2019)***،مجلة الأستاذ الباحث للسياسات القانونية والاستراتيجية، العدد 2، 982-983.
- القراله، ذيب اسليم. 2015. ***توجهات روسيا الخارجية من عهد يلتسين حتى ولاية بوتين الثالثة، مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية***، العدد 39، 54-55.
- الكركي، محمود محمد. 2009. ***العلاقات الروسية الأمريكية في عهدي الرئيسين فلاديمير بوتين وجورج بوش (2000-2008)***، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.
- الميمي، نردين حسن. 2011. ***الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية (الثوابت والمتغيرات)***، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت.
- الوافي، سامي. 2020. ***أزمة فايروس كورونا: قراءة في المستجدات***، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 11، 176.
- باكير، علي حسين. 2005. **عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 54.
- باييف، بافيل. 2010. ***القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية***، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 33.
- بشارة، عزمي. 2015. ***روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء***،مجلة سياسات عربية، العدد 17، 6.
- بوسطن، سكوت، ماسيكوت، دارا. 2017. ***الطريقة الروسية في الحرب***، RAND corporation.
- تكاشيفا، أوليسيا، وآخرون. 2017. ***السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي***،RAND Corporation.
- توفيق، عبد الصادق. 2018. ***روسيا بوتين: استراتيجية استعادة المكانة في رسم السياسة الدولية***، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 85، 100-101.
- سيدهم، ليلى. 2018. ***اقتصاد الحرب كمحرك للسياسة الخارجية الروسية بعد 2015***، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، 144.

- عبد البديع، أسماء أحمد شوكت علي. 2016. ***القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى***، المركز الديموقراطي العربي.
- عبد الحفيظ محمد، علاء. 2015. ***تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة***،المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 9/47،48.
- فريدريك،بريان،وآخرون. 2017. ***تقييم ردود الفعل الروسية على تعزيزات وضع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي***، RAND corporation، سانتا مونيكا: كاليفورنيا.
- كيتان، أحمد. 2017. ***روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف***، مجلة الدراسات الاقليمية، 124-125.
- لخضر، حيرش. 2017. ***دور العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية***، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور الجلفة
- مجدان، محمد. 2015. ***سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر***، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-40،48.
- محمد، كاش، أمبارك، رافع. ***التحولات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية وانعكاساتها على الساحة الدولية 1991-2010***، مجلة آفاق للعلوم، العدد 3، 118.

المراجع بالإنجليزية

- Lo, Bobo. 2017.***an accident waiting to happen: Trump, Putin and the US—Russia relationship.***
- Black will, Robert D. 2019.***Trump's Foreign Policies Are Better Than They Seem, Russia.***
- Miller, Chris. 2016.***U.S.–Russian Relations in the Next Presidency.***
- Briand, Chris. 2017.***European security and Russian expansionism***, strategic studies institute, US Army College.
- Russia Economic Report December 2019, World Bank Group.
- Russia (Index of Economic Freedom 2020).
- Alexander, Ghaleb.2011.***Natural Gas as An Instrument of Russian State Power,*** Strategic Studies Institute, US Army War College.
- Golts, Alexander, and Kofman. Michael. 2016.***Russia's Military Assessment, Strategy, and Threat***, CGI Center on Global Interests June.

- Kennan, George to George Marshall. 1946.***"Long Telegram," Harry S. Truman Administration File, Elsey Papers, February.***
- Kennedy, Paul. 1987.***The Rise and Fall of Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500–2000***, New York: Random House.
- Morillas, Pol.2020***, "CORONAVIRUS: between the global and the national," CIDOB.***
- Busby, Joshua. 2020***."What International Relations Tells Us about COVID-19,"***E-International Relations.
- ***Central Asia: Russia", the world Fact book***, 2017,Central Intelligence Agency, CIA, Washington Aug.
- De Stefano, Carolina. 2018.***Towards Putin's Last Presidency?*** Istituto Affari Internazionali (IAI).

المواقع الالكترونية

- Abdulrazaq, Tallha. "International relations and power in the coronavirus age," TRT World, Mar 2020.Seen: 2/9/2020: https://bit.ly/2GnIvJ3.
- Perthes, Volker. "The Corona Crisis and International Relations: Open Questions, Tentative Assumptions," Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs, Mar 2020.Seen 3/9/2020: https://bit.ly/3hVlhrh.
- Guragain, Yuba Raj. "COVID-19'S Impact on International Relations," The Rising Nepal, Apr 2020.Seen: 25/7/2020: https://bit.ly/30LeBVp.
- Abdulrazaq,Tallha. "International relations and power in the coronavirus age"TRT World, Mar 2020.Seen: 25/7/2020: https://bit.ly/3g18d2J.
- أبو كريم، منصور. "هل سيشهد النظام الدولي تحولاً بعد انحصار كورونا،" موقع الجزيرة للدراسات، إبريل 2020. شوهد في 2020/9/1: https://bit.ly/3bemzex.
- مساعد، كمال. عقيدة عسكرية روسية جديدة: الناتو والولايات المتحدة أعداء (الأخبار)، أكتوبر 2014. شوهد في 2020/7/7 https://al-akhbar.com/Opinion/39591.
- محمود، ياسمين."مستقبل النظام الدولي ما بعد كورونا: هل ستتغير خريطة القوى العالمية،" المركز العربي للبحوث والدراسات، مايو 2020. شوهد في 2020/9/2: http://www.acrseg.org/41666.
- عقرباوي، عبد الله. "أزمة كورونا والدول الكبرى: أي مسارات جديدة للنظام الدولي،" موقع TRT عربي، ابريل 2020. شوهد في 2020/9/2: https://bit.ly/3jzLADP.

- فرج، شريف مازن. ورقة بحثية بعنوان "توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسي في النظام الدولي،" المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والعسكرية، يوليو 2016. شوهد في 2020/8/28: https://democraticac.de/?p=33837.
- يعقوب، مريم موسى. "تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية الأمريكية خلال فترة بوتين وأوباما،" المركز الديمقراطي العربي للأبحاث الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.
https://democraticac.de/?p=35126.
- عبد النبي، هاجر. أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة 2000-2015، المركز الديمقراطي العربي للأبحاث الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية.
https://democraticac.de/?p=34018.
- سعد، نورهان محمد. ورقة بحثية بعنوان "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط 200-2015،" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 1-2.
https://democraticac.de/?p=34457.

- تطور وتحول العلاقات الأمريكية-الروسية (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية)، شوهد في 16-7-2020، https://www.politics-dz.com/.
- الباجوري، لمياء محمود. "تأثير جائحة كورونا على المستقبل القريب للنظام العالمي،" المركز الديمقراطي العربي للأبحاث السياسية والاقتصادية والعسكرية، مايو 2020.
شوهد في 2020/7/24: https://democraticac.de/?p=66261.

The Chinese and United States Interests in Taiwan
المصالح الصينية والأمريكية في تايوان

Dana Nabil Khalil Abu-Haltam
Master's Degree in Diplomatic Studies
University of Jordan, Amman Jordan

ملخص:

تبحث هذه الورقة عن مصالح كل من جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة تايوان. فعبر التاريخ وحتى يومنا هذا تحتل منطقة تايوان أهمية عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة وتعتبر قضية ذات حساسية كبيرة بين الصين والولايات المتحدة. كما يلعب مضيق تايوان دورًا مهما في المنافسة السياسية بين اقوى دولتين في العالم، اذ تعتبر الصين منطقة تايوان جزءًا لا يتجزا من أرضيها، وتسعى الى استردادها واتباعها لسياسة الصين الواحدة مبدأ (دولة واحدة، ونظامان). أما تايوان مع ديمقراطيتها تبحث عن استقلالها خاصة بعد فوز تساي إنغ وين في الانتخابات في عام 2016.الان أمريكا تستخدم تايوان لاستفزاز الصين من خلال تقديم الدعم العسكري لتايوان، وخاصة خلال إدارة الرئيس ترامب. ستبحث هذه الدراسة في الجانب التاريخي لهذه القضية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المصالح الصينية والأمريكية في تايوان ودراستها.

الكلمات المفتاحية: حرب الصين الاهلية، سياسة الصين الواحدة، بيع الأسلحة، الحزب الشيوعي، الكومينتانغ.

Abstract

This paper examines the interests of both People's Republic of China and the United States of America in Taiwan. Taiwan has become a very sensitive issue between both countries due to the military, political, and economic importance of it in the historic and present realities of China and the US. In other words, Taiwan Strait plays a role in the political competition between the world's two superpowers. China considers Taiwan as part of its land and wants it to follow One China policy: One Country, Two Systems. Taiwan, with its democracy, is trying to escape from China and seeks its independence especially after Tsai Ing-wen winning the elections in 2016. America is using Taiwan to provoke China, by giving military support to Taiwan, particularly during Trump's administration. This study will examine the historical aspect of this issue, as well as highlight and study both China and US interests in Taiwan.

Keywords: *Chinese civil war, One China policy, Arms sale, Communist party, Kuomintang.*

Research questions:

1. What are the US interests in Taiwan?
2. Why does the US support Taiwan's military?
3. Why does China insist on keeping Taiwan as part of it, and follow One China two systems policy?

Study Problem:

The relationship between China, US, and Taiwan is a complex relation. This relation influences the whole international system, especially the Asian region.

As it affects most of the countries in the region and reflects the interests of China and the United States in the region. With the US interference in China's internal affairs as China declares, and its arms sale to Taiwan. The tension between China and Taiwan increase, as China began to threaten Taiwan for noticing the movements and statements that is hinting for independence. This paper will examine the historic base of Taiwan's issue and the reasons behind this conflict and why this issue considers a sensitive problem between the most powerful countries in the World.

Literature Review and previous studies:

Dario Kuntic, The Ominous Triangle: China-Taiwan the United States relationship, 2015

This paper studies the complex relationship between China, Taiwan, and the United States. It examines the theoretical approach of the China-Taiwan-US relationship, especially realism. It studies the reasons for China and the United States' concerns in Taiwan, and why the Taiwanese fighting for their own independence. This paper also examines the importance of Taiwan's strait, especially its role in maintaining regional security.

Ian Easton, The Chinese Invasion Threat: Taiwan's Defense and American Strategy in Asia, 2017

This book gives a general explanation in the history of the issue between China, Taiwan, and the American role in this issue. It also explains China's military plans toward Taiwan and possible issues it may face, Taiwan's defense plan too, US policy during an invasion. It mentioned the inner works of the Chinese Communist party, US policies in Asia.

Introduction:

The Taiwan issue is one of the main dispute spots in Sino-US relations. The Chinese have a special sensitivity about Taiwan, as they consider it a part of the one China and cannot be forfeited or accept its independence and secession from China. As The US military and political presence in Taiwan, and Washington's

stance in support of Taiwanese policy, despite US statements negating this sometimes, it represents an extreme concern to China.

Historic Context:

In 1937, the Chinese Communists and the Chinese nationalists (Kuomintang) made a trace to counter the Japanese intervention in China. After the end of World War II, and the defeat of the Japanese a Chinese Civil war flared up again. In contrast to their first civil war, which was before the armistice and the Japanese intervention, that was marked by the progress of the nationalists over the Communists and their control over large areas of the mainland China, but during the second civil war, the Communists made astonishing military progress what they call it "(Chinese Communist Revolution and the Liberation War)", they succeeded in overthrowing the Nanjing- based ROC nationalist government in 1949 and they dominate most of the mainland. On October 1, 1949, the leader Mao Zedong the foundation of the People's Republic of China.

With the Communist military progress in Sichuan Province, Chiang Chung-cheng, the leader of the nationalist (Kuomintang), left the mainland with two million of his followers and soldiers to settle on the island of Taiwan, even it was part of China then, and he declared that Taipei is the temporary capital of the Republic China and declared himself the legitimate authority representative of the entire Chinese people refusing to recognize the authority of the Communist leader Mao Zedong on the People's Republic of China.

At that time, the United States of America under President Harry Truman administration was refused to intervene in any dispute in the Taiwan Strait. The Communist leader Mao Zedong succeeded in the military campaigns on the islands of Hainan, Zushan and Wonshan in 1950, but when it was about to the invasion Taiwan Island; which was essentially lacking in naval military capabilities such as troop carriers and warships, the United States of America

changed its position and pledged to protect all the non-communist regimes in the region after the Korean War broke in June 1950[1].

The Taiwan Strait witnessed numerous escalations, for example in January 1954 the Communists forces attacked other Taiwanese islands and in the same year the People's Liberation Army forces bombed Kinman Island, which prompted the US Congress to pass laws to give the president authority to defend Taiwan. And they refused to recognize the People's Republic of China since its inception, and the years 1958 and 1996 witnessed other crises on the Taiwan Strait that almost resulted in the outbreak of a war between the Americans and the Chinese. But the US-PRC relations start getting better in beginning of the seventies. In 1971, the People's Republic of China won the Taiwan seat in the United Nations, even that in 1972 the President of United States Richard Nixon visited Beijing and met with Chinese Communist leader Mao Zedong. This coincided with the passage of a law by the US Congress that allowed US arms sales to Taiwan this was a major contention point between the US and China that effect the international politics by changing the bilateral relations shape between United States of America and the People's Republic of China[2].

United States of America Interests in Taiwan

In the early of 1950, US had no military position to prevent the leader Mao to take Taiwan from Kuomintang but when the Korea War started, the United States needed "to demonstrate a firm commitment to defend against aggressive communist expansion anywhere and shore up the morale of its allies during the early stages of the Cold War"[3]. This strategic made US hold an unformal diplomatic relation with Taiwan given to the Taiwan Strait strategic importance, the United States signed with Taiwan Mutual Defense Treaty to consolidate

[1] Ian Easton, The Question: Why Didn't Mao Invade Taiwan? , www.nationalinterest.org/blog/buzz/question-why-didnt-mao-invade-taiwan-60837

[2] Alarabieh, The secret of the enmity between China and Taiwan ... How did the "Tanina" island be repelled, https://ara.tv/vd7jw, May 30, 2020

[3] C. Fred Bergsten, Charles Freeman, Nicholas R. Lardy and Derek J. Mitchell China's Rise, chapter 8, why does the united states care about china, p. 172

their military alliance in 1954. In 1979 President Jimmy Carter signed a law that the US will supply Taiwan with defense capability and arms in what call Taiwan relations act.

US interested in Taiwan for many reasons, first one is that US consider Taiwan as key to military balance in the entire western Pacific Ocean. Because it is the first of the chain of islands that extend from Japan to the Philippines, and it forms a barrier in the open ocean for the Chinese air and sea powers; so their concern is that if Taiwan were under Chinese government control, it would represent a regional dominance of China which United States tries to avoid. And China will expand the reach of its anti-ship missiles, air defences, bombers, combat aircraft and other weapons.

Secondly, if Taiwan get back to be part of China, it will challenge the credibility of the United States. America's alliances in the Pacific are based on the belief that Washington is capable and willing to protect its allies from harm especially any Chinese threaten. Once Taiwan is annexed to China, it will be proved that America was not able to protect it so Tokyo, Manila or Seoul will question whether they should remain in conflict with China and ally with the United States.

"The United States recognized the Government of the People's Republic of China as the sole legal government of China, acknowledging the Chinese position that there is but one China and Taiwan is part of China"[4]. America does not have an embassy in Taiwan, but it has a robust unofficial relationship and maintain a diplomatic relations with Taiwan and but it open an Institute their (American Institute Taiwan) that responsible for implementing United States' policy toward Taiwan.

President Ronald Reagan adopted a policy of support for Taiwan and claimed that his administration would provide a better defense to Taiwan. After

[4] U.S. Relations With Taiwan BILATERAL RELATIONS FACT SHEET BUREAU OF EAST ASIAN AND PACIFIC AFFAIRS AUGUST 31, 2018, www.state.gov/u-s-relations-with-taiwan/

his election, he sought to increase arms sales to Taiwan, but this led to a dispute between China and America. This dispute continued until America promised to reduce arms shipment to Taiwan by signing the second communique between China and America in June 1982[5].

President Reagan led a campaign for Taiwan after the collapse of the Soviet Union. After that, President George H.W Bush, the father, had rebalanced the relations between his country and Japan. But Bill Clinton (Democratic) chose to deal and exchange trade with China and gave it priority and support it to be member of World Trade Organization in 2001. The following administrations like George W Bush described China as a "Strategic rival".

Obama's administration faces many challenges with China more than any previous U.S. president. In his first term, he hoped to reach more cooperative relationship with China. But his administration failed to deal with China by valuing and supporting Taiwanese democracy and security[6].

Trump administration were different, it is using Taiwan as a tool to confront Beijing, in the late of 2017, President Donald Trump had framed his policy toward China under "great power competition" term[7]. In his administration, Washington kept recognizing the One China policy and maintain formal ties with PRC but kept maintaining unofficial ties with Taiwan too, including defense aid. "Secretary of State Rex Tillerson, visiting Beijing in March 2017, describes the U.S.-China relationship as one "built on non-

[5] Jue, Stanton, 2016, Triangular Relations Between U.S., China And Taiwan, American Journal Of Chinese Studies Vol. 23, No. 2 (OCTOBER 2016), Pp. V-Ix, Published By: American Association Of Chinese Studies www.Jstor.Org/Stable/44289152, P.1-3

[6] Jin, Canrong, 2016, How America's Relationship with China Changed under Obama, School of International Studies, Renmin University of China, Published in World Economic Forum on the Middle East and North Africa, www.Bit.Ly/2ezl8oj 2/2/2019

7 Lawrence & Morrison, Susan & Wayne, 2018, U.S.-China Relations, Published at Congressional Research Service, IF10119, www.bit.Ly/2vusmwq. 13/2/2019

confrontation, no conflict, mutual respect, and always searching for win-win solutions"[8].

The Trump administration supports Taiwan through decisions passed by Congress between 2018 and 2020, as one decision that calling for an exchange visits between US and Taiwan officials, and another affirming Washington's commitment to the island by implementing the "Taiwan Relations Act" that was approved shortly after the end of the official alliance in 1979. As well as the US military presence in Taipei.

In general, Sino-American military relations have been characterized by volatility and less developed than their economic counterpart. This fluctuation is due to the position of both countries regarding to problematic issues between them, especially Taiwan. In 2010, the United States of America decided to sell 6.4-billion-dollars' worth of arms to Taiwan. Following this decision, the Chinese government suspended its military relationship with America until the end of 2010. This led to arrange the tenth round of defense talks between the two countries. In 2019, US sold $ 2 billion worth of military hardware to Taiwan in order to bolster its defense capabilities against Beijing.

The Chinese and American military relations have followed different development paths, China reformed the Chinese military force rapidly after the Taiwan Strait Crisis in 1996 (China's defense spends around 11 percent per year (1996-2015) and started modernizing its capabilities and focus on developing air, cyber and counterpace capacities and naval forces. On the other hand, the American military budget increased rapidly after the attacks of September 2001, in 2015 America defense spending was 560$ billion, 57 percent more than in 1996[9].

[8] Sonnad, Nikhil, 2017, Rex Tillerson's Tone on China Got a lot Friendlier once he Actually got to China, www.Bit.Ly/2naf9yn

[9] James, Mulvenon, 2009, "PLA Computer Network Operation," Carlisle, PA: U.S. Army War College Strategichlawi Studies Institute,2009, p.27

In 2016, US President Donald Trump breached the diplomatic policy adopted by his country for decades in dealings with both Taiwan and China, by speaking by phone with Taiwan President Tsai Ing-wen, which would cause China's anger. In 2020, Minister of Health Alex Azar from the US President Donald Trump's administration arrived in Taiwan, for the first visit of high-level American delegation to the island since 1979. China accused the United States of "endangering peace," and It sees the American visit as a threat to it and a violation of its sovereignty.

China's Interests in Taiwan:

To China maintaining national unity, territorial integrity, and national dignity is a priority. In the past, Taiwan was called Yizhou and Liuqiu [10] and it was part of the mainland China, since then the international community recognize the Mainland China as a country that Taiwan is part of it. Since the founding of PRC, 157 countries recognize that there is only one China, and Taiwan is a part of China[11].

China is using political and economic means power to bring the island back under China control instead of using the military (force), it uses the concept "peaceful reunification and one country, two systems." Policy toward Taiwan issue to solve the issue[12].

This policy stands on four Principles[13]:

1- One China, this policy stands that there is only one china and Taiwan is part of it.
2- The two systems coexist, this policy stands that all Taiwan's systems, cultural, economic relations with foreigner countries will stay the same. And the Chinese socialist system and Taiwan capitalist system will coexist together.
3- A high degree of autonomy, Taiwan will have its own administration and legislative power, independence judicial power. It has its own army and take leadership positions.
4- Peaceful negotiations: china see that it should engage in negotiations (on the premise of One China) with Taiwan to end the hostility and

[10]The Taiwan issue and the unification of China, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 2002

[11] The Taiwan Question and Reunification of China, www.china.org.cn/english/7953.htm

[12] A policy of "one country, two systems" on Taiwan, Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/ziliao_665539/3602_665543/3604_665547/t18027.shtml

13 What are the basic contents of the policy of "peaceful reunification; one country, two systems"?, Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China, www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/ljzg_665465/3568_665529/t17794.shtml

achieve peaceful reunion. And China sees Taiwan issue as an internal affair that other country should not get involve in.

All countries that China had build diplomatic relations with them complied the international law and the One China policy. And made an agreement with China to not build any unofficial relations with Taiwan. China also worked so hard in their generation education and made Taiwan's issue an country' concern that each citizen concern about it.

The reasons behind insisting China of getting Taiwan back under its control not only because of historic reasons and that Taiwan used to be part of China and belong to it. Neither for the Chinese national dignity is a priority for China. But it concerns about it and works very hard politically, economy and military aspect to solve this issue and get it back to its sovereignty because of the huge interest of the United States in the area, since the Korean War in 1951, John Foster Dulles mentioned "Island Chain Strategy" that suggest to surround China and the Soviet Union by sea to create concerns and fear to China in which the United States encircled it via sea[14].

PRC is officially holds the title of China but many countries still have unofficial ties with the ROC, such as, the US congress set up the Taiwan relations act allowing the US to continue some foreign missions in Taiwan such as arm sales to the island. China asked the United States to stop all arms sales and military ties with Taiwan to prevent further damage to Sino-American relations. However, the United States keep provoking China, for instance, the US Department of Defense (the Pentagon) announced that it had concluded a defense agreement with Taiwan to sell 66 F-16 fighter jets to Taiwan. And 108 "Abrams" tanks, 1,240 anti-armor "TOW" missiles, and 250 anti-aircraft

[14] Andrew S. Erickson and Joel Wuthnow, Barriers, Springboards and Benchmarks: China Conceptualizes the Pacific "Island Chains", The China Quarterly / FirstView Article / January 2016, p.6.

"Stinger" missiles[15]. As a result, China headed to develop its militarily technology and increase the rate of military spending that the annual military spending exceeds the rate of growth of the Chinese economic "In 1990, China constituted 23.6 percent of total East Asian expenditure. As of 2019, this number stands at 70.5 percent. In terms of the broader regional context, the Chinese military budget constitutes 52.2 percent of the total cumulative spending across all of Asia" [16].

In 2005, China passed the "Anti-Secession Law", which provides the Chinese forces with a legal basis for military action against Taiwan in the event of its independence or approaching secession.[17]

In 2016, Tsai Ing-wen assumed the presidency of Taiwan, that belongs to the independence-leaning Democratic Progressive Party, at her rule, the relations between China and Taiwan deteriorated. China suspended the diplomatic contact with Taiwan and compounded military actions in the air and sea[18].

China has intensified its military readiness, especially in the air or in the waters near Taiwan. In September 2020, China launched two Sixty-two missiles in the South China Sea to defend its sovereignty. The Chairman of the Joint Chiefs of Staff of the Chinese Central Military Council, Li Zhucheng, during a seminar marking the 15th anniversary of the "Anti-Secession Law", said that "if the opportunity for peaceful reunification is lost, the armed forces will take all necessary steps in order to thwart any separatist plans and steps and ensure stability and control in Taiwan Straits. Recovering Taiwan in a non-peaceful manner is the last option. China believes that there is no room for Taiwan independence, and any challenge to this law will face severe punishment".[19]

[15] Brad Lendon, US finalizes sale of 66 F-16 fighters to Taiwan as China tensions escalate, Cable News Network, August 2020.

[16] China Power Team. "What Does China Really Spend on its Military?" China Power. December 28, 2015. Updated August 26, 2020. Accessed September 10, 2020. www.chinapower.csis.org/military-spending/

[17] You Ji, China's anti-secession law and the risk of war in the Taiwan Strait, Pages 237-257, 2006, www.doi.org/10.1080/13523260600821376

[18] Zoe Leung, The Precarious Triangle: China, Taiwan, and United States, the Diplomat, May 2020

[19] Yew Lun Tian, Attack on Taiwan an option to stop independence, top China general says, Reuters, May 2020.

Taiwan realizes that it is not in its interest to provoke Beijing publicly, but the United States still using Taiwan as a means of provoking China. Starting from accepting a congratulatory call from Tsai, then receiving the Taiwanese vice president-elect in Washington and it has raised its strategic relations with Taiwan to the "level of Other U.S. allies in its strategy in the Indian and Pacific Oceans in an effort to protect the Western-led order in the Pacific"[20]. Taiwan Affairs Office spokesman Ma Xiaoguang said, "We have sufficient capacity to defend national sovereignty and territorial integrity, and we will never tolerate any separatist activities or any interference by foreign powers in China's domestic politics."[21] After the won of Tsai Ing-wen new elections, US Secretary of State Mike Pompeo congratulated and praised Tsai for her "courage and wisdom," prompting condemnation from Beijing, which rejects any official recognition of Taipei. The Chinese Defense Ministry said that Pompeo's action was "wrong and even dangerous." The Chinese Foreign Ministry "accusing Washington of breaching its diplomatic obligations". All these actions lead to create more tensions in the relationship between China, Taiwan, and the United States.

[20] Zoe Leung, The Precarious Triangle: China, Taiwan, and United States, the Diplomat, May 2020

[21] **He Zhuoyan, China's reunification cannot be stopped by any force: spokesperson**, www.en.people.cn/n3/2020/0521/c90000-9692465.html, may 2020

Conclusion

Sino-US relations are experiencing an increasing tension due to conflict of interest, the most important are those in the Asian region, especially the Taiwan territory. This conflict is considered one of the most sensitive for China as Taiwan is a part of China land that should be back under the Chinese sovereignty. And China considers the US continued support to Taiwan as an interference in Chinese internal affairs. As for the United States of America, official speaking Taiwan is considered as part of Mainland China and believe that they should work to solve the problem in a peaceful way, away from military solution. However, the US also supplies Taiwan with weapons adhering to the Taiwan Law in 1979. This Shows the contradictory position of US, it recognizes China's sovereignty but also supports Taiwan military and presence politically in which it maintains unofficial relations with it and its military. With the continued sale of weapons by the United States to Taiwan, The United States is keen to impede any rapprochement between China and Taiwan for reasons mentioned in the paper. In return, China is keen to find a solution to this issue, to get Taiwan back to its sovereignty, starting with peaceful ways, but in the present, with the interference of the US by selling arms to Taiwan, and Taiwan's hints about its independence. This provoke China and made it to develop its military and transition from peaceful to military statements. Lastly resorting to the Chinese military exercises at the Sothern and northern sides of the Taiwan Strait that indicates the increasing tension in the region.

الخاتمة:

تشهد العلاقات الصينية الأمريكية توترًا شديدًا بسبب اختلافات المصالح فيما بينها، وأهمها الموجودة في منطقة آسيا، خاصة منطقة تايوان. تعتبر هذه القضية من أكثر القضايا حساسية، فبالنسبة للصين تايوان هي جزء لا يتجزأ من الصين وعلى تلك المنطقة أن تعود إلى السيادة الصينية. كما تعتبر الصين أن دعم الولايات المتحدة لتايوان يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية الصينية. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي ايضا تعتبر تايوان جزءًا من أرض الصين الرئيسية وتدعو الى حل المشكلة بين

الطرفين بطريقة سلمية بعيدًا عن الأساليب العسكرية. الا ان الولايات المتحدة تقوم ايضا بتزويد تايوان بالأسلحة وفقًا لقانون تايوان في عام 1979. فإن هذا يوضح الموقف المتناقض للولايات المتحدة، فهي تعترف بسيادة الصين ولكنها أيضًا تدعم الجيش والوجود السياسي لتايوان، حيث تحتفظ بعلاقات غير رسمية معها وتحافظ على علاقات عسكرية فيما بينهم عن طريق استمرار بيع الأسلحة من قبل الولايات المتحدة إلى تايوان. وقد حرصت الولايات المتحدة على عرقلة أي تقارب بين الصين وتايوان لأسباب وردت في هذا البحث. اما بالنسبة للصين فقامت بإيجاد حلول وطرق سلمية لإعادة تايوان تحت سيادتها ودائما ما تحرص على إيجاد حل لهذه القضية، ولكن في الوقت الحاضر مع تدخل الولايات المتحدة ببيع الأسلحة لتايوان المتزايد، وتلميحات تايوان بشأن استقلاليتها. عملت الصين الى تطوير جيشها وتحويله من استعمال تصريحات سلمية إلى تصريحات فيها تهديد باستعمال القوى العسكرية، وأخيرا التدريبات العسكرية الصينية في جنوب والجانب الشمالي من مضيق تايوان والتي تشير إلى التوتر المتزايد في المنطقة.

Sources:

1. WHY TAIWAN MATTERS, the U.S. Government Publishing Office, House Hearing, 112 Congress, JUNE 16, 2011, www.foreignaffairs.house.gov
2. BEN BLANCHARD AND Yew Lun Tian, U.S. Increases Support for Taiwan, China Threatens to Strike Back, U.S. News & World Report L.P. ,2020.09
3. U.S Department of State, U.S. Relations With Taiwan, www.state.gov/u-s-relations-with-taiwan
4. Laura Zhou, Why Taiwan is likely to remain an important card for US to play against China, South China Morning Post, 2018.
5. Council on foreign relations, www.cfr.org/timeline/us-relations-china
6. Christian Whiton, Why Taiwan Is America's Best Asset Against China, the national interest, 2019.
7. Zoe Leung, The Precarious Triangle: China, Taiwan, and United States,The Diplomat, 2020.
8. Taiwan-U.S. Relations , Ministry of Foreign Affairs, Republic of China (Taiwan) Taipei Economic and Cultural Representative Office in the United States , www.roc-taiwan.org/us_en/post/24.html
9. Mark Stokes & Russell Hsiao, Why U.S. Military Needs Taiwan, The Diplomat, 2012.
10. Joseph A. Bosco, Taiwan and Strategic Security, The Diplomat, 2015
11. C. Fred Bergsten, Charles Freeman, Nicholas R. Lardy and Derek J. Mitchell, Why does the United States car about Taiwan, China’s Rise, Chapter 8, 2009.
12. The Taiwan issue and the unification of China, Ministry of Foreign Affairs of the People’s Republic of China, 2002

Les écoles de la géopolitique : Du Friedrich Ratzel à Yves Lacoste

Nouriddin El Idrissi

Etudiant Doctorant en sciences politiques et relations internationales contemporaines

– Université Mohamed Ben Abdellah – Fès – Maroc

Résumé :

Le concept de la géopolitique est l'un des concepts des sciences politiques et des relations internationales ayant suscité beaucoup de polémiques. En fait, plusieurs politologues et juristes ont octroyé des soubassements théoriques à leurs puissances étatiques pour manipuler ce concept dans un sens qui sert à légitimer leur expansionnisme territorial colonialiste au détriment des autres entités étatiques.

Cette étude s'est chargée d'élucider et d'expliquer cette manipulation aberrante de la géopolitique dès sa naissance à notre ère contemporaine, toute en s'inspirant des idées des précurseurs des grandes écoles de la géopolitique.

Les mots-clés : La géopolitique, l'espace vital, l'Eurasie, le cœur de terre, le croissant extérieur.

ملخص:

مفهوم " الجيوبوليتيك " هو واحد من مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية التي آثارت نقاشات كثيرة. فالعديد من علماء السياسة والقانونيين إستطاعوا توفير الأسس النظرية للقوى التي ينتمون إليها لكي تستطيع هذه الأخيرة من إستخدام هذا المفهوم لشرعنة توسعها الترابي الإستعماري على حساب الدول الأخرى.

هذه الورقة البحثية تعنى بتوضيح وتفسير الإستخدام المنحرف لمصطلح " الجيوبوليتيك " منذ بزوغه إلى عصرنا هذا. ومن أجل ذلك سنتعرض لأهم أفكار رواد أبرز مدارس " الجيوبوليتيك ".

الكلمات الدالة : "الجيوبوليتيك"، المجال الحيوي، أوراسيا، قلب الأرض، الهلال الخارجي.

Après sa première utilisation par le suédois *Kjellén*, le concept « Géopolitique », sera abondamment repris par les théoriciens des sciences politiques pour s'en servir comme un moyen d'expansion surtout pour les puissances occidentales. Pour bien comprendre les contours de ce concept, son évolution dans le temps, ainsi que sa contribution à la légitimation des expansions des grandes puissances au détriment des autres pays, on parlera dans cette étude des principales théories ayant traité la géopolitique.

I/- L'école allemande de la géopolitique

La géopolitique, pour cette école fut théorisée par deux principaux avant-coureurs en la matière. Ce sont Friedrich Ratzel (1844-1904)[1] et Karl Haushofer (1869-1946)[2].

Ratzel, influencé par la théorie de l'évolution de naturaliste Charles Darwin[3], a étudié l'entité étatique en tant qu'un organisme évolutif en termes de croissance, maturité, vieillissement et la mort. Il a contribué à cette discipline par la publication en 1869 de son ouvrage « *Etre et devenir du monde organique* »[4]. Ce géopoliticien allemand, prétend que l'espace est la

[1] Est un géographe, ethnographe et inventeur de la géopolitique allemande.
[2] Un des pionniers théoriciens allemands en géopolitique.
[3] Né en 1809 en Angleterre et mort en 1882. Sa théorie consiste à affirmer que tous les êtres vivants sont le résultat d'une longue série de modifications biologiques qu'on appelle évolution. Cette théorie qui se fonde surtout sur la lutte pour l'existence et la sélection naturelle, s'oppose clairement à celle de la création par Dieu.
[4] CHAUTARD, Sophie. *L'indispensable de la géopolitique*. Levallois-Perret : *Studyrama*, 2006, p.19.

substance nourricière de l'Etat comme entité organique, et qu'il ne peut pas s'épanouir sans avoir expansé au détriment de ses voisins, c'est ainsi qu'il a introduit la notion de *Lebensraum* ou *l'espace vital* qui sera plus tard instrumentalisée par Adolf Hitler[5] dans ses ambitions expansionnistes territoriales. Ratzel, convaincu de la nécessité de l'élargissement des frontières de son pays pour répondre aux besoins démographiques croissants. Pour lui, la géopolitique se définit ainsi : « *La science qui établit que les caractéristiques et conditions géographiques, et plus spécialement les grands espaces, jouent un rôle décisif dans la vie des Etats, et que l'individu et la société humaine dépendent du sol sur lequel ils vivent ayant son destin déterminé par la loi de la géographie* ».[6]

En tant que membre fondateur du comité colonial allemand, Ratzel, a contribué aux travaux relatifs à l'extension impériale de son pays. Ainsi, il a pu écrire un ouvrage en 1901, intitulé « *Au sujet des lois de l'expansion spatiale des Etas* » pour défendre la légitimité de l'extension de la taille de son pays. Dans le même ouvrage, l'auteur a énuméré sept lois dites « universelles », et résumant sa conception de la géopolitique :

- La croissance spatiale de l'Etat dépend de son développement culturel ;
- L'extension de la taille de l'Etat est tributaire de sa puissance idéologique, commerciale et économique ;
- L'agrandissement de l'Etat pourra se faire par l'annexion de petites autres entités politiques ;
- La modification des frontières : Les frontières de l'Etat est un organe vivant dynamique et non pas statique ;
- L'expansion logique ; c'est-à-dire, l'Etat doit s'élargir en s'appropriant des territoires ayant des atouts vitaux (ressources énergétiques, accès à la mer, l'acquisition des plaines et des bassins fluviaux,…), ou aussi en s'accaparant des positions géographiques géostratégiques ;
- L'élargissement des frontières est favorisé par l'existence des civilisations limitrophes inférieure à celle de l'Etat envahissant ;
- La répétition des manœuvres des annexions des entités les plus faibles.

De ces principes, il ressort que le point focal de la géopolitique chez Ratzel est l'espace qui lie le peuple sur un sol commun ; les individus formant le peuple n'ont donc plus besoin d'être liés par la race ou la langue.

Les lois de la géopolitique *ratzélienne* peuvent être résumées en trois postulats. D'abord, l'Etat comme forme de vie, puis le sol terrestre est l'incarnation ultime de l'Etat, et enfin la croissance spatiale de l'Etat[7].

[5] Un homme d'Etat allemand. Né le 20 avril 1889 en Autriche-Hongrie (Autriche actuellement). Fondateur du nazisme et chancelier de troisième Reich du 30 janvier 1933 au 30 avril 1945, date de son suicide.

[6] BONIFACE, Pascal. *La géopolitique : 42 fiches thématiques et documentées pour comprendre l'actualité*. Paris : Eyrolles, 3ème édition, 2016, p.13.

[7] KOURIMA, Abderrahim. *L'école géopolitique allemande*. Mémoire pour obtention de DESA en relations internationales. Université Hassan II, faculté de Droit, Casablanca. 2007, s.p. [En ligne]. https://www.memoireonline.com/01/09/1813/m_lecole-geopolitique-allemande4.html. [Consulté le 01 avril 2018].

Pour Karl Haushofer[8], fortement influencé par son prédécesseur Ratzel, a tenté à travers tous ses travaux scientifiques[9], de répondre à la question suivante : Quelle hiérarchie sur la scène internationale et comment l'Allemagne peut devenir une grande puissance ?[10]

Pour répondre à cette question, le Général Haushofer, a fondé par ses ouvres scientifiques un courant d'idées géopolitiques en Allemagne. Ce disciple de *Ratzel*, choqué par la défaite de son pays en 1918 contre les Alliés, et surtout ému par le Diktat du traité de Versailles[11], a donné une connotation au concept de géopolitique qui pourrait servir son pays pour récupérer son espace vital perdu. En 1920, ce Général, déclarait : « *la géopolitique sera et doit être la conscience géographique de l'Etat. Son objet est l'étude des grandes connexions vitales de l'homme d'aujourd'hui dans l'espace d'aujourd'hui (...) et sa finalité (...) est la coordination des phénomènes reliant l'Etat à l'espace* »[12].

Dans le but de contrer géographiquement les puissances maritimes anglo-saxonnes, l'élève de Ratzel, a préconisé la division du monde en quatre zones d'influence, en suivant une logique de l'unité géographique, ethnique et civilisationnelle d'une communauté humaine sous une notion, alias « pan-idées » qui donne une suprématie à la dimension spatiale[13]. Ces zones sont :

- Une zone paneuropéenne : Dominée par l'Allemagne, et couvre l'Europe, l'Afrique et le Moyen-Orient ;
- Une zone panaméricaine : Concerne l'ensemble de l'Amérique, et contrôlée par les Etats-Unis ;
- Une zone panrusse ou Eurasie : Chapeautée par la Russie. Elle englobe l'Asie centrale et l'Asie du Sud. Sous réserve que la Russie renonce au communisme ;
- Une zone pan asiatique : Dominée par le Japon. Elle inclut l'Extrême-Orient (Chine), l'Asie du Sud-est et le pacifique Nord[14].

Figure n°01 :

[8] Est né le 27 août 1869 à Munich. L'un des fondateurs de la géopolitique allemande, et a crée en 1924 la revue dite « *Zeitschrift für Geopolitik* » ou « *Journal de géopolitique* » pour exposer et présenter la conception Allemagne de la géopolitique. S'est suicidé le 10 mars 1946.

[9] Parmi ses travaux publiés : « *Weltpolitik Von heute* » ou *la politique mondiale d'aujourd'hui*, « *Grenzen in ihrer geographischen und politischen Bedeutung* » (Les frontières dans leur signification géographique et politique), et « *Japan baut sein Reich* » (le Japon construit son empire).

[10] GEOLINKS. *Karl Haushofer*. [En ligne]. http://www.geolinks.fr/biographie/karl-haushofer/. (Le 13 novembre 2013). [Consulté le 04 avril 2018].

[11] Est un traité de paix signé le 28 juin 1919 entre l'Allemagne et les Alliés, et en vertu duquel les vainqueurs de 1ère guerre mondiale ont imposé des sanctions contre l'Allemagne vaincu (réparations économiques, restrictions de capacités militaires, et délaissement de ses colonies).

[12] MAOUNDONODJI, Gilbert. *Les enjeux géopolitiques et géostrategiques de l'exploitation du pétrole au Tchad*. Louvain-la-Neuve : Presses universitaires de Louvain, 2009, p.77.

[13] KOURIMA, Abderrahim. *Op.cit.*, s.p. [En ligne].
[En ligne]. https://www.memoireonline.com/01/09/1813/m_lecole-geopolitique-allemande7.html. [Consulté le 05 avril 2018].

[14] PENDOUE, Materne. *Op.cit.*, p.37.

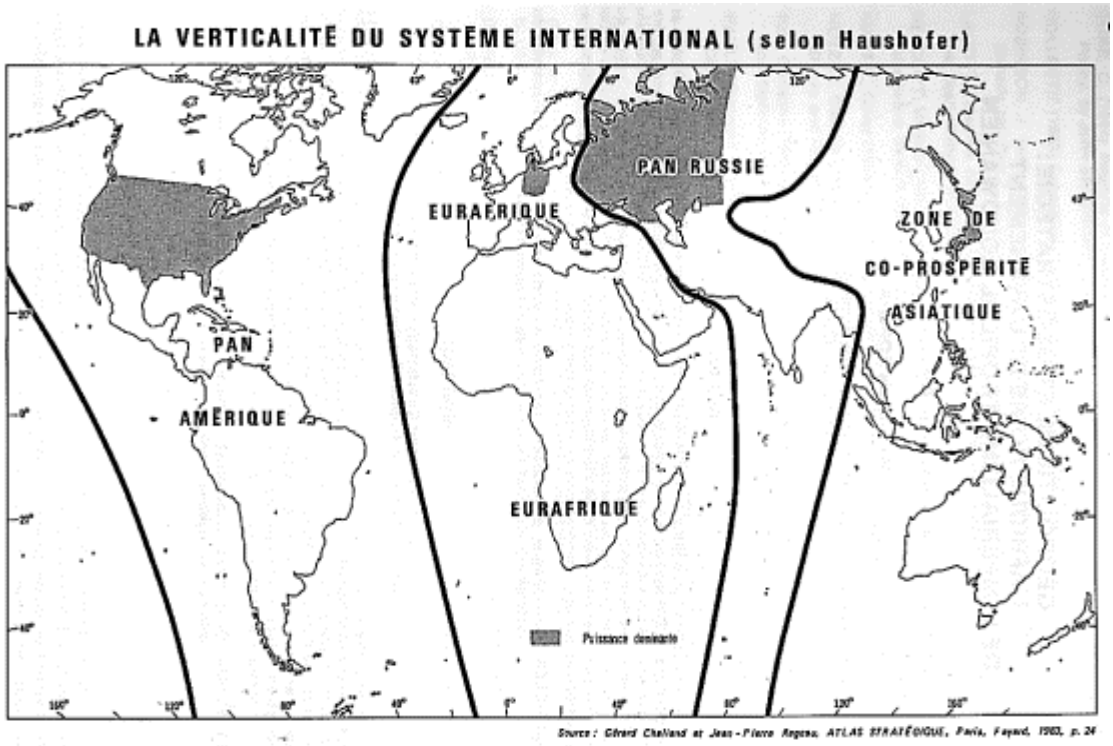

Référence : ROPIVIA, Marc-Louis. *GÉOGRAPHIE ET POLITIQUE EN AFRIQUE AU XXIe SIÈCLE Concepts opératoires et stratégies d'insertion dans l'espace mondial*. [En ligne]. http://www.institut-strategie.fr/Strategique_80_Ropivia.htm. [Consulté le 04 avril 2018].

Selon cette carte qui représente la verticalité du système international, Haushofer entérine le postulat prescrivant la nécessité de la direction du monde par les puissances traditionnelles, qui sont pour les adeptes de ce système, les Etats-Unis, l'Europe, l'U.R.S.S. et le Japon.

D'un point de vue géopolitique, ce système préconise la division du monde en fonction de deux ordres de suprématies ; la première est celle de l'hémisphère nord sur l'hémisphère sud, et la deuxième, est celle de la région tempérée sur la région tropicale. Les deux ordres se convergent vers l'imposition d'un concret mondial selon lequel les peuples de la terre ne peuvent être conduits que par la race blanche et les résidants des zones tempérées.

Cette ségrégation du monde basée sur les critères climatique et spatiale, a exposé le postulat *haushoferien* lié au système international aux diverses critiques ; les plus pertinentes est celles de la vocation raciste de ce système de verticalité, de la caducité des idées qu'il porte surtout par le dépassement des frontières par la mondialisation, et de l'ébranlement de ce déterminisme géographique du Nord contre le Sud par l'apparition de nouvelles puissances dites « émergentes » et qui ne peuvent pas se laisser diriger par d'autres puissances ; c'est le cas exactement de l'Inde et du Brésil qui se situent dans la zone intertropicale et dans l'hémisphère austral, c'est donc l'horizontalité

du système international qui l'emporte dorénavant sur sa verticalité défendue par Haushofer[15].

Ces reproches n'ont pas pu empêcher, Haushofer de se déclarer le représentant principal de la géopolitique allemande. Dans ce cadre, il atteste « *Tout en n'étant pas le créateur de terme technique de géopolitique, je passe à bon droit pour le principal représentant de sa forme allemande* »[16]. Dans cette citation, le Général allemand, reconnaît aussi les efforts déployés par ses prédécesseurs dans ce domaine et fait allusion aux fondateurs du concept de la géopolitique, en particulier son concitoyen et son exemple à poursuivre, Ratzel[17].

Les deux pionniers de l'école allemande de la géopolitique se sont efforcés pour trouver des substrats théoriques permettant la légitimation de l'expansionnisme spatial pour leur pays. C'est ainsi qu'ils ont puisé dans les mêmes sources théoriques et philosophiques pour dégager un certain parallélisme pour la construction de leurs postulats, on peut ainsi citer leurs points communs :

- La vision post-malthusienne qui met en étroite relation la population et les ressources naturelles ;
- La conception de la centralité de l'Etat pour Hegel ; pour ce dernier l'Etat est la réalisation ultime et la finalité de l'idée divine sur terre, il est aussi le produit final de l'évolution de l'humanité. Hegel, a écrit dans son ouvrage intitulé « Les principes de la philosophie du droit », « *Il faut donc vénérer l'Etat comme un être divin-terrestre* »[18] ;
- La théorie darwiniste sociale ou *spencérisme*[19] reposant sur le postulat affirmant que la lutte entre les hommes pour garantir leur survie est l'état naturel des relations sociales[20].

Malgré toutes les critiques lancées contre l'école géopolitique allemande. Il est primordial de signaler, d'une part, que nul ne peut nier l'apport théorique de cette école au profit des ambitions expansionnistes de leur pays sous le règne d'Hitler. C'est ainsi que Haushofer a admis, en se fondant sur sa conception de *Deutschtum* ou la « communauté de civilisation », l'attachement de l'Autriche et l'annexion des Sudètes[21] en 1938, et soutenu aussi le Pacte germano-soviétique de 23 août 1939, par

[15] ROPIVIA, MARC-LOUIS. Géopolitique et géostratégie : L'Afrique noire et l'avènement de l'impérialisme tropical gondwanien. *Cahiers de géographie du Québec*, *30*(79), 1986, p.8.

[16] KOURIMA, Abderrahim. *Op. cit*., [En ligne]. http://geopolitics.unblog.fr/2008/10/27/lecole-geopolitique-allemande/. (Le 27 octobre 2008). [Consulté le 26 mars 2018].

[17] *Ibid*., [En ligne]. https://www.memoireonline.com/01/09/1813/m_lecole-geopolitique-allemande6.html. [Consulté le 05 avril 2018].

[18] 24hgold. *Hegel et la divinisation de l'État*. [En ligne]. http://www.24hgold.com/francais/actualite-or-argent-hegel-et-la-divinisation-de-l-tat.aspx?contributor=Damien+Theillier&article=3853266430G10020. (26 mars 2012). [Consulté le 05 avril 2018].

[19] Pour qualifier la théorie évolutionniste chez Herber Spencer. Ce dernier est né le 27 avril 1820 et mort le 08 décembre 1903. Etait un philosophe et sociologue anglais.

[20] KOURIMA, Abderrahim. *Op. cit*., [En ligne]. https://www.memoireonline.com/01/09/1813/m_lecole-geopolitique-allemande6.html. [Consulté le 05 avril 2018].

[21] Régions frontalières de Tchèque, avec une superficie d'environ 28 500 Km². Le terme désigne les zones à majorité germanophones de Moravie et de Bohême.

lequel les deux pays se sont engagés à, entre autres, partager les sphères d'influence propres à chacun d'eux dans les pays qui les séparent (Scandinavie, pays Baltes, Pologne, Roumanie…). Notant que ce géopoliticien a refusé catégoriquement l'invasion de l'Ex-URSS. D'autre part, aucun ne peut attribuer aux idées des deux figures de proue de l'école géopolitique allemande, un caractère raciste. D'ailleurs, leurs pensées reposent surtout sur des fondements objectifs et scientifiques et ne donnent point d'importance au critère de la race, auquel se réfère Hitler pour supprimer les autres races, en particulier, les Juifs et les Slaves, pour élargir les frontières de son pays, toute en évoquant la supériorité de la « race aryenne »[22].

Pour démontrer sa vision géopolitique anti-raciale, le disciple de cette école allemande, le général Haushofer, espère que « *Ce monde voit le dépassement de toutes les haines de race et de classe* »[23].

II/-L'école anglo-saxonne de la géopolitique

Quant aux géopoliticiens anglo-saxons, ils s'intéressent à la domination des mers comme un tremplin garantissant le contrôle du monde et donc leur hégémonie par rapport aux autres puissances, surtout celles d'ordre géopolitique continental, à leur tête, l'Allemagne. Pour traiter les idées de cette école, les contributions théoriques de trois grands maîtres ; les Américains *Alfred Thayer Mahan* (1840-1914)[24], et *John Spykman* (1893-1943)[25], et l'Anglais *Halford John Mackinder* (1861-1947)[26], sont dignes d'être citées. Or, dans ce paragraphe, on se contentera de traiter les idées de *Mahan* comme exemple de l'école américaine et celles de *Mackinder* représentant l'école anglaise.

Mahan, le grand théoricien de la puissance maritime des USA et le « père » de leur géopolitique, a pu marquer largement la politique étrangère de son pays par ses apports théoriques.

Ce stratège américain fortement influencé par la domination et la grandeur de l'empire britannique, parle de cinq éléments expliquant la superpuissance de cet empire :

- Un commerce extérieur prospère ;
- Une marine marchande développée ;
- Une marine de guerre capable de protéger les flottes commerciales à travers le monde ;

[22] CHAUTARD, Sophie. *Op. cit*., p.23.

[23] GRAZIANI, Tiberio. « La leçon de Haushofer et la présence discrète de Giuseppe Tucci ». In : JIBRIL, Daoud (dir.), *Eurasia*. Vol.II, n°03. Comité de Kildare : Avatar éditions, juin 2008, p.12.

[24] Historien et stratège naval américain.

[25] Géographe américain.

[26] Géographe britannique.

- Des bases militaires suffisantes pour la maintenance et l'approvisionnement des navires commerciales ;
- Un empire servant à la fois comme source de matières premières pour la bonne marche du secteur industriel, et aussi comme un grand marché pour la commercialisation des produits manufacturés.

Partant de ces données empiriques, et s'inspirant de la fameuse phrase de navigateur Walter Raleigh[27] « *Qui tient la mer tient le commerce du monde, tient la richesse du monde : qui tient la richesse du monde tient le monde lui-même* »[28]. L'amiral américain a tenté de tracer une feuille de route susceptible de permettre à son pays de supplanter aux anglais pour devenir une superpuissance mondiale. Il recommanda donc aux responsables américains ce qui suit :

- Pour le contrôle et la conquête des territoires maritimes : L'installation des bases navales, la construction des navires et des ports ;
- Pour l'endiguement des rivaux : *Mahan* a préconisé une alliance américaine avec la Grande-Bretagne pour empêcher l'expansion maritime de l'Allemagne, il a aussi proposé une alliance Etats-Unis-Europe contre l'expansionnisme japonais ;
- Pour la mainmise des points stratégiques : Il a recommandé la maîtrise des voies maritimes, des détroits et des canaux qui revêtent une importance stratégique[29], (exemples : Hawaii, Panama) ;
- Pour que les Etats-Unis puissent avoir une profondeur stratégique : Il a invité les autorités américaines à s'opposer à Carl Von Clausewitz[30]quand celui-ci prime la défensive sur l'offensive et les a incitées à renverser ce principe et donc prioriser l'offensive sur la défensive tout en projetant leurs puissances sur des théâtres autres que nationaux[31].

Par ces mesures, *Mahan* qui est très convaincu que le *leadership* mondial passe indubitablement par le contrôle de la mer tant dans une logique commerciale en temps de paix, que dans une autre de maîtrise des positionnements, des voies et des détroits stratégiques en temps de guerre, a essayé d'offrir à son pays entouré d'océans, une liberté de circulation et d'avoir la possibilité de contrôler des zones de passage et aussi de lui attribuer des capacités territoriales de se défendre et de s'élargir. En effet, il voit que la

[27] Est un britannique, né en 1954. Etait un explorateur, poète et député au parlement du Royaume d'Angleterre. Accusé de conspiration contre le roi et de trahison, fut décapité le 29 octobre 1618.
[28] TANGUY, Struye de Swielande. *La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques*. Louvain-la-Neuve : Université catholique de Louvain, 2003, p.63.

[29] CHAUTARD, Sophie. *Op. cit*., p.24.
[30] Carl Philippe Gottieb Von Clausewitz, né le 01 juin 1780 en Prusse. Est un officier général et théoricien militaire. Auteur de divers écrits, le plus connu et le plus important c'est un ouvrage dit « *de la guerre* » dans lequel il traite la stratégie militaire.
[31] P. Clément. *« La pensée géopolitique américaine »*, p.5. [En ligne]. http://www.academia.edu/29422621/La_pens%C3%A9e_g%C3%A9opolitique_am%C3%A9ricaine. [Consulté le 09 avril 2018].

suprématie maritime de son pays ne pourra avoir lieu que par le commerce, le contrôle des mers et surtout des voies maritimes stratégiques. Ceci, il l'a bien exprimé dans sa célèbre citation « *La puissance maritime tient en premier lieu au commerce et celui-ci suit les routes les plus avantageuses ; la puissance militaire a toujours suivi le commerce pour l'aider à progresser et pour le protéger* »[32].

C'est ainsi que ce stratège naval américain, s'est montré opposant à la doctrine de Monroe[33] qui prive son pays de toute maîtrise des voies maritimes dans le continent américain, et qui, par contre, elle offre aux européens, en particulier les anglais, une large possibilité pour conquérir les marchés et s'approvisionner en matières premières[34].

Bref, *Mahan*, prédicateur de *Seapower* et auteur d'un nombre important d'écrits, les plus connus sont « *The Influence of Seapower Upon History* » (L'influence de la puissance maritime sur l'Histoire), et « *The Interest of America in Seapower, Present and Future* » (L'intérêt de l'Amérique dans la puissance maritime, le présent et le futur), a pu impacter la politique étrangère américaine par les idées que recèlent ses publications. Un exemple démontrant le poids du *Mahan* dans ce sens, est celui de la déclaration du sénateur Henry Cabot, le 02 mars 1895, « *aucune nation ne pouvait être réellement grande sans être une puissance navale, et que sans la possession de Hawaii, il était inutile d'entreprendre la construction d'un canal transocéanique (à Panama)* »[35]. Cette affirmation entérine bien l'influence exercée par le père de la géopolitique américaine sur les cercles décisionnels de son pays. Au-delà de cela, les écrits de ce géopoliticien se sont chargés de légitimer la politique expansionniste de Théodore Roosevelt, notamment lorsqu'il déclare « *Je suis un impérialiste, simplement parce que je ne suis pas isolationniste*[36]»[37]. Et aussi, quand il défend la thèse de « la supériorité de la civilisation occidentale » qu'il qualifie de « *Oasis de civilisation dans le désert de la barbarie* »[38].

En effet, la géopolitique d'un Etat pour l'amiral *Mahan* se construit par :

- La priorisation de l'industrialisation et de développement économique par rapport au volet militaire pour toute volonté de domination ; ainsi la victoire du Nord sur le Sud, s'explique pour *Mahan*, par la supériorité économique et industrielle ;

[32] CHAUTARD, Sophie. *Géopolitique du XXe siècle et du nouvel ordre mondial*. Levallois-Perret : Studyrama, 2005, p.107.

[33] Ensemble de principes définis par le président américain James Monroe lors de son message annuel au congrès en décembre 1823. Et notamment, résumés dans sa formule « *Aux Européens le vieux continent, aux Américains le Nouveau Monde* ».

[34] P. Clément. *Loc. cit.*

[35] *Ibid*., pp. 7-8.

[36] Isolationnisme est une doctrine de politique extérieure qui associe un non-interventionnisme militaire et un protectionnisme économique.

[37] BONIFACE, Pascale. *La géopolitique : Les relations internationales*, p.22. [En ligne]. https://www.eyrolles.com/Chapitres/9782212549928/Partie-1_Boniface.pdf. [Consulté le 11 avril 2018].

[38] *Ibidem*.

- La maîtrise des mers par la Grande-Bretagne lui a permet de devenir une puissance mondiale.

Pour le britannique *Halford Johan Mackinder*, très préoccupé par la montée de l'impérialisme française et l'apparition des USA comme une autre puissance expansionniste, ainsi que d'une éventuelle alliance entre les deux puissances continentales ; l'Allemagne et la Russie[39], s'est occupé de chercher et d'étudier les soubassements théoriques pouvant assurer la continuité de la suprématie de l'Empire de son pays.

Même qu'il rejette le terme « géopolitique »[40], ses idées et ses contributions prouvent qu'il est l'un des fondateurs anglo-saxons de cette science.

D'ailleurs, *Mackinder* conçoit le monde comme une masse faite d'un *océan mondial*, d'une *île mondiale* et de *grandes îles périphériques*. Ces composantes représentent, respectivement, les quotients de 9/12, 2/12 et 1/12 de la surface totale de la planète[41]. Pour lui, l'*océan mondial* ou *The World Ocean* désigne la surface maritime mondiale, c'est-à-dire les trois tiers de la planète. Quant à l*'île mondiale* (*The World Island*), représente une masse terrestre importante, vue comme un ensemble, et qui englobe l'Asie, l'Europe et l'Afrique. Par *les grandes îles périphériques* ou les *Outlying Islands*, *Mackinder* sous-entend, l'Amérique, l'Afrique, l'Indonésie et l'Australie[42].

A partir de ces trois grandes zones, *Mackinder* a pu déterminer le *Heart-land* ou littéralement « *le cœur de la terre* » ou encore « *région pivot de la politique mondiale* »[43], et précise-t-il « *vaste aire* [centrale] *de l'Euro-Asie qui est inaccessible aux navires, mais qui dans les temps anciens se trouvait ouverte aux cavaliers nomades, et qui aujourd'hui est sur le point d'être couvert par un réseau de chemins de fer* »[44]. Pour lui, c'est un espace géographique qui se trouve au cœur de l'Eurasie et comprenant la Russie actuelle, la Sibérie, le Caucase et une partie de l'Europe orientale[45]. Il est à noter que cette définition de pivot géographique est accompagnée d'une description des voies du transport, en considérant les nouveaux réseaux ferroviaires qui peuvent substituer aux voies maritimes, jadis vues comme l'apanage de l'hégémonie de l'Empire où le soleil ne se couche pas, comme

[39] عماد يوسف. تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة. مقاربة جيوبوليتيكية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2015. ص.21.

[40] VENIER, Pascal. « La pensée géopolitique de Sir Halford Mackinder, l'apôtre de la puissance amphibie ». In : Hervé Coutau-Bégarie et Martin Motte (dir.), *Approches de la géopolitique, de l'Antiquité à nos jours*, Paris, Economica, 2013, p.484.

[41] PENDOUE, Materne. *Op. cit*., p.38.

[42] KOMMEN, Becirovic. BLED, Jean Paul. *Les Balkans, la Guerre du Kosovo : comment en sortir? Forum tenu le 29 novembre 1999 au Palais du Luxembourg, au Sénat à Paris*. Lausanne : Age d'Homme, 2000, p.141.

[43] VENIER, Pascal. *Op. cit*., p.491.

[44] MACKINDER, Halford John. « The Geographical Pivot of History ». *The Geographical Journal*, vol. 23, 1904, pp. 432-434.

[45] KOMMEN, Becirovic. *Op. cit*., p.140.

une source de menace contre le monopole britannique de la puissance mondiale.

L'espace « *cœur de la terre* » est entouré selon la conception du géographe britannique par des reliefs montagneux comme l'Himalaya et des zones désertiques comme la Sibérie et le désert de Gobi[46], ces entraves naturelles, forment pour lui un « *croissant intérieur* » (*inner crescent*) qu'il faut bien en maîtriser les périphéries pour freiner toute tentative d'invasion extérieure[47]. Dit aussi « *croissant marginal intérieur* », c'est un espace du contact entre le continent et la mer et comprend essentiellement la péninsule ibérique, l'Italie, les Balkans, la Grèce, la Turquie, le Proche-Orient, le Golf arabo-persique, le Pakistan, l'Inde, l'Indochine et les îles chinoises du Sud[48]. Le croissant intérieur est donc composé de l'Europe, de l'Inde, de l'Asie du Sud-est et de la région qu'il nommait « *Terre des Cinq Mers* » ou « *l'Orient le plus proche* »[49]. Par conséquent, ce croissant forme une ceinture périphérique de la zone de l'Eurasie ou de *Heart-land*[50].

Un autre espace géographique qui revêt une importance prépondérante pour *Mackinder* et qui constitue un des principes de sa théorie est celui que forment la Grande-Bretagne, le Canada, les Etats-Unis, l'Afrique du Sud, l'Australie et le Japon ; c'est une aire géographique baptisée par le père de la géopolitique britannique le « *croissant extérieur* » ou *outer crescent* et qui la qualifie de « *Océan, unique et continu, entourant toutes les terres* » ; une telle zone indispensable pour le contrôle des stratégies navales. Les Etats compris par ce croissant, dessinent un « *anneau de bases extérieures et insulaires pour la puissance maritime et le commerce, inaccessible à la puissance continentale de l'Eurasie* »[51].

Pour une vision synoptique de la répartition géopolitique des espaces mondiaux, on s'inspirera ci-après, de la carte des sièges naturels de la puissance tracée par *Mackinder*.

Figure n°02 **: La carte des sièges naturels de la puissance pour *Mackinder***

[46] Une vaste région désertique séparant la Chine et le Sud de la Mongolie.
[47] CHAUTARD, Sophie. *Op. cit*., p.26.
[48] KOMMEN, Becirovic. *Loc. cit*.
[49] C'est-à-dire l'Asie du Sud-ouest toute en englobant la Méditerranée, la mer Noire, la Caspienne, le golfe Persique et la mer Rouge.
[50] VENIER, Pascal. *Op. cit*., p.498.
[51] *Ibid*., pp.498-499.

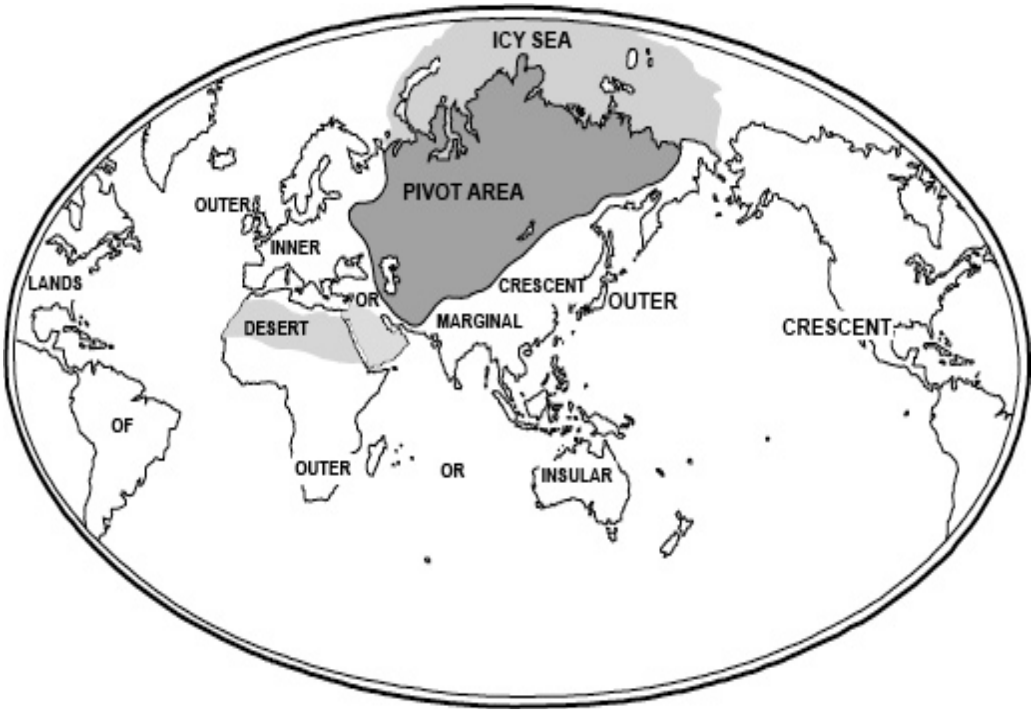

Référence : MACKINDER, Halford John. « The Geographical Pivot of History ». The *Geographical Journal*, vol. 23, 1904, p. 435.

En tant que membre actif au sein des « libéraux impérialistes »[52], il est évident que *Mackinder* s'efforcera d'allouer à son pays un guide géographique qui lui permettra d'endiguer toute autre puissance étrangère susceptible de le rivaliser dans sa position de superpuissance. Pour y arriver, ce député de Glasgow[53] à la chambre des communes entre 1910 et 1922, partait d'une thèse qui affirme que la domination du monde reviendra à celui qui contrôlera la masse continentale autour du pivot géographique de la planète et ceci dans un état du choc ou de confrontation dichotomique terre-mer[54].

Dans cette optique, il a publié plusieurs ouvrages et articles dans lesquels, il présentait et éclairait ses idées concernant la géopolitique ; les plus connus de ses œuvres scientifiques sont *Democracy Ideals and Reality* et *The Geography Pivot of History*. Ce dernier titre a été attribué par *Mackinder* à sa présentation dans une conférence en 1904 à la société royale de géographie de Londres. C'était une occasion pour exposer et expliquer, d'une part que l'évolution que connait le monde n'est qu'un corollaire d'une concurrence entre le pivot central ou les puissances continentales et les terres de l'anneau extérieur ; dites aussi les puissances maritimes[55]. D'autre part, la présentation visait le soulèvement des menaces potentielles qui peuvent mettre en cause la suprématie de l'Empire britannique ; et qui sont en nombre de trois selon l'article en question :

[52] CHAUTARD, Sophie. *Op. cit*., p. 25.
[53] Ville la plus grande et plus peuplée de l'Ecosse.
[54] *Ibid*., pp.25-26, *passim*.
[55] MAOUNDONODJI, Gilbert. *Op. cit*., p.72.

- La discontinuité ou la rupture entre la puissance maritime et celle continentale, cette situation est exacerbée par l'apparition de nouvelles voies du transport substitutives à celles maritimes, essentiellement les réseaux ferroviaires qui peuvent remplacer les échanges commerciales et les fonctions militaires longtemps monopolisées par la Grande-Bretagne ;
- L'expansionnisme continental de la Russie risque de lui permettre d'occuper la position stratégique dominée par l'Empire britannique. Pour montrer la gravité de cette donne, *Mackinder* a annoncé « *Sa pression* [La Russie] *sur la Finlande, la Scandinavie, la Pologne, la Turquie, la Perse, l'Inde et la Chine remplace les raids centrifuges des hommes des steppes. Dans le monde entier, elle occupe la position centrale stratégique tenue par l'Allemagne en Europe* »[56]. L'amiral britannique, par cette affirmation, il assimile le rôle joué par la Russie à celui des mongols[57] à l'ère de *Ghenghiz Khan*[58], quand les invasions de la Horde d'or[59] ont dépassé l'Europe pour occuper les steppes au nord du lac Aral[60] et de la Caspienne, et se sont élargies à l'ouest pour envahir les Carpates[61]. Le Perse, la Mésopotamie, la Syrie et la Chine septentrionale n'étaient pas épargnés de cette campagne mongolienne[62] ;
- L'éventualité d'une alliance entre les deux puissances continentales ; la Russie et l'Allemagne. Dans cette perspective, *Mackinder* parle d'un avenir catastrophique pour son pays, et présage-t-il « *La rupture de l'équilibre de la puissance au profit de l'Etat-pivot, résultant de son expansion sur les terres périphériques de l'Euro-Asie, lui permettrait d'employer les vastes ressources du continent à la construction d'une flotte, et l'empire du monde serait alors en vue. Cela pourrait se produire si l'Allemagne venait à s'allier avec la Russie* »[63]. C'est ainsi, qu'il préconise l'encerclement du *cœur de la terre* par les alliés de son pays, et le contrôle des mers et des terres littorales entourant la Russie (l'Europe de l'Ouest, le Moyen-Orient, l'Asie du Sud et de l'Est) par la Grande-Bretagne[64] ;

---

[56] MACKINDER, Halford *John*. *Op. cit*., *p.436.*
[57] VENIER, Pascal. *Op. cit*., p.492.
[58] Né vers 1155/1162 dans la province de *Khentii* en Mongolie. Il est le fondateur de l'Empire mongol. Mort en août 1227.
[59] Est un empire turco-mongol (1243-1502) gouverné par une dynastie issue de Gengis Khan.
[60] Est un lac partagé entre le Kazakhstan au Nord et L'Ouzbékistan au Sud.
[61] La partie orientale des montagnes situées au centre de l'Europe, et qui sont partagées par l'Autriche, la Slovaquie, la Pologne, la République Tchèque, la Hongrie, l'Ukraine, la Roumanie, et la Serbie.
[62] MACKINDER, Halford John. *Op. cit*., pp.430-431, *passim*.
[63] *Ibid*., p.436, *passim*.
[64] Institut européen des relations internationales. *EURASIE : Enjeux globaux, géopolitique continentale eurasienne et géopolitique mondiale océanique*. [En ligne].
http://www.ieri.be/fr/publications/wp/2015/janvier/eurasie. (29 janvier 2015). [Consulté le 14 avril 2018].

En effet, par cette théorie de *Heart-land*[65], *Mackinder* a tiré la sonnette d'alarme pour avertir les décideurs de son pays concernant les menaces qui guettent la continuité hégémonique de leur Empire, et surtout les inviter à ne plus se baser sur la puissance maritime pour la domination du monde. Mais, il faut se doter d'une puissance amphibie et donc joindre à la puissance maritime une autre continentale.

Considérant que la domination mondiale est la finalité, et que la maîtrise de *Heart-land* en est le moyen, le géographe *Mackinder* a tracé le chemin pour son pays pour arriver à l'objectif pré-cité en annonçant son fameux adage axiomatique :

« *Qui domine l'Europe de l'Est*[66]*maîtrise le Heartland*[67]*. Qui domine le Heartland maîtrise l'île mondiale. Qui domine l'île mondiale maîtrise le Monde* »[68].

Il est fort important de signaler que la délimitation de *heart-land* par *Mackinder* en 1904 dans son écrit « *The Geographical Pivot of History* » ou « *Le pivot géographique de l'histoire* », était un objet de révision à deux reprises par ce géopoliticien non « déterministe ».

D'abord, par sa publication en 1919, « *Democratic Ideals and Reality, a Study in the Politics of Reconstruction* », par laquelle a remplacé le concept de *Pivot area* ou le *Herat-land* par le *Heartland*[69] ou *le cœur du monde* avec une extension de la zone géographique concernée par ces dénominations. Puis, pour couvrir toute la région du globe, isolée des océans[70], il a suggéré par ce même ouvrage, une stratégie de *containment*[71] qui pourra empêcher toute alliance entre les Allemands et les Russes, en recommandant de créer une ceinture d'Etats entre la Russie et l'Allemagne.

Ensuite, en 1943, l'année de la deuxième révision, le géographe britannique, a contribué à l'enrichissement conceptuel de la géopolitique via un article titré ainsi « *The Round World and the Winning of the Peace* » et qui l'on peut traduire « *Le monde sphérique et la conquête de la paix* ». Par cet article publié dans la revue *Foreign Affairs* en 1943, *Mackinder* a réévalué les limites de *Heartland* qui correspondraient d'ores et déjà à celles de

---

[65] Cette théorie a connu des modifications, en particulier, en termes de redéfinition de *Heatland* par Mackinder dans son ouvrage « *The Round World and the Winning of the Peace* » ou « Le monde sphérique et la conquête de la paix », publié en 1943.

[66] Biélorussie, Estonie, Lituanie, Lettonie, Moldavie et Ukraine.

[67] جاسم سلطان. الجغرافيا والحلم العربي القادم : جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا. تمكين للأبحاث والنشر. بيروت ، يناير 2013. ص.63.

[68] MACKINDER, Halford John. *Democratic Ideals and Reality*. London : Faber and Faber, 2014, p.194.

[69] Par son ouvrage « *Democratic Ideals and Reality, a Study in the Politics of Reconstruction*puis », *Mackinder* entend par le *Heartland* l'ensemble des bassins versants eurasiatiques qui ne s'écoulent que vers l'océan Arctique ou vers les mers d'Aral et de la Caspienne, autrement dit le *Heartland* est la mer Baltique, la partie navigable du Danube inférieur et moyen, la mer Noire, l'Asie mineure, l'Arménie, la Perse, le Tibet et la Mongolie.

[70] **FREDERIC,** Lasserre. *La géopolitique matérialiste, ou la tentation modélisatrice. Survivance contemporaine de vieilles chimères*. [En ligne]. https://journals.openedition.org/belgeo/15754#quotation. (31 décembre 2001). [Consulté le 18 avril 2018].

[71] Cette stratégie consiste à faire balkaniser l'Europe orientale, priver la Russie de son glacis baltique et ukrainien, empêcher la domination des mers intérieures (Mer Baltique et Mer Noire), contenir la Russie et le bolchévisme en Asie.

« *Heartland russe* », et plus précisément la partie exploitable du territoire soviétique, située à l'Ouest de la rivière Ienisseï[72]. Une autre contribution ajoutée par cet article à la géopolitique est celle du nouveau concept de « *Midland Océan* », c'est-à-dire l'Atlantique Nord comprenant selon *Mackinder* « *une tête de pont en France, un aérodrome protégé par les flots en Grande-Bretagne et une réserve d'hommes entraînés, d'agriculture et d'industries dans l'Est des Etats-Unis et du Canada* »[73]. Ce nouvel espace géographique de *Midland*, vise la création d'une autre puissance amphibie composée de l'Amérique du Nord, la Grande-Bretagne, et la France, et ce pour contrebalancer l'éventuelle puissance continentale de *Heartland*, que ce soit de l'Allemagne, de la Russie ou des deux puissances unies en une alliance. Par cette logique d'analyse, le géographe britannique a pu mettre la première pierre dans l'édifice théorique de l'OTAN[74].

III/- L'école française de la géopolitique

En France comme ailleurs, la discipline de la géopolitique fut longtemps marginalisée, diabolisée et même proscrite. Ceci est dû au fait que la majorité des politologues et de spécialistes de ce champ politique ont été étroitement liés et attirés par le pangermanisme, en plus de l'appréhension et de l'assimilation historique de la géopolitique en tant qu'une forme de nazisme qui s'en sert comme un instrument important de la légitimation de l'expansionnisme de l'Allemagne hitlérien.

En fait, les bases idéologiques françaises se penchent vers l'universalisme qui met en valeur la citoyenneté républicaine *versus* les références et les fondements idéologiques raciaux que privilégiait l'Allemagne nazie. Ce sont donc tous des motifs ayant un effet repoussoir contre le développement de la géopolitique en France. Du surcroît, la géopolitique a longtemps souffert de la connotation idéologique qui lui a été faussement attribuée pour signifier la rivalité opposant les deux blocs communiste et capitaliste. Toutefois, le déclenchement de la guerre (1978-1979) entre les deux Etats communistes ; la Chine et le Vietnam, l'effondrement des régimes communistes, la chut du mur de Berlin, ont constitué des catalyseurs en faveur de la résurgence de la géopolitique, et aussi l'apparition des contre-thèses qui démasquent la problématique territoriale que veut traiter la géopolitique et qui a été longuement occultée par les aspects idéologiques de cette même discipline.

Pour parler de l'école française de la géopolitique, il est judicieux de citer deux figures qui en sont les plus représentatives, Paul Vidal de la Blache (1845-1918)[75] et Yves Lacoste. Ils ont contribué à préciser la vision et le

[72] Est un fleuve de Sibérie en Asie. A une longueur de 4 093 Kilomètres, et atteint 5 075 kilomètres si on considère que la Selenga est sa source.

[73] VENIER, Pascal. *Op. cit.*, p.496, *passim*.

[74] عماد يوسف. تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة. مقاربة جيوبوليتيكية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي، 2015. ص.25.

[75] Géographe français.

positionnement français vis-à-vis de cette discipline longtemps méprisée dans leur pays.

Paul Vidal de la Blache, est le fondateur des *Annales de la géographie* en 1882 et auteur de plusieurs ouvrages ; « Atlas d'Histoire et Géographie (Atlas général) » en 1894, « Tableau de la géographie de la France » en 1903, et « La France de l'est » en 1917. Cet auteur était très choqué par la défaite de son pays contre la Prusse dans la guerre franco-prussienne dite aussi la guerre de 1870, et qui s'est poursuivi par l'annexion de l'Alsace-Lorraine par le vainqueur germanophone via le traité de Francfort de 10 mai 1871, Paul Vidal de la Blache, s'est évertué à trouver des références logiques permettant d'entériner l'appartenance française de cette région amputée de la France et qui n'est y rattachée qu'après la signature du traité de Versailles le 28 juin 1919.

D'ailleurs, dans sa publication de 1903, il a mis l'accent sur le caractère régional de l'étude géographique et la description de son pays région par région y compris l'Alsace-Lorraine. Chaque chapitre de son œuvre géographique est amorcé par une présentation géologique de la zone ou la région traitée, puis une description historique, et une étude des données naturelles, des modes de vie ; le tout dans le cadre des frontières dynamiques et variables. C'est ainsi qu'il affirme « *L'histoire d'un peuple est inséparable de la contrée qu'il habite* »[76].

Les idées de Paul Vidal dépassent largement la recherche des fondements inhérents à la géographie et garantissant l'unité de la France contre les occupations allemandes, pour affranchir une autre voie impérialiste qui quête à légitimer la colonisation de son pays des autres pays, en particulier, africains. En effet, ce géographe, a recommandé en 1911 la construction rapide de la grande voie impériale qui relierait l'Algérie à l'Atlantique par Fès, tout en arguant ceci ainsi : « *c'est de l'Algérie que notre pénétration au Maroc tire sa légitimité et sa force... Le développement de notre colonie... est entré désormais dans une voie de progrès qui justifie les longs espoirs et les grandes ambitions* ».[77]

Les réflexions de Paul Vidal ne sont pas indemnes de contradictions et de l'instrumentalisation dérivée de la géographie et de la géopolitique[78]. Notamment, en l'utilisant pour défendre deux approches complètement paradoxales ; il se sert de la géographie tantôt pour l'indépendance de son pays, et tantôt pour coloniser les autres pays.

Dans la même logique de ses pensées, par sa publication de 1917 « La France de l'Est » considérée comme le premier ouvrage géopolitique en France, Paul Vidal s'acharne dans ce travail de longue haleine à expliquer la justesse et la

[76] Ribeiro Orlando. « En relisant Vidal de la Blache ». In: *Annales de Géographie*, t. 77, n°424, 1968, p.644.

[77] Sanguin André-Louis. « Vidal de la Blache et la géographie politique (Vidal de la Blache and *political geography*) ». In: *Bulletin de l'Association de géographes français*, 65e année, 1988-4 (septembre), pp. 329-330.

[78] Même que le terme géopolitique n'est pas utilisé par Paul Vidal de la Blache, toutefois ses réflexions et ses idées s'inscrivent dans la discipline de la géopolitique.

nécessité de rattachement de l'Alsace-Lorraine à la France. Cette fois en recourant à l'évocation des liens entre le développement économique et le réseau urbain et industriel. Un autre ajout de cet ouvrage, est le refus de la dépendance totale des politiques des Etats de la géographie physique, par contre il admet l'influence de l'homme sur le milieu et l'espace[79], et annonce-il « *Une individualité géographique ne résulte pas de simples considérations de géologie, et de climat. Ce n'est pas une chose donnée d'avance par la nature. Il faut partir de cette idée qu'une contrée est un réservoir où dorment des énergies dont la nature a déposé le germe, mais dont l'emploi dépend de l'homme* »[80]. En ce point, Paul Vidal se démarque et prend une distance de Ratzel qui prétend par sa vision « déterministe » que la nature pourra être une entrave incontournable à l'expansion humaine.

Pour redéfinir cette discipline et lui donner sa vraie connotation loin de toute aberration conceptuelle et toute instrumentalisation raciste ou impériale, le français d'origine marocaine, le Professeur Yves Lacoste, vu par plusieurs spécialistes de relations internationales et de la géopolitique comme étant un pionnier de la renaissance de la nouvelle géopolitique, non pas seulement en France, mais dans toute l'Europe, a pu créer un tournant décisif pour instaurer une nouvelle conception géopolitique.

La réapparition du concept de géopolitique pour Lacoste, a regagné sa position dans le champ international suite à la guerre opposant le Cambodge et le Viêt Nam entre décembre 1978 et janvier 1979. Suite à ce conflit entre deux pays communistes, Lacoste démontre l'invalidité de la thèse admettant la polarisation de l'affrontement entre les deux blocs idéologiques ; le communisme contre le capitalisme. En contrepartie, sa vision de la géopolitique se fonde essentiellement sur l'importance des espaces territoriaux comme un pivot et un objet central des rivalités et de conflits entre les Etats. Dans cette optique, le fondateur de l'Hérodote voit que le mot « géopolitique » a ressurgi pour désigner « *des antagonismes moins idéologiques que territoriaux* »[81]. Dans le cas présent, la guerre déclenchée entre les deux voisins communistes, a eu comme cause, la convoitise de chacun des deux pays de maîtriser et de contrôler une partie de delta de Mékong. Dans ce sens, Lacoste déclare « *Le terme de géopolitique est sorti de l'ombre au moment de la guerre Vietnam-Cambodge, en 1979. Ce conflit stupéfait l'opinion publique qui ne comprend pas comment deux « frères communistes», solidaires contre l'impérialisme américain, pouvaient se faire la guerre uniquement pour un territoire (le delta du Mékong)* »[82].

[79] CHAUTARD, Sophie. *Op. cit*., p.29, *passim*.
[80] Ribeiro Orlando. *Loc. cit*.
[81] LACOSTE, Yves. Dictionnaire de géopolitique. Paris : Flammarion, 1995, p.14.
[82] Entretien réalisé par Carole Condat et Élisabeth Morlin. *Yves Lacoste répond aux questions de Carole Condat et Élisabeth Morlin : Un géographe franc-tireur*. [En ligne]. https://www.snes.edu/IMG/pdf/interview_yves_lacoste.pdf. [Consulté le 26 avril 2018].

Yves Lacoste se différencie des autres écoles de la géopolitique et de ses prédécesseurs compatriotes français en la matière sur plusieurs points, la plus remarquable est que ce géopoliticien français contemporain ne tente guère d'impacter les décideurs politiques de son pays par ses idées, mais il se limite d'analyser les rivalités du pouvoir sur les différents territoires.
D'ailleurs, la géopolitique pour lui c'est « *l'analyse des rivalités de pouvoirs sur des territoires* »[83]. Un autre trait singularisant la géopolitique chez Lacoste concerne l'irruption de nouveaux problèmes géopolitiques qui s'inscrivent dans un cadre infra-étatique et au sein des Etats. Ainsi, des « *territoires historiques ou symboliques* » sont de plus en plus revendiqués par des groupes nationaux après la fin de la guerre froide. Pour lui, « *l'effondrement des régimes communistes a révélé la multiplicité des revendications d'indépendance nationale et les contradictions territoriales* »[84]. De surplus, il a pu ajouter une nouvelle notion, considérée comme élément crucial marquant sa vision afférente à la géopolitique ; il s'agit de la notion de la *représentation*. Il l'a définie ainsi « *l'ensemble des idées et des perceptions collectives d'ordre politique, religieux ou autre qui anime les groupes sociaux et qui structure leur vision du monde* »[85]. C'est donc une façon de voir, de concevoir et de juger les événements dans leur globalité, pour se positionner en termes de postures géopolitiques et pour s'aider à la prise de décisions. Toutes ces actions ont, par conséquent, un fondement qui intéresse les expressions idéologiques et religieuses toute en les dépassant pour s'inspirer des imaginaires collectifs qui sont l'essence de la notion de la *représentation* chez ce géo-politologue. Une telle représentation ne signifie pas seulement les enjeux territoriaux, objets de rivalités. Mais, elle désigne exactement les perceptions et les imaginaires cognitifs collectifs qui se forment cumulativement au fil du temps et qui peuvent agglomérer plusieurs aspects ; culturel, historique, ethnique et géographique chez les acteurs vis-à-vis de ces enjeux territoriaux. Autrement dit, Lacoste fait appel, en plus de la géographie, à l'histoire qui englobe ces aspects, pour identifier la géopolitique. Dans ce cas, Lacoste dit-il « *Ces rivalités ne sont pas explicables seulement par l'enjeu que représente ce territoire mais aussi par les représentations des protagonistes. Pour cela, il faut faire appel à l'histoire* »[86].

Bref, pour Lacoste, la géopolitique, quoi qu'il en soit les prétextes, ne doit pas être vue comme un outil au service du colonialisme, d'impérialisme et d'expansionnisme. Toutefois, cette discipline, pour lui, est et doit être une science et un savoir qui peut nous fournir des démarches analytiques,

[83] BONIFACE, Pascale. *La géopolitique : Les relations internationales*. *Op. cit*., p.12.
[84] LACOSTE, Yves. *Op. cit*., p.17.
[85] MAOUNDONODJI, Gilbert. *Op. cit*., p.135, *passim*.
[86] Entretien réalisée par Carole Condat et Élisabeth Morlin. *Loc. cit*.

scientifiques et méthodiques. C'est ainsi qu'il voit la géopolitique « *un savoir penser l'espace terrestre et les luttes qui s'y déroulent* »[87].

Les contributions d'Yves Lacoste à la discipline géopolitique peuvent être résumées en quatre principaux apports :

- L'invention du principe de *représentation* comme paradigme d'analyse ;
- L'introduction du rôle des médias dans la perception d'une situation géopolitique par l'opinion public et, dans l'influence sur la prise des décisions politiques ;
- L'apport du concept de « *géopolitique interne* » comme une incarnation des problèmes nationaux et ceux des minorités[88].
- L'évocation de nouveaux acteurs, autres que l'Etat, dans la discipline géopolitique.

Conclusion

Après ce survol du passé et du présent de la géopolitique portant sur l'analyse de trois écoles ; allemande, anglo-saxonne et française, on a pu déduire que la géopolitique classique ou des fondateurs comprenant les deux premières écoles et l'un des premiers géopoliticiens de l'école française (Paul Vidal de La Blache), est longtemps outillée par les nazis, à tel point qu'elle a eu un flirt avec le nazisme, et a eu comme objectif principal la légitimation de l'expansionnisme allemand, surtout par l'invention du concept de *Lebensraum* ou *l'espace vital* Par Haushofer . Pour les anglo-saxons, la géopolitique a été manipulée pour avoir une hégémonie maritime dans un premier temps, puis pour s'assurer d'une domination amphibie avec *Mackinder*. S'agissant de l'école française, il s'est avéré qu'elle est scindée en deux courants. Le premier, qui constitue une sorte de prolongement des idées de deux écoles devancières en termes de l'impérialisme. Tandis que le deuxième courant dit « la géopolitique d'aujourd'hui », représenté par Yves Lacoste, a marqué un tournant décisif dans la conception française de la géopolitique qui s'éloigne et critique les visées coloniales et expansionnistes des Etats, et se rapproche des revendications des minorités, des groupes infra-étatiques, se dote d'un paradigme d'analyse obéissant aux représentations collectives des acteurs à l'égard des enjeux objets de conflictualité ou de rivalité, qui peuvent être dans un cadre du territoire local, étatique, interétatique, supra-étatique, régional, et global.

Les références bibliographiques :

[87] GHANI, Chebini. *Essai d'analyse des enjeux géopolitiques des hydrocarbures*. Mémoire pour l'obtention de Master en sciences économiques. Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou. Soutenue le 09 octobre 2016, p.25.

[88] MAOUNDONODJI, Gilbert. *Op. cit*., p.83, *passim*.

1. BONIFACE, Pascal (2016), *La géopolitique : 42 fiches thématiques et documentées pour comprendre l'actualité*, (3ème édition), Eyrolles, Paris, France.

2. CHAUTARD, Sophie (2005), *Géopolitique du XXe siècle et du nouvel ordre mondial*, Studyrama, Levallois-Perret, France.
3. CHAUTARD, Sophie (2006), *L'indispensable de la géopolitique*, *Studyrama*, Levallois-Perret, France.

4. GRAZIANI, Tiberio (2008), « La leçon de Haushofer et la présence discrète de Giuseppe Tucci ». In : JIBRIL, Daoud (dir.), *Eurasia*. Vol.II, n°03. Comité de Kildare : Avatar éditions.

5. KOMMEN, Becirovic. BLED, Jean Paul (2000), *Les Balkans, la Guerre du Kosovo : comment en sortir ?*, Forum tenu le 29 novembre 1999 au Palais du Luxembourg, au Sénat à Paris.

6. KOURIMA, Abderrahim (2007), *L'école géopolitique allemande*, mémoire pour obtention de DESA en relations internationales, faculté de Droit, université Hassan II, Casablanca.

7. MACKINDER, Halford John. « The Geographical Pivot of History » (1904). *The Geographical Journal*, vol. 23, Royaume-Uni.

8. MAOUNDONODJI, Gilbert (2009), *Les enjeux géopolitiques et géostrategiques de l'exploitation du pétrole au Tchad*, Louvain-la-Neuve : Presses universitaires de Louvain, Belgique.

9. PENDOUE, Materne (2017), *Les 288 dirigeants de la Planète Terre*, Lulu.com, Morrisville, Les Etats-Unis d'Amérique.

10. ROPIVIA, MARC-LOUIS (1986), Géopolitique et géostratégie : L'Afrique noire et l'avènement de l'impérialisme tropical gondwanien, *Cahiers de géographie du Québec*, *30*(79), Québec, Canda.

11. TANGUY, Struye de Swielande (2003), *La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques*, Louvain-la-Neuve : Université catholique de Louvain, Belgique.

12. VENIER, Pascal (2013), « La pensée géopolitique de Sir Halford Mackinder, l'apôtre de la puissance amphibie ». In : Hervé Coutau-Bégarie et Martin Motte (dir.), *Approches de la géopolitique, de l'Antiquité à nos jours*, Economica, Paris, France.

13. Ribeiro Orlando (1968), « En relisant Vidal de la Blache ». In : *Annales de Géographie*, t. 77, n°424, Armand Colin, Paris, France.

14. Sanguin André-Louis (1988), « Vidal de la Blache et la géographie politique (Vidal de la Blache and *political geography*) », *In* : *Bulletin de l'Association de géographes français*, 65ème année, France.

15. LACOSTE, Yves (1995), Dictionnaire de géopolitique, Flammarion, Paris, France.

16. GHANI, Chebini (2016), *Essai d'analyse des enjeux géopolitiques des hydrocarbures*, mémoire pour l'obtention de Master en sciences économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou.

17. عماد يوسف (2015)، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة. مقاربة جيوبوليتيكية ، (الطبعة الأولى)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

18. جاسم سلطان (2013)، الجغرافيا والحلم العربي القادم: جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا. تمكين للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.